وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة:علوم اقتصادية

التخصص :اقتصاد سياحي وخدمات

تحت عنوان:

تحليل توجهات التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بين دول شمال إفريقيا ودول الإتحاد الأوربي

من إعداد الطالب:

شعلال ميلود

المناقشة بتاريخ:2020/12/29 من طرف اللجنة المكونة من:

أ.د/نوري منير	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د/راتول محمد	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
أ.د/قوريش نصيرة	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا مساعدا
أ.د/بربري محمد أمين	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
د/حريري عبد الغني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	ممتحنا
د/شاعة عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
د/قاضي نجاة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	ممتحنا

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين النبي الكريم سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ،،

أسجد شكرا وحمدا لله الذي جعلني من المسلمين، والذي وهبني النعم التي لا تحصى وهيأ لي سبل التوفيق والسداد،و إنه لمن قبيل العرفان و الوفاء أن يقدم الطالب شكره وتقديره وامتنانه إلى كل من مد له يد العون والمساعدة طيلة فترة الدراسة هذه

و أخص بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى من كانا سببا في خروجي إلى هذه الدنيا الوالدين الكريمين حفظهما الله بحفظه ورعاهما بعنايته الفائقة.

كما أخص بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل/ راتول محمد/ المشرف الرئيسي على هذه الأطروحة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة، وكان مشجعا وناصحا ومحفزا لي من اجل إتمام هذا العمل فجازاه الله عني خير الجزاء، إليه أقدم أسمى معاني التحية و الشكر والتقدير والعرفان.

و أتقدم كذلك بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الأستاذ الدكتور/قوريش نصيرة/ المشرف المساعد على هذه الأطروحة و لكل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه الذين تفضلوا بقراءة وتصويب هذه الأطروحة ومناقشتها.

و إنه لمن باب الوفاء والعرفان بالجميل أن يتقدم الطالب بوافر الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

و إلى كافة عمال جامعة الشلف بداية من مدير الجامعة، عميد الكلية، ومصلحة الدراسات العليا وما بعد التدرج، والشكر موصول لجامعة حسيبة بن بوعلي التي منحتني فرصة إكمال دراستي العليا لنيل درجة الدكتوراه .

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من يطلع عليه أو يقرأمنه أو يقتبس منه.

وأهديه إلى الوالدين الكريمين حفظهما اللّه ورعاهما

وأهديه إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها إخوتي وأخواتي .

كما أهديه إلى زملائي وزميلاتي في الدفعة/2016(حيزية،وليد،ابتسام،فؤاد) وإلى كل زملاء وزميلات العمل ببلدية الســـوقر

و إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء و كل من عرفني من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

1.فهرس العناوين:

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	01
الإهداء	02
فهرس المحتويات	03
1.فهرس العناوين	04
2.فهرس الجداول	06
3.فهرس الأشكال	09
الملخص	12
مقدمة	15
الفصل الأول: الخصائص الطبيعية و السياحية لمنطقة شمال إفريقيا والإتحاد الأوربي.	
تمهيد	21
المبحث الأول: المعطيات الجغرافية والاقتصادية والخصائص السياحية لدول شمال إفريقيا.	22
المطلب الأول: معطيات جغرافية عن دول شمال إفريقيا.	22
المطلب الثاني: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية لدول شمال إفريقيا	26
المبحث الثاني: المعطيات الجغرافية والاقتصادية والخصائص السياحية لدول الاتحاد الأوربي.	46
المطلب الأول: معطيات جغرافية عن دول الاتحاد الأوربي.	46
المطلب الثاني: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية للاتحاد الأوربي	54
المبحث الثالث:العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول شمال أفريقيا و دول الاتحاد الأوربي	64
المطلب الأول:العلاقات السياسية بين دول شمال أفريقيا و دول الاتحاد الأوربي	64
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين دول شمال أفريقيا و الاتحاد الأوربي.	71
خلاصة الفصل الأول	75
الفصل الثاني: واقع التدفقات المالية الدولية وأثارها على الاقتصاد العالمي.	
تمهيد	77
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التدفقات المالية	78
المطلب الأول: ماهية التدفقات المالية الدولية.	78
المطلب الثاني: الأشكال الأساسية للتدفقات المالية	83
المبحث الثاني: أثار التدفقات المالية على الاقتصاد وتوجهاتها بين الدول.	93
المطلب الأول:أثار التدفقات المالية على الاقتصاد	93

المطلب الثاني: التوجهات العالمية للتدفقات المالية بين الدول.	100
المبحث الثالث: واقع التدفقات المالية الداخلة والخارجة بين الدول.	106
المطلب الأول: عرض للتدفقات المالية الداخلة والخارجة بمناطق العالم.	106
المطلب الثاني: واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.	114
خلاصة الفصل الثاني	121
الفصل الثالث: التوجهات المستقبلية وتنافسية التبادل للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي	
تمهيد	123
المبحث الأول: مفهوم وواقع تنافسية السياحة والخدمات لدول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي.	124
المطلب الأول: مفهوم تنافسية السياحة والخدمات.	124
المطلب الثاني: واقع تنافسية السياحة والخدمات في شمال إفريقيا و الاتحاد الأوربي	129
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات السياح في دول شمال أفريقيا ودول الاتحاد الأوربي.	141
المطلب الأول: تطور الحركة السياحية في شمال أفريقيا و الاتحاد الأوربي	141
المطلب الثاني: الأقاليم السياحية العالمية وتوجهاتها المستقبلية.	148
المبحث الثالث: المبحث الثالث: التدفقات المالية للسياحة وخدماتها في دول شمال إفريقيا ودول الإتحاد الأوربي ومساهمتها في الاقتصاد العالمي	157
المطلب الأول: تعريف المصطلحات المستخدمة في إحصاءات التدفقات المالية للسياحة والخدمات.	157
المطلب الثاني: عرض مساهمة السياحة وخدماتها في مؤشرات الاقتصاد العالمي	162
خلاصة الفصل الثالث	169
الفصل الرابع: تحليل حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا و في دول الاتحاد الأوربي.	
تمهيد	171
المبحث الأول : عرض وتحليل توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا	172
المطلب الأول: عرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات لدول شمال أفريقيا	172
المطلب الثاني: تحليل مقارن للتدفقات المالية للسياحة والخدمات بين دول شمال أفريقيا	182
المبحث الثاني : تحليل ومقارنة توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بين دول الإتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا.	194
المطلب الأول: عرض حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول الإتحاد الأوربي وتحليل توجهاتها.	194
المطلب الثاني: تحليل مقارن للتدفقات المالية للسياحة والخدمات بين الإتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا.	197
خلاصة الفصل الرابع.	207
الخـــاتمة	210
قائمة المراجع	215

2.فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-1)	معلومات عامة عن مصر(2017)	26
(02-1)	مؤشرات اقتصادية لمصر للفترة (2013–2018)	27
(03-1)	معلومات عامة عن ليبيا(2017)	30
(04-1)	مؤشرات اقتصادية لليبيا للفترة (2013–2018)	31
(05-1)	معلومات عامة عن تونس(2017)	33
(06-1)	مؤشرات اقتصادية لتونس للفترة (2013–2018)	33
(07-1)	معلومات عامة عن الجزائر(2017)	37
(08-1)	المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (2013–2018)	37
(09-1)	معلومات عامة عن المغرب (2017)	41
(10-1)	المؤشرات الاقتصادية للمغرب للفترة (2013–2018)	41
(11-1)	مجموعات الدول الأعضاء المكونة للاتحاد الأوربي	52
(01-2)	الفرق بين التدفقات المالية والمراكز المالية	100
(01-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السياحة والأسفار 2017	128
(02-3)	تطور عدد السياح الوافدون إلى دول شمال إفريقيا للفترة (2008-2017)	130
(03-3)	المؤشر الكلي للتنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا للفترة(2007 -2017)	131
(04-3)	المؤشر الفرعي للإطار التنظيمي لدول شمال إفريقيا للفترة(2007-2017)	132
(05-3)	المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال والبنية التحتية للسياحة والأسفار لدول شمال إفريقيا خلال الفترة: (2007–2017)	133
(06-3)	المؤشر الفرعي للموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسياحة والأسفار لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2007–2017)	134
(07-3)	ترتيب دول شمال إفريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السياحة و الأسفار للسنوات 2011 و 2015 و 2017	135
(08-3)	ترتيب دول الاتحاد الأوربي وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السياحة و الأسفار	142
(09-3)	التوزيع الجغرافي لأعداد السائحين في العالم (2000– 2015)	147

(10-3)	تطور التدفقات المالية للسياحة خلال الفترة(2008-2018) بالعالم	160
(11-3)	المساهمة الاقتصادية للسياحة والسفر في العالم.	168
(01-4)	المساهمة الاقتصادية للسياحة والسفر في العالم.	172
(02-4)	حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بالجزائر للفترة(2008- 2018)	174
(03-4)	حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بمصر للفترة(2008- 2018)	176
(04-4)	حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بتونس للفترة(2008- 2018)	178
(05-4)	حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بالمغرب للفترة(2008- 2018)	180
(06-4)	حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بليبيا للفترة(2008- 2018)	182
(07-4)	تطور التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)	184
(08-4)	تطور التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)	186
(09-4)	تطور التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة على السياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)	188
(10-4)	تطور التدفقات المالية لاستثمار رأس المال في السياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)	190
(11-4)	تطور التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)	192
(12-4)	تطور التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)	194
(13-4)	حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بدول الإتحاد الأوربي للفترة(2008- 2018)	197
(14-4)	تطور التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة بالعالم للفترة(2008-2018)	199

(15-4)	تطور التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة بالعالم للفترة(2008-2018)	200
(16-4)	تطور التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة بالعالم للفترة (2008-2018)	202
(17-4)	تطور التدفق المالي لاستثمار رأس المال بالعالم للفترة (2008-2018)	203
(18-4)	تطور التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي بالعالم للفترة (2008-2018)	205
(19-4)	تطور التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر بالعالم للفترة(2008-2018)	207
(20-4)	ترتيب التدفقات المالية للسياحة والخدمات المتوجهة إلى منطقة شمال إفريقيا بالنسبة للتدفقات العالمية للفترة(2008-2018)	208

3.فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	خريطة جغرافية لدول شمال إفريقيا	23
(02-1)	علم اتحاد المغرب العربي.	25
(03-1)	المراحل التاريخية لإنشاء الاتحاد الأوربي	47
(04-1)	تاريخ مجموعات الدول الأعضاء في تكوين الاتحاد الأوربي	53
(05-1)	وصول الوافدين الدوليين إلى الاتحاد الأوربي حسب مناطقهم الأصلية للفترة (1980–2030)	62
(06-1)	التدفق غير النظامي للمهاجرين الأفارقة إلى منطقة الاتحاد الأوربي (2009–2016)	66
(07-1)	تصاريح الإقامة الممنوحة للمهاجرين من دول شمال إفريقيا ونصيبهم من القارة الإفريقية	67
(01-2)	صافي تدفقات رأس المال الخاص نحو الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (1980-2010)	102
(02-2)	نسبة دوران سوق الصرف الأجنبي مقسومة على قيمة صادرات البضائع للفترة (1989–2010)	103
(03-2)	تطور تحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال عبر العالم لسنة 1997	104
(04-2)	تطور تحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال عبر العالم لسنة 2010.	104
(05-2)	صافي التدفقات المالية الداخلة والخارجة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى(CCA) للفترة (2000–2018)	107
(06-2)	أشكال التدفقات المالية الداخلة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان(MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)للفترة (2000–2018)	109
(07-2)	صافي التدفقات المالية الخارجة من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (2000–2018)	110
(08-2)	التدفقات المالية الداخلة للاستثمار الأجنبي للاتحاد الأوربي والعالم	111
(09-2)	التدفقات المالية الخارجة للاستثمار الأجنبي للاتحاد الأوربي والعالم	112

(10-2)	التوزيع النوعي للتدفقات المالية العالمية للفترة(2007-2016)	113
(11-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حسب المجموعات الاقتصادية (2007-2018)	114
(12-2)	أعلى 20 اقتصاد مضيف للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2017 و 2018.	116
(13-2)	أعلى 20 اقتصاد مضيف للتدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2017 و 2018 .	117
(14-2)	أكبر 10 شركاء لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاتحاد الأوروبي لسنة 2017.	120
(01-3)	عناصر الجذب السياحي "متطلبات التنافسية السياحية"	126
(02-3)	التوزيع النسبيّ لمناطق قارة إفريقيا من الحركة السياحية إلى القارة.	144
(03-3)	تطور أعداد السائحين في إفريقيا للفترة(1950-2015)	146
(04-3)	وفود السياح الدوليين الوافدين إلى الأقاليم السياحية العالمية للفترة(1950-2018)	148
(05-3)	الوافدون من السياح الدوليين حسب كل إقليم	150
(06-3)	حركة السياحة الدولية على الصعيد العالمي(2011-2016)	154
(07-3)	نصيب كل منطقة من السياحة بالنسبة للإجمالي العالمي	155
(08-3)	التمثيل البياني لتطور التدفقات المالية للسياحة بالعالم خلال الفترة (2008-2018)	161
(09-3)	تطور المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بالعالم	163
(10-3)	تطور المساهمة الكلية لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بالعالم	164
(11-3)	تطور المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في العمالة العالمية	165
(12-3)	تطور المساهمة الكلية لقطاع السياحة والسفر في العمالة العالمية.	165
(13-3)	تطور صادرات الزوار والوافدين الدوليين للسياحة بالعالم	166
(14-3)	تطور استثمارات رأس المال في السياحة والسفر بالعالم	167
(01-4)	تطور التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة بالعالم للفترة (2008-2018)	198

(02-4)	تطور التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة بالعالم للفترة(2008-2018)	200
(03-4)	تطور التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة بالعالم للفترة (2008-2018).	201
(04-4)	تطور التدفق المالي لاستثمار رأس المال بالعالم للفترة(2008-2018)	203
(05-4)	تطور التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي بالعالم للفترة(2008-2018)	204
(06-4)	تطور التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر بالعالم للفترة (2008-2018)	206

الملخص:

موضوع هذا البحث: تحليل توجهات التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بين دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي وهو موضوع جديد وغير مستهلك وله آفاق كثيرة تحفز على البحث فيه وخصصنا هذه الدراسة بمنطقة دول شمال إفريقيا (مصر،ليبيا،تونس،الجزائر،المغرب) وتحليل التدفقات المالية المتعلقة بقطاع السياحة فيما بينها وبين منطقة دول الاتحاد الأوربي للفترة مابين 2008 و 2018 .

وبعد القيام بهذا البحث تحصلنا على بعض النتائج التالية:

- معظم اقتصاديات دول شمال إفريقيا تعتمد على قطاع السياحة كمورد أساسي لجلب العملة الصعبة ومساهم مهم في الدخل المحلي لها ،ماعدا الجزائر وليبيا فتعتمدان على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى لجلب العملة الصعبة.
- دول الاتحاد الأوربي تحتل دائما المراتب الأولى عالميا من حيث الإيرادات السياحية سنويا ومن حيث عدد السياح الوافدين الأجانب والداخليين.
- أقوى التدفقات المالية المتوجهة إلى دول شمال إفريقيا كانت تدفق استثمار رأس المال وهي نفسها أضعف التدفقات المالية المتوجهة إلى دول الاتحاد الأوربي.
- أدنى التدفقات المالية المتوجهة إلى دول شمال إفريقيا كانت تدفق الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر هي نفسها أقوى التدفقات المالية المتوجهة إلى الاتحاد الأوربي.

الكلمات المفتاحية: (JEL: M29)

تدفقات مالية،سياحة وخدمات،شمال إفريقيا،الاتحاد الأوربي.

Summary:

The subject of this research was:
Analysis of the trends of financial inflows and outflows of tourism and services between North African and European Union countries
is a new and unconsumed topic with many perspectives to stimulate research in it, and we have devoted this study to the North African countries region (Egypt, Libya, Tunisia, Algeria, Morocco) and analysis of financial flows related to the tourism sector between them and the European Union countries for the two years to come 2008 and 2018

After this research, we have got some of the following results:

- Most North African economies depend on tourism sector as a main resource to bring hard currency and an important contribution to local income, except Algeria and Libya, which depend mainly on fuel sector to bring hard currency.
- EU countries have always ranked first globally in terms of annual tourism revenues and in terms of the number of foreign and domestic tourists.
- The most powerful financial flows to North African countries were the capital investment flow, which is itself the weakest financial flows to European Union countries.
- The lowest financial flows to North African countries the flow of external spending on tourism and travel was itself the strongest financial flows to the European Union.

Keywords (JEL: M29)
Financial Flows, Tourism and Services, North Africa, Eu.

مقدمة

مقدمة:

بدأ قطاع الخدمات في التطور بشكل سريع بعد الحرب العالمية الثانية ، و انعكست تلك التطورات إيجابا على صناعة السياحة مما ساعدها على النمو الكبير الذي تشهده حاليا وجعلها تحتل مكانة هامة في أغلب اقتصاديات بلدان العالم المختلفة نظرا لأثارها الايجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للبلدان.

ولذلك تعتبر صناعة السياحة بمختلف خدماتها واحدة من أكثر الصناعات نموا في العالم حاليا باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني و تحسين ميزان المدفوعات ، و موردا هاما للعملة الصعبة وزيادة فرص تشغيل الأيدي العاملة و هدفا استراتيجيا لتحقيق التنويع الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية حيث بلغت عائدات السياحة والخدمات المتعلقة بها كالنقل والإطعام مئات المليارات من الدولارات و تدفقات السائحين تعد بمئات الملايين عبر بلدان العالم المختلفة .

وفي الوقت الراهن نرى أن صناعة السياحة أصبحت مهمة لدى الكثير من الأعوان الاقتصاديين كمؤسسات القطاع الخاص و المنظمات الحكومية و غير الحكومية مما أدى إلى اتساع قطاع الخدمات المتعلقة بها كخدمات (النقل ، المؤسسات المالية ،مؤسسات الدعاية و الترويج ،الوكالات السياحية....الخ). و يعرف صناعة السياحة حاليا ازدهارا كبيرا في العديد من القارات خاصة القارة الأوربية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مقومات وإمكانيات سياحية عديدة ومتنوعة بالإضافة إلى جودة الخدمات التي تقدمها للسياح و هذا ما أدى إلى توجه اغلب التدفقات المالية المتعلقة بالسياحة و الخدمات من مختلف أنحاء العالم نحو البلدان الأوربية وخاصة دول الاتحاد الأوربي .

وفي الجهة المقابلة فإن القارة الإفريقية عرفت إقبالا سياحيا محتشما جدا إذا ما قورنت بنظيرتها الأوربية ،نظرا لعدم اهتمام دول القارة بإقامة صناعة سياحية حقيقية وعدم وضع إستراتيجية مدروسة لها، كما لا يمكن تعميم عدم الاهتمام ذلك، لان بعض الدول في شمال القارة الإفريقية تعرف تجاربا سياحية ناجحة على غرار مصر والمغرب، مما يساهم في زيادة توجه التدفقات المالية للسياحة والخدمات إليها أكثر من باقي دول المنطقة .

وللتعمق أكثر في موضوع التدفقات المالية المتعلقة بالسياحة وخدماتها في منطقة شمال إفريقيا وكذا في منطقة الاتحاد الأوربي ومعرفة نسبة تدفقها إلى هاتين المنطقتين مقارنة بالتدفقات المالية العالمية نقوم من خلال هذا البحث بالإجابة على الإشكالية التالية.

1.إشكالية البحث:حيث نطرح السؤال الرئيسي لهذه الإشكالية ونتبعه بالأسئلة الفرعية كمايلي:

كيف تتوجه التدفقات المالية للسياحة وخدماتها بين دول شمال إفريقيا وبين دول الاتحاد الأوربي نسبة إلى التدفقات المالية العالمية ؟.

2.الأسئلة الفرعية: بناءا على ما جاء في التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف يرتبط تطوير السياحة و خدماتها في منطقة شمال إفريقيا بالاستفادة من التجارب الأوربية؟

– لماذا تحظى السياحة باهتمام كبير من قبل دول شمال إفريقيا و دول الاتحاد الأوربي؟

– كيف يمكن الاستفادة من الإمكانيات السياحية للاتحاد الأوربي واستغلال خبراتها في تطوير السياحة في منطقة شمال إفريقيا؟

– على أي أساس يعتبر استثمار رأس المال السياحي من ضمن أكثر التدفقات المالية الدولية انتشارا في المنطقتين؟

3.فرضيات البحث:

وكإجابات مؤقتة على التساؤلات الفرعية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

– يرتبط تطوير السياحة وخدماتها في شمال إفريقيا ارتباطا كبيرا باستغلال الخبرات والتجارب الأوربية.

– يحظى قطاع السياحة باهتمام واسع من قبل دول شمال إفريقيا و كذا دول الاتحاد الأوربي نظرا لمساهمته الكبيرة في الاقتصاد.

– تعتبر الإمكانيات السياحية الكبيرة للاتحاد الأوربي عنصرا مهما في تطوير وتنمية قطاع السياحة والخدمات في منطقة شمال إفريقيا.

– يعتبر استثمار رأس المال السياحي و صادرات الزوار من أكثر التدفقات المالية الدولية.

4.حدود الدراسة:

أ.الحدود الموضوعية:

نتطرق إلى حجم ونوع التدفقات المالية للسياحة في دول شمال إفريقيا الخمسة وفي دول الاتحاد الأوربي الـــ 28 حاليا والمقارنة بينهما بالنسبة إلى التدفقات العالمية . ونذكر هنا أن التدفقات المالية للسياحة تشتمل كذلك على الخدمات المتعلقة بالسياحة دون ذكرها بالتفصيل في هذا البحث. كما نقوم بالمقارنة بين التدفقات المالية للسياحة وخدماتها في منطقة شمال إفريقيا فيما بينها ثم في منطقة الاتحاد الأوربي فيما بينها ثم المقارنة بين المنطقتين ونسبتهما من التدفقات المالية للسياحة والخدمات في العالم.

ب.الحدود المكانية:

هذه الدراسة تتعلق بمنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الاتحاد الأوربي مع ذكر بعض مناطق العالم الأخرى في بعض الحالات للمقارنة.

ج.الحدود الزمنية:

اخترنا الفترة من 2008 إلى 2018 لكي تكون مجالا لدراستنا التطبيقية في هذا البحث.

5.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التدفقات المالية للسياحة والخدمات وذلك من خلال الآثار التي تتركها على الاقتصاديات المحلية والدولية.

6.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم التدفقات المالية للسياحة والخدمات وأنواعها والآثار الناجمة عنها.
- تشخيص واقع السياحة والخدمات في منطقة شمال إفريقيا.
- تشخيص واقع السياحة والخدمات في منطقة الاتحاد الأوربي.
- إحصاء وتحليل التدفقات المالية للسياحة والخدمات بين دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي.
- معرفة مدى استفادة دول شمال إفريقيا من التجربة الأوربية في مجال السياحة والخدمات.

7.منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على منهج الوصف والتحليل عن طريق إيجاد الإحصائيات والمعطيات الحديثة المتوفرة والمتعلقة بالتدفقات المالية للخدمات السياحية بدول شمال إفريقيا وبدول الاتحاد الأوربي ثم عرضها بالشكل المناسب وتحليلها تحليلا إحصائيا و اقتصاديا.

8.الدراسات السابقة:

➢ **الدراسة الأولى:**

(أ/ حريري عبد الغني) : بعنوان (تقييم أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات الدول العربية– حالة الجزائر–)أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية/جامعة الشلف/2015

ركزت هذه الدراسة على بيان أهمية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها أداة في أيدي متخذي القرار من أجل استغلالها وتوظيفها في تحسين وخدمة اقتصاديات الدول العربية ومن بينها الجزائر بصفة خاصة وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أدى ارتفاع خدمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خاصة تحويل الفوائد القروض وأرباح رأس المال الأجنبي إلى التأثير على الادخار والاستثمار المحلي وكذلك إضعاف قدرة الدول العربية على تمويل وارداته بسبب استنزافها للجزء الأكبر من العملات الصعبة المتاحة للدولة، وهذا هو مشكل معظم الدول النامية ومنها العربية ولا سيما غير النفطية.

ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر، وهي تتركز في الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد قيام الجزائر بتسديد مسبق للديون وإتباع سياسة عدم اللجوء للديون الخارجية وهذا في ظل اليسر المالي الذي تعيشه الجزائر.

➢ **الدراسة الثانية :**

(ط.د/ ناصف محمد) : بعنوان (أثر سعر الفائدة على التدفقات المالية إلى دول شمال إفريقيا حالة الجزائر و مصر)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية/جامعة الشلف/2014

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظريات الاقتصادية المفسرة والمحددة لسعر الفائدة بالإضافة إلى علاقته بالتدفقات المالية الدولية والتعرف على القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي في كل من مصر والجزائر والدول المستثمرة في هذين البلدين وكانت من ابرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن كل من الاقتصاد المصري والاقتصاد الجزائري له القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بفضل وجود فرص استثمارية في العديد من القطاعات في كلا البلدين أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فان مصر تستقطب هذا النوع من التدفقات المالية بفضل سوق الأوراق المالية النشط بها بينما الجزائر لا تستقطب هذا النوع من التدفقات المالية لان السوق المالي فيها لا يسمح للأجانب بالاستثمار في الأوراق المالية ونتيجة أخرى تظهران الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الاقتصاد الجزائري لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة الدائن وهذا يشير أن سعر الفائدة الدائن لا يفسر تدفقات هذا النوع من الاستثمار إلى الجزائر.

➢ **الدراسة الثالثة :**

(ط.د/زيان بروجة علي ،أد/ راتول محمد): بعنوان (تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي) /مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة الشلف العدد 14 2015/

هدف الدراسة هو إعطاء تحليل لواقع التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا و تقييمها للفترة مابين (2007-2015) بناءا على تقارير إحصائية تصدر عن منظمات اقتصادية وسياحية إقليمية ودولية، وذلك بقياس المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر وأيضا العوامل و السياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول شمال إفريقيا من بينها الإطار التنظيمي للسياحة ومناخ الأعمال و البنية التحتية للسياحة وكذلك الموارد الطبيعية والثقافية و عوامل الجذب السياحي، ومن خلال هذا التحليل توصلت النتائج إلى أن الأداء السياحي لدول شمال إفريقيا ضعيف سواء من حيث استقطاب السياح الوافدين وإنها تختلف من حيث التنافسية ولا تزال ضعيفة وهذا لا يعكس فعلا المقومات السياحية وعناصر الجذب السياحي التي تتمتع بها هذه الدول و أنها تعاني مشكلة تخطيط و تسيير لهذه المقومات و استعمالها كنقطة قوة لتصميم استراتيجيات سياحية طويلة المدى وواضحة الأهداف والمعالم وهذا كان على العموم، أما بالنسبة للجزائر وحسب ما توصلت إليه نتائج التحليل أنها يفي معظم التقارير الصادرة عن المنتدى تحتل

مراكز في مؤخرة الترتيب وأنها تعاني من تخلف كبير في معظم المعايير المعتمدة في بناء هذا المؤشر سواء من ناحية توفر البنية التحتية للسياحة وكذالك انخفاض جودة خدماتها السياحية وهذا يدل على أن الجزائر لم تعطي أولوية كبيرة لهذا القطاع الذي من ممكن أن يكون كقطاع داعم لقطاع المحروقات وللاقتصاد الوطني الكلي.

الفصل الأول:

الخصائص الطبيعية والسياحية لمنطقة شمال إفريقيا والإتحاد الأوربي.

تمهيد:

تتمتع دول شمال إفريقيا بعلاقات وطيدة مع الدول الأوروبية منذ وقت طويل حيث كانت هذه الأخيرة محتلة لمنطقة شمال إفريقيا كما تعود بعض أصول المواطنين الأوروبيين إلى منطقة شمال إفريقيا.

ومع الانخفاض الكبير في الكثافة السكانية بأوربا وزيادة واضحة في معدل الشيخوخة فيها فيعتبر اجتذاب اليد العاملة بشكل منتظم وانتقائي طريقا مهما لتخفيف مشكلات نقص القوة العاملة داخل قارة أوروبا.إضافة إلى ذلك، يساعد الحفاظ على علاقات ودية مع دول شمال إفريقيا ضمان ا لأمن جنوب القارة الأوروبية.

وعليه فان الهدف من دراسة هذا الفصل هو التعرف على جغرافية واقتصاد المنطقتين وعلى خصائصهما السياحية وأهميتها وكذا التطرق إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط بين المنطقتين وما هي أهميتها في قطاع سياحة وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل من خلال الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: **المعطيات الجغرافية والاقتصادية والخصائص السياحية لدول شمال إفريقيا**.

المبحث الثاني: **المعطيات الجغرافية والاقتصادية والخصائص السياحية لدول الاتحاد الأوربي**.

المبحث الثالث:**العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول شمال أفريقيا و دول الاتحاد الأوربي**

المبحث الأول: المعطيات الجغرافية والاقتصادية والخصائص السياحية لدول شمال إفريقيا.

في هذا المبحث سنقوم بعرض أهم المعطيات المتوفرة عن منطقة شمال إفريقيا في مطلبين ، حيث سنعرض المعطيات المتعلقة بالجغرافيا والحدود في المطلب الأول من هذا المبحث أما في المطلب الثاني سنعرض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بدول منطقة شمال إفريقيا ،حيث اعتمدنا في هذا البحث ككل اختيار دول شمال إفريقيا بناءا على ما اعتمد في (WTTC) المجلس العالمي للسياحة و السفر في بياناته بان دول شمال إفريقيا هي كل من (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب).

المطلب الأول: معطيات جغرافية عن دول شمال إفريقيا.

شمال إفريقيا مصطلح حديث أطلقه الأوروبيون على الجهة الشمالية الغربية من القارة الإفريقية ؛ بينما يدخل في الحقيقة ضمن هذا المجال مصر أيضا؛ ولكن مكتشفي إفريقيا مـــن الأوروبيين تجاهلوا ذلك لأسباب ربما باعتبار أن مصر من ضمن دول الشرق الأوسط مع العلم أنها الوحيدة من دول الشرق الأوسط إلى تملك جزء من أراضيها في قارة آسيا (شبة جزيرة سيناء) والجزء الأكبر الباقي في قارة إفريقيا.

أولا : لمحة عن شمال إفريقيا:

1.تعريف مصطلح شمال إفريقيا (North Africa):

مصطلح "شمال أفريقيا" ليس له تعريف واحد مقبول. يعرف أحيانا بأنه يمتد من الشواطئ الأطلسية في الغرب إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الشرق و اقتصره البعض الآخر على بلدان المغرب والجزائر وتونس وهي منطقة يعرفها الفرنسيون خلال العصور الاستعمارية بـــ "أفريقيا الشمالية"، والمسلمين (بلاد المغرب) يشمل التعريف الأكثر قبولا، المغرب، الجزائر، وتونس، فضلا عن ليبيا ومصر.

الشكل(1-01): خريطة جغرافية لدول شمال إفريقيا

ملاحظة: هذه خريطة جغرافية لمنطقة شمال افريقيا ولا تعبر بالضرورة عن أي اعتبارات سياسية للحدود بين دول المنطقة

المصدر: خريطة إفريقيا على موقع ويكيبيديا

– مصطلح "شمال أفريقيا"عندما يستخدم في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، غالبا ما تشير فقط إلى بلدان منطقة المغرب العربي من دون مصر، نظرا لاتحاداتها الكبيرة في الشرق الأوسط و غالبا ما تعتبر منفصلة، كذلك تشمل منطقة شمال أفريقيا المنطقتين التابعتين لإسبانيا في سبتة و مليلية وبعض الجزر الصغيرة التابعة في شمال المغرب والمعروفة باسم بلاثاس دي سوبيرانيا.

وكذلك جزر الكناري وجزيرة ماديرا البرتغالية في شمالي المحيط الأطلسي، هناك الكثير مما يميز شمال أفريقيا عن جزء كبير من أفريقيا جنوب الصحراء تاريخيا وطبيعياً بسبب حاجز طبيعي أنشأته الصحراء لفترة طويلة من التاريخ الحديث. منذ 3500 قبل الميلاد، في أعقاب التصحر المفاجئ في الصحراء الكبرى بسبب التغيرات التدريجية في مدار الأرض، هذا الحاجز يفصل ثقافيا الشمال عن بقية القارة.

كذلك حضارات البحارة الفينيقيين والإغريق والرومان وأيضاً المسلمين وغيرها سهلت التواصل والهجرة عبر البحر المتوسط, أصبحت ثقافات شمال أفريقيا مرتبطة بشكل واضح بأوروبا وبجنوب غربي آسيا أكثر من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كذلك فان التأثير الإسلامي في المنطقة واضح للعيان.[1]

[1] موقع **ويكيبيديا** ، شمال إفريقيا.تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2019 على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

2.جغرافية شمال إفريقيا:

تتمتع شمال أفريقيا بثلاثة خصائص جغرافية رئيسية هي :الصحراء الكبرى في الجنوب، وجبال الأطلس في الغرب، ونهر النيل والدلتا في الشرق.

تمتد جبال الأطلس عبر المغرب وشمال الجزائر وتونس، هذه الجبال هي جزء من نظام الجبل المتوسطي الذي يمتد أيضا عبر جنوب أوروبا ينحسر في الجنوب والشرق، ليصبح مساحة من السهوب قبل أن يلتقي مع الصحراء الكبرى التي تغطي أكرمن 75٪ من المنطقة وأعلى قمم في مجموعة الأطلس الكبير في جنوب وسط المغرب، والتي تملك العديد من قمم الثلوج.

أما جنوب جبال الأطلس هو مساحة جافة وقاحلة من الصحراء الكبرى، وهي أكبر صحراء رملية في العالم. في بعض الأماكن تقطع الصحراء بالمجاري المائية غير النظامية التي تسمى وديان تيارات والتي تتدفق فقط بعد هطول الأمطار ولكنها عادة ما تكون جافة.

وتشمل التضاريس الرئيسية في الصحراء الكبرى إرغس، والبحار الكبيرة من الرمال التي تشكل أحيانا كثبان ضخمة. حمادة، مستوى هضبة صخرية دون تربة أو رمال؛ مستوى عادي من الحصى أو الحجارة الصغيرة.

الصحراء تغطي الجزء الجنوبي من المغرب والجزائر وتونس، ومعظم ليبيا حيث تقع منطقتان فقط من ليبيا خارج الصحراء: تريبوليتانيا في الشمال الغربي و سيرينايكا في الشمال الشرقي، أما مصر فمعظمها أراضي صحراوية باستثناء نهر النيل والأراضي المروية على طول ضفافها. ويشكل وادي النيل خيطا خصبا ضيقا يمتد على طول البلد.

الوديان : واد المأوى في جبال الأطلس ووادي النيل والدلتا، وساحل البحر الأبيض المتوسط هي المصادر الرئيسية للأراضي الزراعية الخصبة وتنمو مجموعة واسعة من المحاصيل القيمة بما في ذلك الحبوب والأرز والقطن، والغابات مثل الأرز والفلين. كما تزدهر المحاصيل النموذجية المتوسطية مثل الزيتون والتين والتواريخ والحمضيات في هذه المناطق، وادي النيل خصبة بشكل خاص، ويعيش معظم سكان مصر بالقرب من النهر وفي مناطق أخرى، يعتبر الري أمرا أساسيا لتحسين غلة المحاصيل على هوامش الصحراء[1].

[1] موقع **ويكيبيديا** ،تاريخ الاطلاع 2017/05/15 على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7#cite_note-1

ثانيا:إتحاد المغرب العربي (إ.م.ع) (Arab Maghreb Union) :

وهو اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ : 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي :(ليبيا، تونس، الجزائر،المغرب، وموريتانيا.) وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. تعد اقتصادات الدول الخمس مكملة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها و تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد مجتمعة 6.041.261 كيلومترا مربعا وهي مساحة تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة 80٪ منهم يعيش في المغرب و الجزائر كما أن البلدان يملكان أقوى اقتصادين في هذا الاتحاد، حيث أن مجموع اقتصاد البلدين يساوي 75٪ من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد. عاصمة الاتحاد هي مدينة الرباط في المغرب.[1]

تونس هي الدولة الوحيدة من بين الأعضاء الخمس التي قامت بدسترة الاتحاد في دستورها كما يلي : "الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي، تعمل على تحقيق وحدته وتتخذ كافة التدابير لتجسيمها" (الفصل 5 ,دستور تونس 2014).

الشكل(1-02): علم اتحاد المغرب العربي.

المصدر: موقع معرفة على الرابط:

https://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Flag_of_Maghreb.svg

لقد أدى النزاع بين الجزائر والمغرب بشأن ادعاء المغرب بالسيادة على الصحراء الغربية إلى وقف اجتماعات الاتحاد منذ أوائل التسعينات ولكن قد يوفر إطارا يمكن من خلاله متابعة التجارة الإقليمية حيث أن مصر بصدد الانضمام إلى هذا الاتحاد.

[1] الموقع الرسمي **لاتحاد المغرب العربي** تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2019 على الرابط :
https://maghrebarabe.org/

ونستنتج من ذلك أن هذا الاتحاد هو كيان واقعي قائم بذاته له عاصمة، نشيد ،راية ومجلس رئاسة , على عكس شمال إفريقيا فهو مجرد اصطلاح أطلق على تلك الدول لتمييزها عن بقية الدول الإفريقية رغم أنهما يتكونان من نفس الدول الأعضاء تقريبا.

المطلب الثاني: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية لدول شمال إفريقيا.

تشترك بلدان شمال إفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر و المغرب) في خصائص مناخية وجغرافية مماثلة، لكنها تختلف من حيث تقدمها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية والسياسية. حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري والليبي على قطاعي النفط والغاز ، بينما تعتمد تونس ومصر والمغرب على باقي القطاعات الأخرى.

أولا: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية لمصر

1.معطيات اقتصادية لمصر: سنعرض بعض المؤشرات العامة والاقتصادية لمصر من خلال الجداول التالية

الجدول(1-01):معلومات عامة عن مصر(2017):

جمهورية مصر العربية			
عاصمة الدولة	القاهرة		
مساحة الأرض	995.450كلم^2		
اللغة الرسمية	العربية		
تعداد السكان	94.8مليون نسمة		
العملة	الجنيه المصري		
أهم وجهات التصدير٪		أهم مصادر الاستيراد٪	
1 الإمارات	10.6	1 الصين	12.2
2 ايطاليا	8.5	2 ألمانيا	6.8
3 تركيا	7.2	3 ايطاليا	6.3

المصدر : من إعداد الطالب ،تاريخ الاطلاع 2018/06/25 على الرابط:
https://dfat.gov.au/geo/egypt/ Pages/ egypt.aspx

الجدول(1-02):مؤشرات اقتصادية لمصر للفترة (2013–2018):

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP(مليار دولار وفق اسعار2018)	288.0	305.6	332.1	332.5	236.5	249.5
GDP للفرد الواحد(دولار أمريكي)	3,400.3	3,524.4	3,731.2	3,686.1	2,495.0	2,572.4
GDP المعادل للقدرة الشرائية الدولي (مليار دولار وفق اسعار2018)	971.7	1,019.0	1,074.9	1,133.9	1,203.7	1,297.0
GDP للفرد الواحد المعادل للقدرة الشرائية الدولي	11,472.4	11,752.8	12,077.4	12,570.6	12,697.6	13,373.6
معدل النمو الحقيقي لل GDP على أساس التغير السنوي	٪3.3	٪2.9	٪4.4	٪4.3	٪4.2	٪5.3
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار وفق اسعار2018)	-6.4	-2.7	-12.1	-19.8	-14.9	-6.4
نسبة رصيد الحساب الجاري من GDP	٪-2.2	٪-0.9	٪-3.7	٪-6.0	٪-6.3	٪-2.6
نسبة التضخم	٪6.9	٪10.1	٪11.0	٪10.2	٪23.5	٪20.9
معدل البطالة	٪13.0	٪13.4	٪12.9	٪12.7	٪12.2	٪10.9

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصدر السابق

2.نبذة عن الاقتصاد المصري:

كان اقتصاد مصر متمركزاً بشكل كبير على الاقتصاد المخطط الذي يركز على استبدال الواردات في عهد الستينات وفي التسعينيات، وقعت مصر سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي التي اقترنت بتخفيف عبء الدين الخارجي الهائل الناجم عن مشاركة مصر في تحالف حرب الخليج، مما ساعد مصر على تحسين آداء ها الاقتصادي الكلي.

في عام 2000، بدأت وتيرة الإصلاحات الهيكلية، والتي تشمل القطاع المالي، السياسات النقدية، النظام الضريبي، الخصخصة وتشريعات الأعمال الجديدة، ساعدت مصر في التحرك تجاه المزيد من الاقتصاد الموجه للسوق وعززت الاستثمارات الأجنبية المتزايدة كما عززت تلك الإصلاحات والسياسات النمو السنوي للاقتصاد الكلي بمتوسط سنوي 8٪ ما بين 2004 و 2009 لكن الحكومة أخفقت في تقاسم الثروة بصورة عادلة وفشلت فوائد النمو في التحرك نحو تحسين الظروف الاقتصادية للسكان، خاصة مع تنامي مشكلتي البطالة والبطالة المقنعة و بعد أحداث 2011، تراجع احتياطي النقد الأجنبي لمصر من 35 مليار دولار في ديسمبر 2010 إلى 16.3 مليار دولار فقط في يناير 2012، كما انخفض تصنيف وكالة ستاندارد أند بور للائتمان على المدى البعيد لمصر من +B إلى B عام 2013 [1]و تراجع ترتيب ستاندارد أند بور للتصنيف الائتماني لمصر على المدى البعيد من –B إلى+CCC وعلى المدى القريب

[1] **موقع نقودي** ،شمال إفريقيا، تاريخ الاطلاع 2019/05/19 بتصرف، متاح على الرابط:
http://english.nuqudy.com/General_Overview/North_Africa/SP_Downgrades_Egypt-883

تراجع من B إلى C بسبب مخاوف بشأن قدرة البلاد على تحقيق أهدافها المالية والحفاظ على السلم الاجتماعي. [1]

أما بالنسبة لقطاع السياحة فقد شهدت السياحة في مصر العديد من الأزمات خلال الفترة من 2011 وحتى عام 2017، كانت بدايتها مع اندلاع انتفاضة 25 يناير وما تلاها من أحداث أثرت على الأداء الاقتصادي والسياحي للدولة نتيجة لحالة الانفلات الأمني التي كانت موجودة وقتها، مما أدى لانخفاض ملحوظ في حجم الإيرادات السياحية خلال العام المالي 2014 بنسبة 47.9٪ مقارنة بعام 2012 /2013 وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في أعداد السائحين القادمين بنسبة 34.7٪. وتلا ذلك سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء في 2015.

وطبقًا للإحصائيات فقد أدت عدة حوادث إرهابية في شمال وجنوب سيناء، إلى خسائر تجاوزت 1.5 مليار دولار خلال عام 2016، كما أدى تفجير كنيسة الكاتدرائية في ديسمبر/كانون أول من العام ذاته، إلى إلغاء نحو 40٪ من حجوزات فنادق القاهرة، خلال أعياد الميلاد، من الدول العربية، خاصة الإمارات والكويت وبعض دول شرق آسيا والسوق الأوروبية.

وأظهرت الإحصاءات الرسمية، أن أعداد السياح في يوليو 2016 انخفضت بنسبة 41.9٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، وقد شهدت الشركات السياحية انخفاضًا بنسبة 75٪ في الحجوزات لمصر منذ عام 2011، ولكنها انخفضت عام 2016 إلى 20٪ وانخفضت الزيارات السياحية الروسية لمصر بنسبة 60٪، والسياحة البريطانية لمصر انخفضت بنسبة 17.5٪، والزيارات الألمانية بنسبة 10.4٪، خلال العام الماضي، بيد أن الغردقة بدأت تستضيف العديد من الزوار الأجانب الذين أوقفوا السفر إلى سيناء،

وأجبرت الأزمة الحادة التي تشهدها السياحة في مصر المنشآت الفندقية والسياحية على تسريح نحو 720 ألف عامل من إجمالي نحو 8000 ألف عامل ، بما يعادل 90٪ خلال عامي 2016 و 2017 وقد بلغت إيرادات السياحة 500 مليون دولار فقط في الربع الأول من 2016، حيث شهدت انخفاضا قدرة 66٪ مقارنة بعام 2015، بسبب انسحاب روسيا من سوق السياحة، والتي تمثل أكثر من 40٪ من حجم السياحة الوافدة إلى مصر، بحسب موقع الهيئة العامة للاستعلامات. [2]

وكشفت وكالة ''بلومبرج '' في تقرير استند لبيانات البنك المركزي المصري، إن عائدات السياحة ارتفعت إلى 1.5 مليار دولار في الربع الأخير من السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2017 ورغم تعافي

[1] موقع **Financial Time** ، تاريخ الاطلاع 2019/05/19 متاح على الرابط:
http://www.ft.com/cms/s/0/f185c4b4-b8a9-11e2-a6ae-00144feabdc0.html

[2] **أميرة ماهر**، عام الازدهار السياحي 2018 ، تاريخ الاطلاع على المقال 2020/09/23 متاح على الرابط:
https://www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/files/egypt/details/4af5ffc7-2b38-/4696-8dff-0421fa349572

قطاع السياحة، إلا أن عائداته ما تزال أقل بكثير من 11.6 مليار دولار، وهي العائدات التي تلقتها مصر في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2010. وحسب أرقام اتحاد الغرف السياحية، فقد زار 100 ألف سائح روسي مصر عام 2017، على الرغم من عدم وجود طيران مباشر بين موسكو والقاهرة وأشارت دراسة حديثة حول تطورات الحركة السياحية الوافدة إلى مصر، إلى أن قطاع السياحة المصري حقق نمواً قويًّا خلال عام 2018 مقارنة بالسنوات التالية لأ حداث 25 يناير 2011، فوفقًا للبيانات الأوليَّة زاد عدد السائِحين الوافدين إلى مِصر خلال عام 2018 بنسبة 40٪ مقارنة بعام 2017، بوصول أعداد السائحين الوافدين إلى ما يقرب من 11.6 مليون سائح مقابل 8.3 ملايين سائح للعام 2017. ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فقد شكل الأوربيون 56.3٪ من إجمالي عدد السائحين في العام 2017، فيما شكل السائحون العرب 29.7٪، والأمريكيون 4.3٪، وأخرى 9.6٪. وقد انخفض عدد الفنادق والقرى السياحية من 1057 في عام 1015 إلى 1031 في عام 2016، فيما ارتفع عدد الفنادق العائمة من 51 فندقًا في عام 2015، إلى 54 فندقًا في عام 2016.[1]

3.الخصائص السياحية لمصر:

تُقسم مقومات السياحة في مصر إلى عدة أنواع، من أهمها[2] :

- ✓ **مقومات طبيعيّة:** ويتمثل هذا النوع من المقومات بما يلي: الموقع الجغرافي المهم للبلاد؛ حيث تعتبر حلقة وصل بين قارات العالم. تأثر مصر بالمناخ المعتدل على مدار العام. التنوع التضاريسي والطبيعي في مصر.
- ✓ **مقومات بشريّة:** ويشمل ذلك: كثرة وجود المنشآت السياحيّة في مصر ما بين فنادق وقرى سياحيّة. اتسام المصريين بحسن الضيافة والأخلاق الحسنة. وجود الأماكن السياحيّة الجاذبة للسياح من مختلف العالم، كالفرعونيّة واليونانيّة والرومانيّة والإسلاميّة وغيرها.

وتنقسم السياحة لعدة أقسام في مصر من أهمها[3] :

- ✓ **السياحة الترفيهيّة:** يتوافد السياح من كافة أنحاء العالم إلى مصر بغية السياحة الترفيهيّة، ويعزى السبب في ذلك إلى ما تمتلكه مصر من شواطئ يصل طولها إلى أكثر من 3 آلاف كيلومتر فوق سواحل البحرين الأبيض والأحمر، ومن أبرز المناطق السياحيّة الترفيهيّة هي طابا و الغردقة وشرم الشيخ ومرسى علم، والعين السخنة في السويس.

[1] **أميرة ماهر**، عام الازدهار السياحي 2018 مرجع سابق

[2] "Tourism in Egypt Set to Soar in 2018", ***review*** 23/09/2020 *AT* https://egyptianstreets.com

[3] **ask aladdin** , Egypt travel experts ,review 13/08/2018 At https://ask-aladdin.com/tour-enquiry/

✓ **السياحة الثقافيّة:** تفتح مصر أبوابها أمام السياح الراغبين بالإطلاع على حضاراتها التي قامت فوق أراضيها وذلك بزيارة الآثار الفرعونيّة واليونانيّة والرومانيّة، فيتوافد السياح إلى المتاحف المصريّة العالميّة، ومن أبرز الأماكن السياحيّة الثقافيّة قلعة قايتباي في الإسكندريّة، ومنطقة سقارة في الجيزة، وأبو الهول. وكذلك بها أقسام أخرى متعددة للسياحة مثل: السياحة البيئيّة. السياحة العلاجيّة. السياحة الرياضيّة. سياحة المهرجانات و السياحة الدينيّة.

ثانيا: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية الليبية

1.معطيات اقتصادية لليبيا: سنعرض بعض المؤشرات العامة والاقتصادية ليبيا من خلال الجداول التالية

الجدول(1-03):معلومات عامة عن ليبيا(2017):

دولة ليبيا			
عاصمة الدولة	طرابلس		
مساحة الأرض	1.759.540كلم^2		
اللغة الرسمية	العربية		
تعداد السكان	6.4 مليون نسمة		
العملة	الدينار الليبي		
أهم وجهات التصدير٪		أهم مصادر الاستيراد٪	
1 ايطاليا	19	1 الصين	13.5
2 اسبانيا	12.5	2 تركيا	11.3
3 فرنسا	11	3 ايطاليا	6.8

المصدر : من إعداد الطالب ،تاريخ الاطلاع 2018/06/25 على الرابط:
https://dfat.gov.au/geo/libia/Pages/ libia.aspx

الجدول(1-04) مؤشرات اقتصادية لليبيا للفترة (2013–2018):

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP(مليار دولار وفق اسعار2018)	51.9	24.3	17.2	18.5	31.3	43.6
GDP للفرد الواحد(دولار أمريكي)	8,282.2	3,876.4	2,720.0	2,903.7	4,858.7	6,699.9
GDP المعادل للقدرة الشرائية الدولي (مليار دولار وفق اسعار2018)	93.9	44.9	39.5	37.0	64.4	76.7
GDP للفرد الواحد المعادل للقدرة الشرائية الدولي	14,986.6	7,175.5	6,246.3	5,800.7	9,986.3	11,774.3
معدل النمو الحقيقي لل GDP على أساس التغير السنوي	٪-36.8	٪-53.0	٪-13.0	٪-7.4	٪70.8	٪16.4
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار وفق اسعار2018)	0.0	-19.0	-9.3	-4.6	0.7	-4.7
نسبة رصيد الحساب الجاري من GDP	٪0.0	٪-78.4	٪-54.4	٪-24.7	٪2.2	٪-10.7
نسبة التضخم	٪2.6	٪2.4	٪9.8	٪25.9	٪28.0	٪24.3
معدل البطالة	٪18.7	٪18.5	٪18.4	٪18.4	٪17.7	na

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصدر السابق

2.نبذة مختصرة عن الاقتصاد الليبي:[1]

أدَّى الصراع المسلح الدائر في ليبيا إلى انخفاض إنتاج النفط واشتداد الركود الذي تشهده البلاد في عام 2014. وتسبَّبت سلسلة من الإضرابات والخروق الأمنية في مواقع إنتاج النفط في هبوط إنتاج النفط من مليون برميل يوميا في عام 2013 إلى 0.5 مليون في المتوسط في عام 2014. وعرقل الصراع الدائر بشدة الأنشطة الاقتصادية الأخرى أيضا. ونتيجةً لذلك، يُقدَّر أن إجمالي الناتج المحلي انكمش بنسبة 24 ٪في عام 2014 بعد هبوطه 13.6 ٪في 2013.

ويخلق انهيار الأنشطة الاقتصادية ضغوطاً هائلة على الميزانية. فقد انخفضت الإيرادات 61 ٪في عام 2014، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تراجع إيرادات ضرائب النفط، وأيضا إلى نقصان عائدات القطاعات الأخرى بمقدار النصف عن المستوى المعتاد. وفي جانب الإنفاق، انخفض الإنفاق الرأسمالي بشدة، لكن النفقات الجارية (التي تتألَّف في معظمها من الرواتب ودعم السلع الاستهلاكية) ظلت مرتفعة. ولذلك، قفز عجز المالية العامة في عام 2014 إلى ما يُقدَّر بنسبة 43.5 ٪من إجمالي الناتج المحلي وهو أعلى عجز يتم تسجيله على الإطلاق.

وزاد عجز الحساب الجاري زيادة كبيرة مع انخفاض صادرات النفط. وأضرت الأزمة التي نشأت في قطاع النفط منذ منتصف عام 2013 بالصادرات، بينما ظلت الواردات التي يُحرِّكها الاستهلاك مرتفعة. وكان فائض الحساب الجاري المرتفع المُسجَّل في عام 2012 (29 ٪من إجمالي الناتج المحلي) قد انخفض

[1] **شانتا ديفاراجان وليلى متقي،** "نحو عقد اجتماعي جديد" المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل/نيسان2015)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة. Doi: 10.1596/978-1-4648-0608-7 .

بأكثر من النصف في عام 2013 وتراجع منذ ذلك الحين ليتحوَّل إلى عجز هائل قدره 32.8 ٪من إجمالي الناتج المحلي في 2014. ولتمويل العجز، سحب مصرف ليبيا المركزي 24.8 مليار دولار من احتياطياته التي انخفضت إلى 83 مليار دولار بنهاية عام 2014.

أما بالنسبة لقطاع السياحة ففي أواخر القرن 20 م قررت ليبيا التخطيط لاستقطاب المستثمرين الأجانب في قطاع السياحة حيث في 2007 تم تخصيص مبلغ 70 مليون دولار للهيئة العامة للسياحة لتحسين المرافق السياحية وفي عام 2008، وصلت 34000 رحلة سياحية إلى ليبيا ما يعادل 0,2٪ من إيرادات الصادرات وثلثي السياح كانوا أوروبيين ويعتبر فندق كورنثيا باب أفريقيا (المالطي الليبي) في طرابلس هو الفندق الخمس نجوم الوحيد في البلاد ويوجد في ليبيا الكثير من المواقع السياحية: خمسة منها مدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي في البلاد.[1]

3.الخصائص السياحية لليبيا:

تفتقر ليبيا للترويج الإعلامي للسياحة إليها، وذلك على خلفية الحصار الذي وقع على البلاد، إلا أن السياحة بدأت بالنشاط، بعد أن بدأ تطبيع العلاقات الليبية مع الغرب، بالإضافة إلى فك الحظر الجوي حيث ازدهرت العاصمة الليبية طرابلس وشهدت نهضة عمرانية غير مسبوقة تضمنت إقامة الفنادق ومراكز التسوق، بالإضافة إلى استحداث شبكات الطرق وإنشاء مطار طرابلس العالمي، ومن أبرز خصائص ليبيا السياحية[2]:

- ✓ تحتضن ليبيا كماً كبيراً من الآثار الرومانية، وتعتبر الدولة الأكبر في اقتناء هذه الآثار بعد إيطاليا.
- ✓ امتلاكها أطول ساحل إفريقي مطل على البحر الأبيض المتوسط، والبالغ طوله نحو ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثين كيلومتر.
- ✓ تضم ليبيا أكبر صحراء عجيبة على مستوى العالم، والتي تعتبر نقطة جذب للسياح الهواة لرحلات السفاري، ومن ضمنها منطقة بحيرة قبر عون عالية الملوحة في الناحية الجنوبية الغربية.
- ✓ امتلاكها المناطق الخلابة رائعة الجمال ومن ضمنها منطقة الجبل الأخضر الواقع في شرق البلاد. تمتاز بإرث تاريخي يمزج ما بين التركي والإيطالي والروماني والإغريقي، وخاصة في كل من صبراته ،ولبدة، وطلميثة، وسوسة، وغيرها. تمتاز بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ تعتبر وجهة سياحية جاذبة للسياح.

[1] **موقع فنك،اقتصاد ليبيا**/ تاريخ الاطلاع 2020/09/23 على الرابط:
/https://fanack.com/ar/libya/economy

[2] **إيمان الحياري**، السياحة في ليبيا /تاريخ الاطلاع 2020/01/18 على الرابط:
https://mawdoo3.com/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9_%d9%81%d9%8a_%d9%84%d9%8a%d8%a8%d9%8a%d8%a7

✓ يمتاز القطاع السياحي فيها بالقدرة الكبيرة على استقطاب الاستثمارات لتحقيق التوازن في الميزانية العامة للبلاد.

ثالثا: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية التونسية

1.معطيات اقتصادية لتونس: سنعرض بعض المؤشرات العامة والاقتصادية من خلال الجداول التالية:

الجدول(1-05):معلومات عامة عن تونس(2017):

الجمهورية التونسية			
عاصمة الدولة	تونس		
مساحة الأرض	155.360كلم^2		
اللغة الرسمية	العربية		
تعداد السكان	11.5 مليون نسمة		
العملة	الدينار التونسي		
أهم وجهات التصدير٪		أهم مصادر الاستيراد٪	
1 فرنسا	30.6	1 ايطاليا	15.6
2 ايطاليا	16.5	2 فرنسا	15.1
3 ألمانيا	11.6	3 الصين	9.0

المصدر : من إعداد الطالب ،تاريخ الاطلاع 2018/06/25 على الرابط:
https://dfat.gov.au/geo/tunisia/Pages/ tunisia.aspx

الجدول(1-06):مؤشرات اقتصادية لتونس للفترة (2013–2018):

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP(مليار دولار وفق اسعار2018)	46.2	47.6	43.2	41.8	40.0	41.7
GDP للفرد الواحد(دولار أمريكي)	4,198.8	4,274.5	3,827.6	3,666.3	3,464.7	3,573.4
GDP المعادل للقدرة الشرائية الدولي (مليار دولار وفق اسعار2018)	120.8	126.8	129.6	132.5	137.7	144.2
GDP للفرد الواحد المعادل للقدرة الشرائية الدولي	10,971.2	11,377.4	11,497.8	11,618.7	11,936.2	12,369.9
معدل النمو الحقيقي لل GDP على أساس التغير السنوي	٪2.9	٪3.0	٪1.2	٪1.1	٪2.0	٪2.4
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار وفق اسعار2018)	-3.9	-4.3	-3.8	-3.7	-4.2	-4.0
نسبة رصيد الحساب الجاري من GDP	٪-8.4	٪-9.1	٪-8.9	٪-8.8	٪-10.5	٪-9.6
نسبة التضخم	٪5.8	٪4.9	٪4.9	٪3.7	٪5.3	٪8.1
معدل البطالة	٪15.3	٪15.0	٪15.4	٪15.5	٪15.5	٪15.2

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصدر السابق

2.نبذة مختصرة عن الاقتصاد التونسي:

ظل الأداء الاقتصادي التونسي ضعيفا عام 2014 إذ لم يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سوى 2.3 ٪، متوافقاً مع انخفاض الأداء في عام 2013. وعلى جانب الإنتاج، فإن الانتعاش قصير الأجل في قطاع التعدين واستمرار التوسع في القطاعات الخدمية والإدارية قابلهما تراجع في نشاط الصناعات الاستخراجية وركود في قطاع الصناعات التحويلية. وقد تباطأ الإنتاج الصناعي باطراد بعد انتعاشه في عام 2012 و لم ينمُ سوى بنسبة 0.2 ٪ عام 2014. وبشكل عام، يُعد التعافي في الطلب الخارجي بطيئا، مما يعكس ضعف الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، فيما يتزايد تأثر الطلب المحلي بتشديد سياسات الاقتصاد الكلي، وهو ما ينعكس بشكل لافت في تباطؤ معدلات الاستهلاك العام والخاص. وتراجع معدل التضخم إلى 5.5 ٪ عام 2014 بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة. وظل معدل البطالة مرتفعا ليتراوح بين 15 ٪ و 16٪.

واتسع نطاق عجز الحساب الجاري على الرغم من ضعف الطلب المحلي وانخفاض سعر الصرف. وتدهور الميزان التجاري بشكل ملحوظ (إلى 16 ٪ من إجمالي الناتج المحلي) نظرا لتباطؤ نمو الصادرات (+2.6 ٪) وارتفاع فاتورة الواردات ارتفاعا حادا (+6.3 ٪)، مدفوعاً بتدهور ميزان الطاقة (مقوما بالعملة المحلية). وأدى ذلك إلى أن يصل عجز الحساب الجاري إلى ما يُقدَّر بنحو 9 ٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكان للمخاوف الأمنية تأثير سلبي على السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تنمُ عائدات السياحة سوى بنسبة 1.7 ٪ خلال هذا العام و لم يتعافَ الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تراجعه في عام 2013. وانخفض سعر الصرف بنسبة 15 ٪ أمام الدولار و 5 ٪ أمام اليورو في عام 2014 وساعد تقليص الإجراءات التدخلية في الحفاظ إلى حد ما على مستوى الاحتياطيات عند 7.7 مليار دولار في عام 2014، وذلك بعد سحب مليار دولار في عام 2013. [1]

وتحسّن رصيد المالية العامة بسبب انخفاض الإنفاق على الدعم وتحسن أداء الإيرادات. وتراجع عجز المالية العامة من 5.9 ٪ عام 2013 إلى 4.3 ٪ عام 2014. وتم الإبقاء على الإنفاق الرأسمالي عند نسبة لا تتجاوز 4.8 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، والإبقاء على الدعم عند 7.2 ٪ وفاتورة الأجور عند 12.7 ٪، لتتجاوز الأخيرة بدرجة طفيفة فقط النسبة المستهدفة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي وهي 12.6٪. وفاق أداء الإيرادات الضريبية التوقعات بفضل تحسُّن إدارة التحصيل وكذلك الإجراءات الضريبية. [2]

[1] **شانتا ديفاراجان وليلى متقي** "نحو عقد اجتماعي جديد"،مرجع سابق

[2] نفس المرجع

وبالنسبة لقطاع السياحة فهو يشكل دعامة الاقتصاد التونسي، إذ يساهم بـــ 2,5 مليار دولار تقريباً يعمل أكثر من 400,000 شخص (من أصل مجموع من 10 ملايين نسمة) في قطاع السياحة. عانى قطاع السياحة بشكل كبير عام 2011 بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية ومع أن أداء قطاع السياحة تحسن قليلاً عام 2012، إلا أن قلة عدد السياح تسبب بانخفاض عدد الوظائف وإقفال عدد كبير من الفنادق ومن أبرز المقاصد السياحية: مدينة تونس وقرطاج والحمامات وسوسة وجزيرة جربة في الجنوب حيث معظم السياح يأتون من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، الدول التي ترتبط بتونس عبر شركات طيران رخيصة.[1]

3.الخصائص السياحية لتونس:

تتميزُ تونس بالعديد من الخصائص السياحيّة، ومن أهمها:

- ✓ **السياحة الرياضية:** حيث تحتوي تونس على تسعة ملاعب خاصة برياضة الصولجان، فيزورها الكثير من لاعبي هذه الرياضة سنوياً، وتُعرَف رياضة الصولجان أو (البولو) بأنّها لعبة من أنواع الألعاب الخاصة بالكُرات والتي تُمارس عن طريق ركوب الجياد، وتُعدّ هذه الرياضة من أنواع رياضات الفروسيّة القديمة.
- ✓ **السياحة العلاجية:** هي توفير تونس للعديد من المرافق العلاجيّة التي تعتمد على الاستشفاء بماء البحر والزيوت الطبيعيّة.
- ✓ **السياحة الصحراوية:** تتميز تونس بالمناظر الصحراوية وتحديداً المُنتشرة في القسم الجنوبيّ منها والتي تحتوي على الكثير من الواحات والكثبان الرمليّة.
- ✓ **السياحة الثقافيّة:** تتميّز تونس بالعديد من المظاهر الثقافيّة المهمة، فتوجد فيها فسيفساء رومانيّة تُعدّ من أهمّ الفسيفساء العالميّة، كما تحتوي تونس على العديد من المواقع الثقافيّة الأثرية، مثل المُدن القديمة والكثير من المساجد.
- ✓ **مهرجان قرطاج:** هو من أهمّ المهرجانات التونسيّة وأشهرها، فيهتمّ بتقديم الفنون الموسيقيّة العربيّة والعالميّة.
- ✓ **المطبخ التونسي:** حيث تتميّزُ تونس بمطبخها الذي يُقدِّمُ العديد من أنواع الطعام التونسيّ التقليديّ.[2]

[1] **موقع فنك،اقتصاد تونس**/ تاريخ الاطلاع 2020/09/23 على الرابط:
https://fanack.com/ar/tunisia/economy/#tourism

[2] **وزارة السياحة التونسية**/ تاريخ الاطلاع 2020/01/18 بتصرف على الرابط:
http://www.tourisme.gov.tn/ar/tourisme-en-tunisie/produit-touristique/bienvenue-en-tunisie.html

- ✓ **المميزات الحضارية** تحتوي تونس على العديد من المميّزات والمعالم الحضاريّة التي تُشكّل تاريخها وحاضرها، وفيما يأتي معلومات عنها:
- ✓ **المتحف الوطني بباردو** : هو من المتاحف المهمة والقديمة في تون س، وأُسّس داخل أحد قصور البايات وبُنيت أكبر أقسامه في القرن التاسع عشر للميلاد، وما زال حتّى هذا اليوم يتميّزُ بجماله، كما أُضيفت له مجموعة من التحسينات والترميمات؛ من أجل زيادة عدد زواره وتعزيز قدرته على المُحافظة على مجموعات محتوياته الأثريّة.
- ✓ **متحف قرطاج:** هو مُتحف أُسس في مطلع القرن العشرين للميلاد في الطابق السفلي من مبنى كاثوليكي بالقُرب من كاتدرائية القديس لويس، وتوجد داخل المُتحف العديد من المُقتنيات الأثريّة التي وجدت في قرطاج، وتعود إلى عصور متنوعة ومنها العصر العربيّ الإسلاميّ، وعصر أفريكا الرومانيّ، والعصر الفينيقيّ.
- ✓ **مدينة القيروان:** هي مدينة أصبحت ضمن قائمة اليونسكو للتُراث العالميّ، ويعود تاريخها إلى الحضارة البونيقيّة التي تُعدّ من الحضارات القديمة في المنطقة الغربيّة للبحر الأبيض المتوسط، وتحتوي القيروان على العديد من الآثار التي تُشكّل معالم المدينة القديمة.
- ✓ **متحف التقاليد الشعبيّة:** هو متحف أُسس في مزار وفقاً للأسلوب المعماريّ التقليديّ، فغطى القرميد الأخضر قبابه، وانتشرت على جدرانه الزخارف المنقوشة بالجص، ويحتوي على العديد من الصناعات القديمة التقليديّة، مثل الخشب المنقوش، والنسيج، والخزف.
- ✓ **سبيطلة:** وتُعرَف أيضاً باسم سفيتلة وهي مدينة أثريّة تقع في الجهة الوسطى الغربيّة من تونس
- ✓ **مدينة تونس:** هي العاصمة التونسيّة وتتميّزُ بأنّها جامعة بين الحاضر والماضي، فتحتوي على العديد من الأماكن الشرقيّة والشعبيّة التقليديّة، كما تنتشر فيها الأحياء الحديثة ذات التصميم الغربيّ والتي أُسست في مطلع القرن العشرين للميلاد بناءً على طبيعة المُدن الفرنسيّة.
- ✓ **المميزات الصناعية** : تتميّز تونس بانتشار العديد من الصناعات والحِرف منذ العصور الماضية، حيث كانت الأعمال اليدويّة هي الوسيلة الوحيدة التي تُستخدم في الصناعة، ومع مرور الوقت تميّزت الصناعة التونسيّة بالازدهار والتطور، وانتشرت الأسواق التي تجمع الصناعات معاً، ومن الأمثلة على أهمّ الصناعات التي تتميّز بها تونس صناعة الجلود، وصناعة اللباس التقليديّ، وصناعة المعادن، وصناعة الفضيات، والحلي، وصناعة المنسوجات، وغيرها من الصناعات.[1]

[1] **وزارة السياحة التونسية**، مرجع سابق

رابعا: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية الجزائرية

1.معطيات اقتصادية للجزائر: سنعرض بعض المؤشرات العامة والاقتصادية من خلال الجداول التالية:

الجدول(1-07):معلومات عامة عن الجزائر(2017)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
عاصمة الدولة	الجزائر		
مساحة الأرض	2.380.740كلم²		
اللغة الرسمية	العربية		
تعداد السكان	41.5 مليون نسمة		
العملة	الدينار الجزائري		
أهم وجهات التصدير٪		أهم مصادر الاستيراد٪	
1 ايطاليا	16.0	1 الصين	18.1
2 فرنسا	12.6	2 فرنسا	9.3
3 اسبانيا	11.7	3 ايطاليا	8.2

المصدر : من إعداد الطالب ،تاريخ الاطلاع 2018/06/25 على الرابط:
https://dfat.gov.au/geo/algeria/Pages/algeria.aspx

الجدول(1-08): المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (2013–2018):

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP(مليار دولار وفق اسعار2018)	209,8	213.8	166.0	160.1	167.6	188.3
GDP للفرد الواحد(دولار امريكي)	5,477.1	5,466.3	4,153.3	3,928.4	4,033.9	4,449.8
GDP المعادل للقدرة الشرائية الدولي (مليار دولار وفق اسعار2018)	527.2	557.6	584.4	609.7	630.0	660.8
GDP للفرد الواحد المعادل للقدرة الشرائية الدولي	13,766.2	14,255.6	14,623.8	14,957.5	15,167.1	15,611.2
معدل النمو الحقيقي لل GDP على أساس التغير السنوي	٪2.8	٪3.8	٪3.7	٪3.2	٪1.4	٪2.5
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار وفق اسعار2018)	0.8	-9.4	-27.3	-26.5	-22.1	-16.9
نسبة رصيد الحساب الجاري من GDP	٪0.4	٪-4.4	٪-16.4	٪-16.5	٪-13.2	٪-9.0
نسبة التضخم	٪3,3	٪2.9	٪4.8	٪6.4	٪5.6	٪6.5
معدل البطالة	٪9.8	٪10.6	٪11.2	٪10.5	٪11.7	٪11.6

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصدر السابق

2.نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري:

نما الاقتصاد الجزائري في 2012،بنسبة 2.5٪، ليرتفع قليلاً عن 2.4٪ عام 2011. باستثناء الهيدروكاربون، قُدر النمو بنسبة 5.8٪ (أكثر من 5.7٪ عام 2011). التضخم في حالة تزايد ويقدر بنسبة 8.9٪ (أكثر من 4.49٪ عام 2011). على الرغم من الأداء الجيد للسلطات المالية، وبفضل إصلاحات التحديث، اتسع عجز الموازنة إلى 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2012 (مقابل 1.3٪ عام 2011) بسبب استمرار السياسة المالية التوسعية التي بدأت في 2011 لتلبية المطالب الاجتماعية الملحة فيما يتعلق بالقوة الشرائية والوظائف والإسكان. يعد قطاع النفط والغاز هو المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، حيث ينتج حوالي 70٪ من إجمالي دخل الميزانية.

وظل الوضع الخارجي للبلد مستقراً في 2012، حيث بلغ الفائض التجاري حوالي 27.18 مليار دولار أمريكي. يُقدر فائض الحساب الجاري بـــ 8.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدرت احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية بنحو 190.7 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2012، أو ما يعادل أكثر من ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج. شكلت عائدات تصدير النفط والغاز أكثر من 97٪ من إجمالي الصادرات[1].

اما في عام 2014 شهد اقتصاد الجزائر توسعاً بنسبة 4٪، عن 2.8٪ عام 2013. يرجع النمو بشكل رئيسي إلى تعافي قطاع النفط والغاز.[2]

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة لتعزيز نموها الاقتصادي، بما في ذلك احتياطيات النقد الأجنبي الضخمة المشتقة من النفط والغاز. إن إستراتيجية التنمية التي تستهدف تحقيق نمو أقوى ومستدام من شأنها أن توفر المزيد من فرص العمل، خاصة للشباب، وتخفف النقص في قطاع الإسكان الذي تواجهه البلاد. وبالتالي فإن الخيار الاستراتيجي الوطني هو تنشيط العملية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بدءاً من القطاع غير النفطي مع تعميق الإصلاحات اللازمة للتحول الهيكلي للاقتصاد.[3]

أما بالنسبة لقطاع السياحة فتتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة إلى حد كبير. وخلافاً للمغرب وتونس المجاورتين، لم تستثمر الجزائر في إنشاء مجمعات سياحية واسعة النطاق مخصصة للسياح الأجانب. وتزامنت الحركة السياحة الجماهيرية مع ظهور الطفرة النفطية، وبالتالي لم تجد الدولة ضرورة ملحة تدعوها إلى اللجوء إلى هذا المصدر المحتمل للدخل. لذلك، فإن السياح الذين يزورون معظم

---

[1] **مجموعة بنك التنمية الإفريقي** /الجزائر رؤية مستقبلية للاقتصاد / تاريخ الاطلاع 2018/08/30 متاح على الرابط:

https://www.afdb.org/en/countries/north-africa/algeria/algeria-economic-outlook

[2] **African Economic Outlook**/ Algeria ..

https://www.africaneconomicoutlook.org/algeria/ consult date:25/09/2020

[3] **مجموعة بنك التنمية الإفريقي** ، مرجع سابق

المواقع السياحية هم بغالبيتهم من السياح الجزائريين والعائلات الجزائرية المهاجرة. وهناك عدد أقل من المسافرين الأمريكان والأوروبيين الذين يأتون لاكتشاف هذا البلد غير المعروف كثيراً. وبشكل خاص، استقطبت الصحراء الكبرى الأجانب لزيارة أماكن مثل تمنراست وجبال هقار وطاسيلي و تيميمون. كما عبر البعض منهم دروب الصحراء بسيارات أوروبية مستعملة بيعت في غرب إفريقيا. في التسعينيات، أدى تأزم الوضع الأمني في الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي في الجنوب إلى نهاية معظم سياحة المغامرات هذه. لكن حتى في أسوأ أيام الحرب الأهلية في التسعينيات، سافر عدد قليل من السياح (أكثرهم من الفرنسيين) على متن طائرات إلى تمنراست للقيام برحلات صحراوية. ومن بين الأماكن الرئيسية الأخرى المستقطبة للسياح: الآثار الرومانية في تيمقاد و تيبازة وجميلة والأحياء القديمة من المدن، مثل قصبة الجزائر.

وشكلت إيرادات السياحة الدولية إلى الجزائر ما نسبته 0.46٪ من إجمالي صادرات البلاد في العام 2017، مقارنة بـــ 0.75٪ في عام 2016، وفقًا لبيانات البنك الدولي، وقد سجلت الجزائر نحو 2.5 مليون سائح في عام 2017، وقد بلغ نصيب السياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح؛ شكل الأجانب منهم 20 ألف سائح، وقد ارتفع عدد السائحين الكلي بمعدل 18٪ مقارنة بعام 2016، وساهمت السياحة بنسبة 1.5٪ من الدخل الوطني، بقيمة 330 مليون دولار. وقد تم تسجيل تقديم 1,649 مشروع فندقي، تم قبول 791 ملف منها، والباقي ظل قيد الدراسة، بطاقة استيعاب تتجاوز 300 ألف سرير في عام 2025، حيث شهدت سنة 2017 دخول 65 فندقا حيز الخدمة .[1]

3.الخصائص السياحية للجزائر:

أ.المقومات السياحية الجزائرية: تحظى الجزائر بالعديد من مقومات الجذب السياحي، ومن أبرز هذه المقومات وأكثرها تأثيرا:[2]

- ✓ **الساحل والتضاريس:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة تصل تقريبا إلى 1.400 كم، هذا بالإضافة إلى السلاسل الجبلية ذات القمم الخلابة؛ كسلسلة جبال أطلس، ناهيك عما يتخلل هذه الجبال من سهول خصبة وبحيرات تضفي تنوعاً بيئياً وغنى حيوياً إلى المكان، وتجمّله في عيون زائريه
- ✓ **الينابيع الحارة:** يحظى السائح في الجزائر بفرصة الاستمتاع بمياه الينابيع الحارة والجوفية؛ ففي هذا البلد يوجد ما يزيد عن 200 ينبوعاً، ولا يقتصر الأمر على المتعة فقط بل فإن لهذه الينابيع مزايا علاجية تجعل منها وجهة جيدة للراغبين بالتداوي والشفاء.

[1] **موقع فنك، اقتصاد الجزائر/** تاريخ الاطلاع 2020/09/23 متاح على الرابط https://fanack.com/ar/algeria/economy/#tourism

[2] **نورة هلالي، زينب بن قطاية وآخرون ،** "دور الاتصال الإلكتروني في التعريف بالوكالات السياحية بالجنوب" جامعة تبسة/الجزائر.2014ص،ص 24 ،25.

- ✓ **المناخ:** تنفرد الجزائر بتنوع مناخي نظراً لتنوع تضاريسها؛ فتجد أن الساحل الشمالي معتدل المناخ، أما المناطق الداخلية فيسودها مناخ قاري؛ حيث شتاؤها طويل بارد وصيفها جاف، وهناك كذلك الصحراء ذات المناخ الصحراوي الجاف.
- ✓ **المعالم الأثرية:** تزخر الجزائر بالكثير من المعالم الأثريّة المهمة؛ فقد ساهم قيام العديد من الحضارات، وانتشار الديانات المختلفة في أراضيها لإغناء إرثها الحضاري والثقافي؛ فيمكن للزائر الاستمتاع بمشاهدة الآثار الرومانية في مدينتي باتنة، وسطيف، والآثار الإسلامية في مدينة تلمسان، بالإضافة إلى الكنائس والكاتدرائيات؛ ككاتدرائيّ أوغسطين في عنابة.

ب.أنواع السياحة في الجزائر يجد السائح في الجزائر الخيارات أمامه مفتوحة على الكثير من أنواع الأنشطة السياحية، وتتطرق النقاط الآتية إلى بيان بعض أبرز هذه الأنواع:

- ✓ **السياحة الساحلية:** تتوافر الشواطئ الرملية على طول الساحل الشمالي المطل على البحر الأبيض المتوسط، ويستطيع السائح الاستمتاع بمشاهدة المناظر الطبيعية الخلّابة تلك، أو يمارس أي نوع من الرياضات التي يفضلها على الشاطئ.
- ✓ **السياحة الحموية:** نظراً لكثرة الينابيع الدافئة في الجزائر فإنّ السياحة الحموية تلعب دوراً بالغاً في دفع حركة السياحة الجزائرية إلى الأمام فيقصد السياح هذه الينابيع بهدف الإستطباب والعلاج.
- ✓ **السياحة الحضرية:** يقصد بالسياحة الحضرية تلك القائمة على مظاهر التمدّن والتّحضّر، فيتوجّه السياح في المدن إلى أماكن التسلية والاستجمام المختلفة؛ كالمطاعم، والمراكز، وغيرهما الكثير، هذا بالإضافة إلى أولئك الذين يتوافدون إلى الجزائر لحضور الندوات، والمؤتمرات المنعقدة على أراضيها.
- ✓ **السياحة الصحراوية:** كان لا بد من استغلال الصحاري الشاسعة التي تغطي مساحة تصل إلى مليوني كم مربع من أراضي الجزائر في تنشيط حركة السياحة إليها؛ حيث تضج هذه الصحاري الأربع بالمعالم التاريخية والأثرية .[1]

[1] **عميش سميرة** ، "دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015" جامعة سطيف/الجزائر. ص123 -130.

خامسا: المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية للمغرب

1.معطيات اقتصادية للمغرب: سنعرض بعض المؤشرات العامة والاقتصادية من خلال الجداول التالية:

الجدول(1-09):معلومات عامة عن المغرب (2017)

المملكة المغربية			
عاصمة الدولة	الرباط		
مساحة الأرض	446.300كلم²		
اللغة الرسمية	العربية		
تعداد السكان	34.9 مليون نسمة		
العملة	الدرهم المغربي		
أهم وجهات التصدير٪		أهم مصادر الاستيراد٪	
1 ايطاليا	16.0	1 الصين	18.1
2 فرنسا	12.6	2 فرنسا	9.3
3 اسبانيا	11.7	3 ايطاليا	8.2

المصدر : من إعداد الطالب ،تاريخ الاطلاع 2018/06/25 على الرابط:

https://dfat.gov.au/geo/moroco/Pages/ moroco.aspx

الجدول(1-10):المؤشرات الاقتصادية للمغرب للفترة (2013–2018):

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
GDP(مليار دولار وفق اسعار2018)	106.8	110.1	101.2	103.3	109.3	118.2
GDP للفرد الواحد(دولار أمريكي)	3,200.5	3,259.7	2,965.0	2,996.7	3,136.9	3,355.4
GDP المعادل للقدرة الشرائية الدولي (مليار دولار وفق اسعار2018)	249.1	260.6	275.3	281.5	298.6	315.4
GDP للفرد الواحد المعادل للقدرة الشرائية الدولي	7,462.1	7,715.6	8,068.1	8,161.5	8,568.3	8,956.3
معدل النمو الحقيقي لل GDP على أساس التغير السنوي	٪4.5	٪2.7	٪4.6	٪1.1	٪4.1	٪3.2
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار وفق اسعار2018)	-8.1	-6.5	-2.2	-4.4	-3.9	-5.0
نسبة رصيد الحساب الجاري من GDP	٪-7.6	٪-5.9	٪-2.1	٪-4.2	٪-3.6	٪-4.3
نسبة التضخم	٪1.9	٪0.4	٪1.5	٪1.6	٪0.8	٪2.4
معدل البطالة	٪9.2	٪9.9	٪9.7	٪9.9	٪10.2	٪9.5

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نفس المصدر السابق.

2.نبذة مختصرة عن الاقتصاد المغربي:

كان الأداء الاقتصادي للمغرب دون مستوى الإمكانات المتاحة في عام 2014. فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي من 4.4 ٪عام 2013 إلى 2.6 ٪ نتيجة لانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب عدم كفاية الأمطار وضعف الأداء خارج قطاع الزراعة، لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية. وارتفع معدل البطالة إلى نحو 10 ٪ووصل إلى قرابة 40 ٪و 20 ٪بين الشباب والمتعلمين في الحضر على التوالي.

وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد، تحسنت توازنات الاقتصاد الكلي بفضل الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات. فالإجراءات التي تم تنفيذها في عام 2013 لتقليل دعم الوقود وخفض بعض النفقات المتكررة استمرت في عام 2014. ونتيجة لذلك، انخفض عجز الموازنة من 5.4 ٪من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 5 ٪. واتساقاً مع تشديد أوضاع المالية العامة، تقلّص عجز الحساب الجاري إلى ما يُقدَّر بنحو 5.8٪من إجمالي الناتج المحلي ليهبط من أعلى مستوىً له، وهو 9.7٪من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012. وعلى جانب الحساب الرأسمالي، انتعشت التدفقات المالية الواردة بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر نسبيا، وعمليات إصدار السندات التجارية والسيادية، والدعم المقدَّم من مجلس التعاون الخليجي، والمساعدات المالية من شركاء التنمية، من بينهم مجموعة البنك الدولي. وبلغت احتياطيات النقد الأجنبي أكثر من 20 مليار دولار لتعود إلى مستواها في عام 2011.[1]

ولزيادة تحسين مناخ الاستثمار، أعلنت الحكومة عن اعتزامها المضي قدما في إصلاح جهاز القضاء وتحسين سبل الحصول على التمويل، لاسيما لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة المعوقات أمام الحصول على الأراضي. وبافتراض تنفيذ هذه الإصلاحات بالكامل، بما في ذلك الالتزام بخفض عجز الموازنة ليصل إلى 3 ٪من إجمالي الناتج المحلي عام 2017، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى نحو 5 ٪على المدى المتوسط مع بقاء معدل التضخم عند أقل من 2 في المائة. ويُتوقع أيضا تحسُّن الوضع الخارجي للمغرب على المدى المتوسط. فمن المحتمل أن يؤدي ظهور محركات جديدة للنمو في الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة الأعلى (مثل صناعة السيارات وصناعة الطائرات) وتوسع الشركات المغربية في غرب أفريقيا إلى تهيئة الظروف اللازمة لأن يصبح المغرب مركزا إقليميا للتجارة والاستثمار بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء. ولا تشكّل متطلبات التمويل الخارجي مبعث قلق كبير في المدى المتوسط في ظل انخفاض الدين الخارجي نسبياً والدعم المالي من بلدان مجلس التعاون الخليجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية.[2]

[1] **شانتا ديفاراجان وليلى متقي،** "نحو عقد اجتماعي جديد" مرجع سابق

[2] نفس المرجع

أما بالنسبة لقطاع السياحة فتعتبر السياحة عنصر أساسي في الاقتصاد المغربي إذ سجل القطاع نمواً سريعاً لفترة طويلة، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من 2.602.000 سائح عام 1995 إلى 9.299.000 سائح عام 2010، مما وضع المغرب في المرتبة 24 من بين الأسواق الكبرى المستقطبة للسياح على صعيد دول العالم، والمرتبة الثانية على صعيد الدول العربية، بعد مصر) مع استثناء المملكة العربية السعودية نظراً إلى طبيعة الحج المتخصصة فيها). عام 2005، استحوذت المغرب على ثاني أكبر حصة (21.4٪) في السوق السياحية الإفريقية (بعد جنوب إفريقيا). تتقدم المغرب على دول المغرب العربي الأخرى كافة محققة مبالغ هائلة: ارتفعت العائدات السنوية من 1.5 مليار دولار عام 1995 إلى 9.1 مليار دولار عام 2011. يوظّف القطاع السياحي 918.000 شخص مباشرة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 1,3 مليون مع حلول عام 2021.[1]

قطاع السياحة مدعوم ببنية تحتية عالية التطور. ارتفع استيعاب السياح من 143,000 سرير عام 2007 إلى 184,000 عام 2011) وزارة الاقتصاد والمالية .(كان مصدر هذا النمو هو التنوع الكبير في السوق. كما يوفر المناخ والإرث الثقافي معالم جذب تستقطب السياح. ومن بين الأسواق المتخصصة **رياضة الغولف**: حظيت هذه الرياضة بدعم ملكي منذ أوائل حكم الحسن الثاني وتستضيف بطولات دولية عديدة. والأخرى هي **التزلج**: يقع منتجع أوكايمدن في جبال الأطلس على بعد 80 كم من مراكش، وهو أعلى منتجع تزلج في إفريقيا إذ يقع على ارتفاع 2,600–3,200 م، ويمكن الوصول إليه إما بالمصعد الهوائي أو على الحمار. كما هناك شبكة من المنتجعات الصحية والسياحة البيئية ورحلات المغامرة عبر الصحراء وجبال الأطلس[2].

يأتي معظم السياح الأجانب من أوروبا. تستأثر فرنسا بالنسبة الكبرى (20٪)، تليها إسبانيا ثم بريطانيا وألمانيا وبلجيكا. معظم الزائرين الوقتيين من المغاربة المقيمين في الخارج والذين يعودون لزيارة عائلاتهم من وقت إلى آخر: 49٪ من الوافدين عام 2009) الهيئة العليا للسياحة .(وهناك سوق عربية كبيرة للسياحة: يأتي 6٪ من السياح تقريباً من دول عربية أخرى، جميعهم تقريباً من دول الخليج. واجه قطاع السياحة مؤخراً بعض المشاكل الهامة: عام 2011، ازداد إجمالي عدد الوافدين بنسبة أقل من 1٪، مع أن العائدات بقيت مستقرة؛ كان من المتوقع أن ترتفع إيرادات السياحة بنسبة 13٪ عام 2011) تقرير صندوق النقد الدولي 2011 .(واستمر الانخفاض في النصف الأول من عام 2012، غير أن الأزمة بدأت بالانحسار مع حلول فصل الخريف[3].

[1] **موقع فنك، اقتصاد المغرب** تاريخ الاطلاع 2020/09/23 متاح على الرابط:
https://fanack.com/ar/morocco/economy/#tourism

[2] نفس المرجع
[3] نفس المرجع

3.الخصائص السياحية للمغرب:

أ.الموقع الاستراتيجي : تمتلك بلاد المغرب موقعاً استراتيجياً، حيث تقع شمال قارّة أفريقيا، وهي من الدول المجاورة للبحر الأبيض المتوسّط، وإسبانيا في الجهة الشمالية، والصحراء الغربية من الجهة الجنوبية والجهة الغربية[1]، وتحدّها من الشرق والجنوب الشرقي الجزائر، ومن الجنوب الصحراء الغربية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، وتتفرّد البلاد بأنّها البلد الأفريقي الوحيد الذي يطل على المحيط الأطلسي والبحر المتوسّط.[2]

ب.التاريخ المغربي : تتميز المغرب بتاريخها الطويل الذي يعود إلى العصر الحجري القديم، ويوجد فيها عدد كبير من المدن التي تعكس تاريخها، ومنها: الرباط، والدار البيضاء، وفاس، وطنجة، وغيرها، وتمتلك مدينة فاس تاريخاً يستحق الاهتمام، حيث كانت مركزاً مُزدهراً للمجتمع اليهودي في العصور التاريخية القديمة، وكانت إحدى المدن الإمبراطوريّة في المغرب القديم، ومركزاً تجاريّاً مُتميّزاً، وتم إدراج المكان ضمن المواقع للتراثية العالمية لليونسكو[3].و يوجد عدّة مقوّمات أخرى تجذب السياح إلى المغرب، ومنها: طبيعة البلاد التضاريسية، ومنها جبال أطلس المغطّاة بالثلوج، والمناخ الحار في الصحراء. المواقع التاريخية. الهياكل الدينية. الشواطئ و الأسواق المحلية.

ج.أماكن الجذب السياحي:

تُعتبر أماكن الجذب السياحي أحد مقومات الجذب في المغرب، ومنها ما يلي:

- ✓ **ساحة جامع الفنا** : هذه الساحة الرئيسية مُعترف بها من قبل اليونسكو، ويعود تأسيسها إلى المرابطين، وتمتلئ بالأسواق، والأصوات والروائح، والعروض التمثيليّة، وباعة الأعشاب، ورواة القصص، والفنانين، وهي بذلك أحد أكثر الأماكن حيويةً في مدينة مراكش المغربيّة.
- ✓ **مسجد الكتيبة:** وهو أقدم المآذن الثلاثة في العالم، ويتميّز بنوافذه المنحنية، والأقواس المُزخرفة، والثلمات المُدبّبة، وحجارته الحمراء، ويصل ارتفاعه إلى 70 متر.
- ✓ **قصر البديع** : يمثل القصر الوجهة الأولى لمدينة مراكش، وفي كل عام من شهر حزيران يُنظّم مهرجان مراكش للفنون الشعبية في هذا القصر.[4]

---

[1] **Khushboo Sheth** "The Biggest Cities In Morocco" ،www.worldatlas.com, Retrieved 25-11-2018. Edited

[2] **Abdallah Laroui, Susan Gilson Miller, Nevill Barbour and others**, "Morocco" www.britannica.com, Retrieved 25-11-2018. Edited

[3] **Khushboo Sheth** Previous source

[4] **"Marrakech In Morocco"**, www.mapsofworld.com,31-7-2013 ،Retrieved 25-11-2018..

- ✓ **مسجد بن يوسف:** يعود تاريخ بنائه إلى أواخر القرن الثاني عشر، وهو أهم وأقدم المباني في المدينة، كما أنه معلم إسلامي مميّز.
- ✓ **مقابر السعديين:** تحتوي على بقايا متناثرة من أفراد سلالة السعدي، ولعل الغرفة التي تحتوي على 12 عمود أهم ما يُميز هذا المكان.
- ✓ **القبة المرابطية:** هو المبنى الوحيد المتبقي من عمارة المُرابطين.
- ✓ **حديقة ماجوريل:** تضم هذا الحديقة الكبيرة مجموعةً من أحواض السباحة والنوافير، وما يزيد عن 15 نوع من الطيور، ويميزها الفن الإسلامي على جدرانها، وزخارفها الفخارية.[1]

[1] **"Marrakech In Morocco** Previous source

المبحث الثاني: المعطيات الجغرافية والاقتصادية والخصائص السياحية لدول الاتحاد الأوربي.

سنتعرف من خلال هذا المبحث إلى أهم الأحداث والتطورات التي أدت إلى إنشاء الاتحاد الأوربي وما هو الموقع والمؤهلات الجغرافية لهذا الاتحاد وذلك من خلال المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الموجودة في هذا الاتحاد بشكل عام ثم خصائص قطاع السياحة بشكل خاص.

المطلب الأول: معطيات جغرافية عن دول الاتحاد الأوربي.

في المطلب الأول من هذا المبحث سنتطرق إلى المعلومات الجغرافية والسياسية التي أدت إلى إنشاء ما يعرف بالاتحاد الأوربي.

أولا :التعريف بالاتحاد الأوربي.

يمكننا التعرف إلى الاتحاد الأوربي عن طريق العناصر التالية:

1.نبذة تاريخية عن الاتحاد الأوربي:

في أعقاب الحربين العالميتين المدمرتين في النصف الأول من القرن العشرين، سعى عدد من القادة الأوربيين في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي إلى الاستجابة للرغبة الساحقة في تحقيق السلام والمصالحة في القارة. في عام 1950 ، اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان تجميع إنتاج الفحم والصلب في أوربا الغربية وإنشاء منظمة لهذا الغرض من شأنها أن تجمع فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وستكون مفتوحة أمام بلدان أخرى أيضًا. في العام التالي، تم إنشاء (الجماعة الأوربية للفحم والصلب (ECSC)عندما وقع ستة أعضاء: (بلجيكا – فرنسا – ألمانيا الغربية – إيطاليا – لوكسمبورغ – هولندا على معاهدة باريس. لقد كان الـــ (ECSC) ناجحا إلى درجة أنه في غضون سنوات قليلة تم اتخاذ قرار بدمج العناصر الأخرى لاقتصاديات البلدان.[1]

[1] **وكالة الاستخبارات المركزية** .كتاب حقائق العالم . تاريخ الاطلاع 27 ماي 2019 على الرابط:
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ee.html

الشكل(1-03): المراحل التاريخية لإنشاء الاتحاد الأوربي

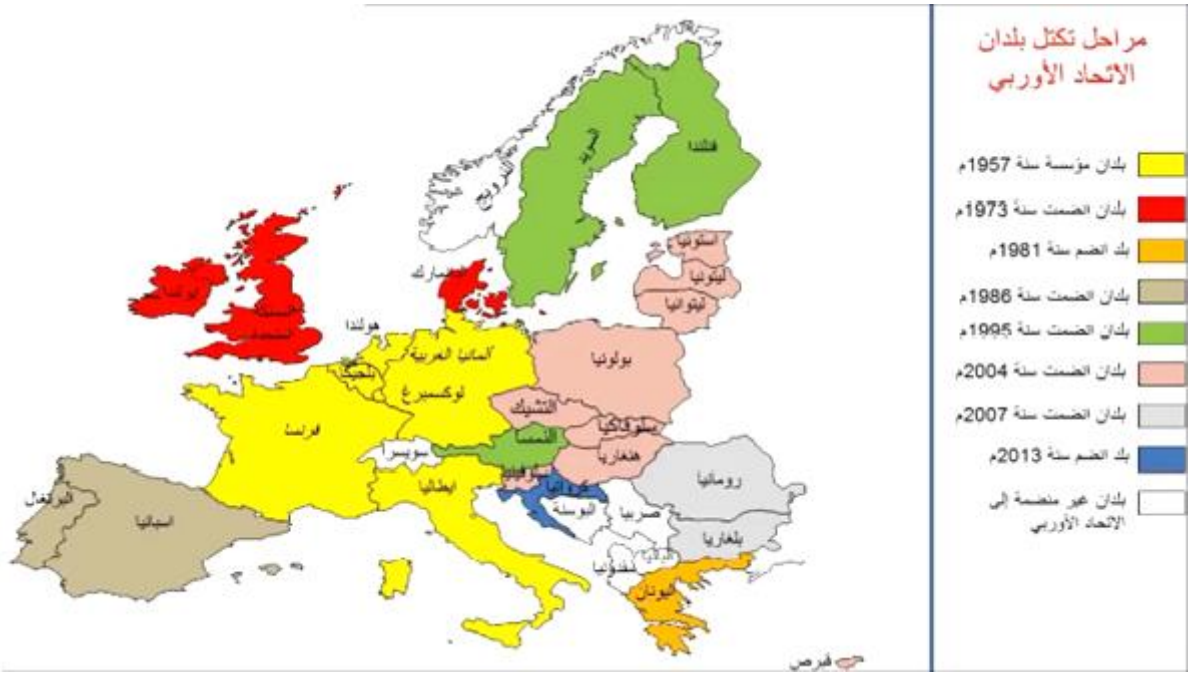

المصدر : الموقع الرسمي لبرلمان الاتحاد الأوربي، مراحل تكتل دول الاتحاد الأوربي على الرابط :
https://i.ytimg.com/vi/L4Jgis56NNw/maxresdefault.jpg

في عام 1957 و تصورا لمعنى "اتحاد أوثق" ، في معاهدات روما أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEG) والجماعة الأوربية للطاقة الذرية (Euratom) ، وتعهدت الدول الأعضاء الستة بإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تشكيل سوق مشتركة.

في عام 1967 ، تم دمج مؤسسات الجماعات الثلاث رسميًا في الجماعة الأوربية (EG) مما أنشأ لجنة واحدة ومجلس وزراء واحد والهيئة المعروفة اليوم باسم البرلمان الأوربي.

تم اختيار أعضاء البرلمان الأوربي في البداية من قبل البرلمانات الوطنية ، ولكن في عام 1979 أجريت أول انتخابات مباشرة وتجرى كل خمس سنوات منذ ذلك الحين.

في عام 1973 ، تم التوسع الأول للمفوضية الأوربية مع إضافة الدانمرك وايرلندا والمملكة المتحدة.

شهدت ثمانينيات القرن العشرين زيادة توسيع العضوية مع انضمام اليونان في عام 1981 وإسبانيا والبرتغال في عام 1986.

وفي عام 1992 وضعت معاهدة ماستريخت الأساس لمزيد من أشكال التعاون في السياسة الخارجية والدفاعية ، وفي الشؤون القضائية والداخلية ، وفي إنشاء سياسة اقتصادية واتحاد النقدي بما في ذلك العملة المشتركة.[1]

[1] **وكالة الاستخبارات الامريكية**، مرجع سابق

أدى هذا التكامل الإضافي إلى إنشاء الاتحاد الأوربي (EU) و في عام 1995 ، انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوربي ، مما رفع مجموع العضوية إلى 15 دولة.

في 1 جانفي 1999 تم إطلاق عملة جديدة (اليورو€) في أسواق المال العالمية حيث أصبحت وحدة التبادل لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي باستثناء الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة وفي عام 2002 ، بدأ مواطنو البلدان الـــ 12 باستخدام العملات الورقية لليورو(€).

في عام 2004 انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوربي هي: قبرص وجمهورية التشيك واستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

في عام 2007 انضمت بلغاريا و رومانيا وفي عام 2013 انضمت كرواتيا ، ليصل عدد الأعضاء الحاليين إلى 28 دولة.

وتبنت سبعة من هذه الدول الجديدة : (قبرص – استونيا – لاتفيا –ليتوانيا – مالطا – سلوفاكيا – سلوفينيا) عملة اليورو€، وبذلك بلغ إجمالي مستعملي عملة اليورو€ في المنطقة 19 دولة حاليا.

وفي محاولة لضمان قدرة الاتحاد الأوربي على العمل بكفاءة من خلال توسيع العضوية ، وضعت معاهدة نيس (المبرمة عام 2000 و دخلت حيز التنفيذ عام 2003) قواعد لتبسيط حجم وإجراءات مؤسسات الاتحاد الأوربي.

تعثرت الجهود الرامية إلى وضع "دستور لأوربا"، الناشئة عن اتفاقية عقدت خلال 2002 و 2003 عندما تم رفضها في الاستفتاءات في فرنسا وهولندا عام 2005.

و في عام 2007 تضمنت الجهود اللاحقة العديد من ميزات رفض مشروع المعاهدة الدستورية مع إجراء عدد من التغييرات الجوهرية والرمزية.

سعت المعاهدة الجديدة ، المشار إليها باسم معاهدة لشبونة ، لتعديل المعاهدات القائمة بدلاً من استبدالها و تمت الموافقة على المعاهدة في المؤتمر الحكومي الدولي للاتحاد الأوربي للدول الـــ 27 الأعضاء آنذاك والذي عقد في لشبونة في ديسمبر 2007.

في أكتوبر 2009 بدأت عملية التصديق الوطني، وافق استفتاء أيرلندي على معاهدة لشبونة (نقضت رفضًا سابقًا) ومهد الطريق أمام تأييد نهائي بالإجماع. بولندا وجمهورية التشيك صدقت بعد فترة وجيزة. دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009 واستبدل الاتحاد الأوربي رسمياً وخلف الاتحاد الأوربي. تعد أحكام المعاهدة جزءًا من الإصدارات الموحدة لمعاهدة الاتحاد الأوربي (TEU) ومعاهدة أداء الاتحاد الأوربي (TFEU) التي تحكم الآن ما يظل مشروع تكامل محدد للغاية.[1]

[1] **وكالة الاستخبارات الامريكية**، مرجع سابق

في 23 يونيو 2016 صوت المواطنون البريطانيون بصعوبة لمغادرة الاتحاد الأوربي بسبب البيروقراطية في بروكسل والتدفق المستمر للهجرة من دول الاتحاد الأوربي إلى البلاد.[1]

– سوف يستغرق ما يسمى"Br-exit"(الخروج البريطاني من الاتحاد الأوربي)عدة سنوات للقيام به فقد تفاوض الاتحاد الأوربي والمملكة المتحدة ولكن لم يتم التصديق على اتفاقية انسحاب تشمل فترة انتقالية من مارس 2019 حتى ديسمبر2020 عندما تنهي المملكة المتحدة عضويتها من الاتحاد الأوربي.

2.الموقع الجغرافي للاتحاد الأوربي:[2]

يمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة 3975000 كم^2. أعلى قمة في الاتحاد هي جبل مونت بلانك 4808 م والذي يقع بين فرنسا وإيطاليا .أكبر بحيرة هي بحيرة فينيرن في السويد وتبلغ مساحتها 5650 كم^2. أطول نهر هو الدانوب الذي ينبع من الغابة السوداء في ألمانيا ويجتاز الاتحاد بمسافة قدرها 1627 كم.

ثانيا: العضوية في الاتحاد الأوربي:[3]

في البداية كانت الشروط الانضمام للاتحاد الأوربي عامة، تمّ إقرارها في المُعاهدات والاتفاقيات المُؤسسة للإتحاد ولكن في عام 1993، وضع الاتحاد شروط للعضوية فيه، سُميت بشروط ''كوبنهاغن'' نسبة إلى معاهدة كوبنهاغن التي أقرت فيه شروط الانضمام، وهي كالتالي:

1.معايير كوبنهاجن للانضمام للاتحاد الأوربي:[4]

أ. **معايير سياسية:** تتمثل في الشروط التالية:

- قدرة المواطنين على المشاركة السياسيّة، في كافّة مستويات الحكم.
- الحقّ في إنشاء أحزاب سياسيّة دون وجود عائق.
- إجراء الانتخابات بشفافية ونزاهة.
- حرية الصحافة، وحرية النقابات المهنية، وحرية الفكر والرأي والتعبير.
- أن تكون السلطات التنفيذية محكومة بالقوانين.
- استقلال المؤسسة القضائية عن السلطة التنفيذية.
- ضمان الحق في الحياة.
- ضمان عدم التعرض للعقوبات أو التعذيب.

---

[1] **وكالة الاستخبارات المركزية** .مرجع سابق

[2] موقع **ويكيبيديا** ، جغرافيا الاتحاد الأوربي تاريخ الاطلاع 2020/09/24 متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/جغرافيا_الاتحاد_الأوروبي#

[3] **سارة زقيبة** ، على موقع / موضوع/ شروط الانضمام للاتحاد الأوربي، تاريخ الاطلاع 19/ 06/ 2019 على الرابط:https://mawdoo3.com

[4] **سارة زقيبة** مرجع سابق

- ضمان الحرية الدينية، وحرية التفكير.
- حق التعبير عن هوية الدولة، وحرية الممارسة الثقافية.

ب. معايير اقتصادية: وتتمثل في الشروط التالية[1]

- وجود نظام اقتصادي يعتمد على نظام السوق.
- تعديل النظام المصرفيّ والمالي مع أسعار الصرف الأوربية.
- إصلاح المُؤسّسات والمَرافق العامّة توافقاً مع الاتّحاد الأوربي.
- بناء سوق محليّة تتحمل الانفتاح.
- مكافحة الفساد والرشوة.

ج. معايير جغرافية:

نصت المادة 49 من معاهدة الاتحاد الأوربي أو معاهدة ماستريخت على أن أي دولة أوربية تحترم مبادئ الاتحاد الأوربي بوسعها أن تقدم للانضمام، تصنيف الدولة كدولة أوربية مُعرِّض للتقييم السياسيّ خلال المفوضية الأوربية، والأكثر أهمية منه وهو المجلس الأوربي وهناك عدة حالات استثنائية نذكرها فيمايلي:

- **الحالة المغربية:**

تقدمت دولة المغرب عام 1987 للانضمام للمجتمعات الأوربية (سلف الاتحاد الأوربي). ورُفِض الطلب باعتبار أن المغرب ليست "دولة أوربية" وبالتالي لا تستطيع الانضمام. كُرِّس هذا الشرط الجغرافيّ بعد ذلك في شروط كوبنهاغن.

- **الحالة القبرصيّة:**

انضمام جزيرة قبرص الواقعة في قارة آسيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي.

- **الحالة الفرنسية:**

تعد غيانا الفرنسية جزءاً من قارّة أمريكا الشماليّة، وهي جزءٌ من الاتحاد الأوربي

- **الحالة الدانمركية:**

تعد جزيرة جرينلند جزءاً من قارة أمريكا الشمالية، ومع ذلك انضمت للاتحاد الأوربي، بسبب إتباعها للدانمرك.

[1] **سارة زقيبة** مرجع سابق

د.معايير تشريعية:

من خلال سنّ القوانين والتشريعات الأوربية، وتبنّيها منذ تأسيس الاتحاد الأوربي و يجب على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي أن تكون على استعداد لتكييف إداراتها وجميع قوانينها مع قانون الاتحاد الأوربي. ويعني ذلك القبول بما يسمى "Acquis" ـــ ما يقارب الـــ 80.000 صفحة من النصوص القانونية.

2.أنواع العضوية بالاتحاد الأوربي:

أ.العضوية الأصليّة:

وهي العضوية التي منحتها الدول الأوربية المؤسسّة للاتحاد الأوربي. العضوية بالانضمام: وهي العضوية المفتوحة للدول الأوربية فقط، وفقاً لشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فهي عضويّة كاملة.

ب.العضوية بالانتساب:

وهي عضوية مفتوحة للدول الأوربية وغير الأوروبية على حدٍّ سواء، لكنها عضويةً غير كاملة أو ناقصة. ويتمتع العضو الأصلي والعضو المنضمّ بكامل حقوق العضويّة، أما العضو المنتسب فلا يتمتع بتمثيل مجلس الوزراء، ويجوز إيقاف عضويّة أي دولة من الدول المنضمّة إلى الاتّحاد الأوربي في حال ارتكاب مخالفة جسيمة لأحكام النظام الأساسي أو في حال التخلّف عن تنفيذ الالتزامات الماليّة[1].

[1] **سارة زقيبة** مرجع سابق

الجدول (1-11):مجموعات الدول الأعضاء المكونة للاتحاد الأوربي

المجموعة	الرقم	البلد	الرمز	المساحة(كم²)	عدد السكان مليون نسمة 2017
مجموعة 06	01	بلجيكا	BE	30280	11.37
	02	هولندا	NL	33690	17.13
	03	لكسمبورغ	LU	2590	0.6
	04	فرنسا	FR	547557	67.11
	05	ألمانيا	DE	348900	82.69
	06	ايطاليا	IT	294140	60.55
مجموعة 09	07	بريطانيا	UK	241930	66.02
	08	ايرلندا	IE	68890	4.81
	09	الدانمرك	DK	42262	5.76
مجموعة 10	10	اليونان	GR	128900	10.76
مجموعة 12	11	اسبانيا	ES	500210	46.57
	12	البرتغال	PT	91605	10.29
مجموعة 15	13	النمسا	AT	82523	8.80
	14	السويد	SE	407310	10.06
	15	فنلندا	FI	303890	5.51
مجموعة 25	16	استونيا	EE	42390	1.31
	17	لاتفيا	LV	62180	1.94
	18	لتوانيا	LT	62650	2.82
	19	سلوفاكيا	SK	48086	5.43
	20	التشيك	CZ	77210	10.59
	21	بولندا	PL	306190	37.97
	22	سلوفينيا	SI	20140	2.06
	23	المجر	HU	90530	9.78
	24	قبرص	CY	9240	1.17
	25	مالطا	MT	320	0.46
مجموعة 27	26	رومانيا	RO	230080	19.58
	27	بلغاريا	BG	108560	7.07
مجموعة28	28	كرواتيا	HR	55960	4.12
الاتحاد الأوربي			UE	**4 .238.213**	**512.461.290**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع:https://ar.knoema.com/atlas

الشكل (1-04): تاريخ مجموعات الدول الأعضاء في تكوين الاتحاد الأوربي

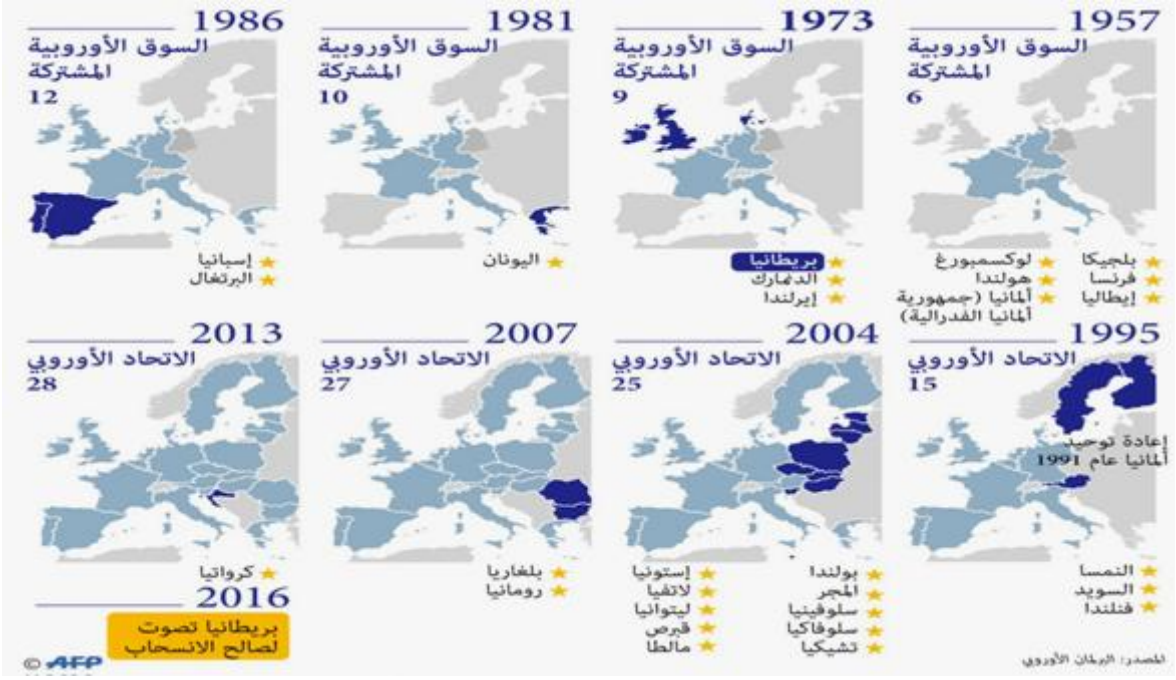

المصدر: الموقع الرسمي للبرلمان الأوربي

3- المقر الرسمي للإتحاد ورئاسته:

يتخذ الاتحاد الأوروبي من العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً دائماً لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومن مدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي ويخضع الاتحاد الأوروبي لنظام الرئاسة الدورية حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدة ستة أشهر.

4- مؤسسات الاتحاد الأوربي:[1]

لقد أنشأ الاتحاد الأوروبي عدة مؤسسات أساسية لتسيير أعماله وهي منصوص عليها في الفقرة 13 من معاهدة ماستريخت ويجب الانتباه إلى أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تختلف عن وكالات الاتحاد الأوروبي.وهي:

أ -البرلمان الأوروبي :(European Parliament) :

يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء ولمدة 5 سنوات، وله دور تشريعي.

ب -المفوضية الأوروبية (European Commission) :

هي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه، وتتشكل من **27** شخصية تقترحها الدول الأعضاء، ولكنها تعمل مستقلة عن السلطات الوطنية لكل منها، تعتبر هذه المفوضية محرك الآلة الاتحادية، وتتحمل

[1] موقع deutschland.de ، هذا هو تنظيم الاتحاد الأوروبي تاريخ الاطلاع 2019/11/19 على الرابط:
https://www. /ar/topic/syast/mwssat-alathad-alawrwby-wmhmatha-fy-lmht-sryt

مسؤولية تقديم مقترحات تشريعية إضافة إلى مباشرة الوظيفة التنفيذية والدفاع عن المصالح العامة للاتحاد الأوروبي والقيام بدور الحارس الساهر على احترام المعاهدات وعلى تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي تحت رقابة محكمة العدل في هذا الاتحاد، وبموجب التجديدات التي أدخلتها معاهدة لشبونة يصبح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن عضواً في المفوضية حيث يتمتع بوظائف نائب رئيس المفوضية.

ج- مجلس الاتحاد الأوروبي (Council of European Union) :

هو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم الوزراء حسب التخصص من كل الدول الأعضاء، يدرس القوانين، وينسق السياسات العامة بين هذه الدول والخارج.

د- محكمة العدل (court of justice) :

هي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.

ه- ديوان المحاسبات (Court of Auditions) :

هو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد ونشاطاته المالية، كما أنشأ الاتحاد أجهزة أخرى متخصصة، على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء حكوماتها، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرها من المؤسسات لتسهيل العمل بين دول الإتحاد ومواطنيه، أو غيرها من دول العالم[1].

المطلب الثاني:المعطيات الاقتصادية والخصائص السياحية للاتحاد الأوربي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المعطيات الخاصة بالاقتصاد الاتحاد الأوربي ككل وكذلك عرض معطيات القطاع السياحي بشكل خاص.

أولا: نبذة عن اقتصاد الاتحاد الأوربي:

– تبنت الدول الأعضاء الثمانية والعشرون التي تشكل الاتحاد الأوربي سوقا داخليا موحدا يتمتع بحرية الحركة للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة، و يهدف الاتحاد الأوربي وهو اتحاد جمركي أيضا إلى تعزيز الموقف التجاري لأوربا وثقلها السياسي والاقتصادي في الشؤون الدولية وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل بين الدول الأعضاء إذ يتراوح (من 28.000 دولار إلى 109.000 دولار) وفي المواقف الوطنية تجاه قضايا مثل التضخم والديون والتجارة الخارجية حيث حقق الاتحاد الأوربي درجة عالية من التنسيق بين السياسات النقدية والمالية.[2]

[1] موقع deutschland.de مرجع سابق

[2] **وكالة الاستخبارات المركزية** .كتاب حقائق العالم . تاريخ الاطلاع 29 ماي 2019 على الرابط:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ee.html

– يتم تداول عملة مشتركة – اليورو € – بين 19 من الدول الأعضاء التي يتألف منها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي (EMU). قدمت إحدى عشرة دولة عضو اليورو € كعملة مشتركة في 1 جانفي 1999 (اليونان فعلت ذلك بعد ذلك بعامين) و منذ عام 2004 انضمت 13 دولة إلى الاتحاد الأوربي و من بين تلك الدول الـــ 13: سلوفينيا (2007) وقبرص ومالطا (2008) وسلوفاكيا (2009) واستونيا (2011) ولاتفيا (2014) وليتوانيا (2015) اعتمدت اليورو€ و هناك 7 دول أعضاء أخرى باستثناء المملكة المتحدة و الدانمرك، والتي لديها إلغاء اشتراك رسمي مطلوبة بموجب معاهدات الاتحاد الأوربي لتبني العملة الموحدة لتلبية معايير التقارب المالي والنقدي.

– سجل اقتصاد الاتحاد الأوربي نموا معتدلاً في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 حتى عام 2017 ، متجاوزًا خمس سنوات من النمو المطرد منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 وأزمة الديون السيادية التي أعقبت ذلك في منطقة اليورو € في عام 2011. ومع ذلك ، فإن انتعاش الكتلة كان غير متكافئ حيث سجلت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي (تشيكيا وايرلندا ومالطا ورومانيا والسويد وإسبانيا) نمواً قوياً ، بينما شهدت دول أخرى (إيطاليا والمملكة المتحدة) توسعًا متواضعًا و (اليونان) لم يبتعد عن الركود مؤخرًا و تبقى اليونان فقط ضمن برنامج إنقاذ الاتحاد الأوربي (المقرر الانتهاء منه في أغسطس 2018) ، في حين أن قبرص وايرلندا والبرتغال وإسبانيا قد أبرمت اتفاقاتها بنجاح. بشكل عام ، كان انتعاش الاتحاد الأوربي مدعومًا بانخفاض أسعار السلع الأساسية والسياسة النقدية التيسيرية ، مما أدى إلى خفض أسعار الفائدة وتحفيز الطلب.

– إن منطقة اليورو€ ، التي تشكل حوالي 70٪ من إجمالي اقتصاد الاتحاد الأوربي ، تعمل بشكل جيد ، حيث تحقق معدل نمو لم يشهده منذ عقد من الزمن. في أكتوبر 2017 ، أعلن البنك المركزي الأوربي (ECB) أنه سيمدد برنامج شراء السندات حتى سبتمبر 2018 ، وربما بعد ذلك التاريخ ، للحفاظ على انتعاش منطقة اليورو€ على المسار الصحيح وإن الجهود التي يبذلها البنك المركزي الأوربي لتحفيز المزيد من الإقراض والاستثمار من خلال برنامج شراء الأصول ، وأسعار الفائدة السلبية ، وبرامج إعادة تمويل القروض طويلة الأجل لم ترفع التضخم بعد بما يتماشى مع الهدف القانوني للبنك المركزي الأوربي الذي يقل عن 02٪.[1]

– إن البطالة المرتفعة في بعض الدول الأعضاء، والمستويات المرتفعة للديون العامة والخاصة، والإنتاجية الضئيلة، والسوق الموحدة غير المكتملة في الخدمات، وعدد السكان المتقدمين في السن لا تزال تشكل

[1] **وكالة الاستخبارات المركزية** .مرجع سابق

مصادر تباطؤ محتمل على النمو المستقبلي للاتحاد الأوربي. علاوة على ذلك ، لا يزال اقتصاد الاتحاد الأوربي عرضة لتباطؤ التجارة العالمية ونوبات الاضطراب السياسي والمالي.

– في جوان 2016 ، صوتت المملكة المتحدة للانسحاب من الاتحاد الأوربي ، أول دولة عضو تحاول الانفصال على الإطلاق. استمرار عدم اليقين بشأن الآثار المترتبة على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي (المقرر في مارس 2019) يمكن أن يضر ثقة المستهلك والمستثمر ويعيق نمو الاتحاد الأوربي ، لا سيما إذا انخفضت التجارة والاستثمار عبر الحدود بشكل كبير. كما أن الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بشأن إصلاح السياسة المالية والاقتصادية قد تضعف قدرة الاتحاد الأوربي على تعزيز آلياته لمنع الأزمات وحلها. تبددت مخاوف المستثمرين الدوليين من حل واسع النطاق لمنطقة العملة الموحدة إلى حد كبير ، لكن هذه المخاوف قد تطفو على السطح إذا نفذ القادة المنتخبون سياسات تتعارض مع ميزانية منطقة اليورو€ أو القواعد المصرفية.

– خففت تدخلات الدولة في البنوك المتعثرة ، بما في ذلك إنقاذ البنوك في إيطاليا وحل البنوك في إسبانيا ، من نقاط الضعف المالية في القطاع المصرفي الأوربي على الرغم من أن بعض البنوك تكافح مع انخفاض الربحية ومخزون كبير من القروض الرديئة ، وهشاشة يمكن أن تؤدي إلى التعجيل بتوطين الأزمات.

– خارجيا ، واصل الاتحاد الأوربي السعي لاتفاقات التجارة الحرة الشاملة لتوسيع حصتها في السوق الخارجية للاتحاد الأوربي ، وخاصة مع البلدان الآسيوية ؛ توصل زعماء الاتحاد الأوربي واليابان إلى اتفاق على المستوى السياسي حول اتفاقية التجارة الحرة في جويلية 2017 والاتفاق مع المكسيك في افريل 2018 حول تحديثات اتفاقية التجارة الحرة الحالية.[1]

ثانيا:الخصائص السياحية لدول الاتحاد الأوربي:

تتميز قارة أوروبا بأنها قارة جذّابة تستقطب ملايين السياح سنوياً، حيث تشتهر المدن الأوروبية بفن العمارة من العصور الوسطى، وهي تمتلك العديد من الكاتدرائيات القديمة، والكنائس، والبلدات، والمتاحف التي تعتبر الوجهة الرئيسية للسياح. توفّر عوامل الجذب المعاصرة في أوروبا فرصاً رائعة لمشاهدة المعالم السياحية، بما في ذلك القنوات، والأبراج، والمدن الساحلية، والمرافق الترفيهية، والآثار الدينية، ومن أبرز الأسباب التي تجعل أوروبا الوجهة المثالية لقضاء العطلات هي: شواطئها، وجُزرها، وسلاسلها الجبلية، ومجاريها المائية، إذ يمكن للسياح أن يمارسوا أنشطة مختلفة فيها [2]، مثل: التزلج،

[1] **وكالة الاستخبارات المركزية** .مرجع سابق

[2] **Benjamin Elisha Sawe**, "The Most Visited European Nations" at www.worldatlas.com ، Retrieved 16-06-2019

والجولات البحرية، وتقام المهرجانات في أوروبا على مدار السنة للاحتفال بالموسيقى، والمطبخ، والأزياء، والأفلام.

وتشير أحدث البيانات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) إلى أن عدد السياح الدوليين قد ارتفع بنسبة 6 ٪ في عام 2018 ، أي ما مجموعه 1.4 مليار ، والتي كان من المتوقع الوصول إليها فقط في عام 2020. في أوروبا وحدها تم تسجيل 713 مليون سائح دولي ، أو حوالي نصف العدد الإجمالي. قاد جنوب وجنوب البحر الأبيض المتوسط النمو. ومع ذلك ، لا تزال بلدان أوروبا الغربية والوسطى هي الأكثر زيارة في أوروبا فحسب ، ولكن أيضًا أهم الوجهات السياحية في العالم.[1]

أ.الدول السياحية المهمة في الاتحاد الأوربي: فيمايلي أفضل عشرة دول زيارة في الاتحاد الأوروبي والأسباب التي تجعل هذه البلدان نقطة جذب للسياح.

1.فرنسا: هي البلد الأكثر زيارة في العالم، فقد جذبت الدولة أكبر عدد من الزوار، أكثر من أي بلد أوروبي أو عالمي آخر.و أسباب ذلك كثيرة حيث تتمتع فرنسا بمجموعة متنوعة من مناطق الجذب السياحي على طول السنة.

تشتهر فرنسا بالعديد من القصور الرائعة والقلاع والكاتدرائيات و يعد قصر فرساي وقلعة تشامبورد وكاتدرائية نوتردام من أشهرها. وبها كذلك قرى من القرون الوسطى مثل Pérouges و St-Émilion و St-Jean Pied de Port والقرى الساحلية والجبال الثلجية والشواطئ الجميلة والأسواق الخارجية الهائلة جعلت كل مسافر يضع فرنسا في قائمته التي يجب زيارتها حيث زار البلد أكثر من 86 مليون زائر في عام 2017 ، ويعتقد أن الأرقام أعلى بكثير في عام 2018. يبدو أن فرنسا هي الوجهة العالمية الأولى منذ عام 1995 عندما استقبلت البلاد أكثر من 60 مليون زائر.

2.إسبانيا: هي ثاني أكثر الدول زيارة في أوروبا. تقع معظمها في شبه جزيرة أيبيريا ، وصل حوالي 81.8 مليون مسافر إلى إسبانيا في عام 2017 ويوجد في إسبانيا 47 موقع تراث عالمي لليونسكو ، والعديد من الشواطئ على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، والعديد من المهرجانات التي تجمع السياح من جميع أنحاء العالم. [2]

[1] **موقع فيزا شنغن**/ أكثر 10 مدن زيارة في أوربا/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/01/20 متاح على الرابط: https://www.schengenvisainfo.com/travel-guide/top-10-most-visited-european-countries

[2] **موقع فيزا شنغن**/ أكثر 10 مدن زيارة في أوربا، مرجع سابق.

وتشتهر بمجموعة متنوعة من الأطعمة ، لا سيما تورتيا إسبانيا ، بستو ، بايلا ، وغيرها من الأطعمة التقليدية قد أضافت قيمة للرحلة إلى إسبانيا، وفرق كرة القدم باسبانيا هي من بين الفرق الأكثر شهرة في العالم إذ تشير التقديرات إلى أن بطولة كوبا ديل ري تجذب آلاف الزوار سنويًا.

3.ايطاليا: تعد إيطاليا موطنًا لبعض أشهر المباني في العالم ، مثل الكولوسيوم وبرج بيزا المائل و ثالث أكبر بلد أوروبي استقطابا للزوار حيث دخلها 52.4 مليون زائر عام 2016 و 58.3 مليون زائر آخر عام 2017. وبها عدد كبير من القلاع والقصور والكاتدرائيات ومزارع الكروم والشواطئ ، وتشتهر كذلك بفنها المعماري وثقافتها و تعد متاحف الفاتيكان التي تقع في قلب روما نقطة جذب أخرى للكثيرين. وعاصمتها روما هي نفسها ثالث أكثر المدن زيارة في أوروبا ، بعد باريس ولندن. ومن بين أكثر المدن زيارة في إيطاليا،فلورنسا والبندقية وميلانو ونابولي.

4.ألمانيا: واحدة من أقوى الاقتصادات في العالم ولديها صناعة السياحة قوية جدا كذلك إذ أن جزء كبير من الميزانية الألمانية يأتي من السياحة حيث انه في عام 2017 دخلها 37.5 مليون زائر.

وتعد كاتدرائية كولونيا ومبنى الرايخستاغ وقلعة نويشفانشتاين وقلعة هايدلبرغ وكاتدرائية آخن وحديقة لايبزيغ للحيوانات بعض المباني التي تجذب معظم الزوار. وبها عدة مهرجانات مثل مهرجان أكتوبر ، مهرجان كولونيا ، مهرجان برلينال السينمائي ، مهرجان يوم الوحدة.

5.النمسا: تشتهر النمسا بالفن و بالطبيعة حيث أن جبال الألب النمساوية معروفة بجذب أصحاب الرياضات الشتوية و إنسبروك هي زيارة لازمة للمتحمسين لرياضة التزلج ، وبها عديد القلاع المذهلة التي تم إنشاء معظمها خلال عهد هابسبورغ حيث زار النمسا ما يقرب من 30 مليون مسافر 2017.

6.اليونان: من بين الأماكن الأكثر شهرة للزائرين في اليونان الأكروبول وأديرة ميتيورا وأطلال دلفي الصوفية ومعبد هيفايستوس و العاصمة أثينا ، سالونيك ، كورفو ، سانتوريني وكريت هي من بين المدن والجزر الأكثر زيارة. أما الطعام في اليونان فهو مزيج من الطعام اليوناني التقليدي المتأثر بالمطبخ التركي والإيطالي والإغريق معروفون بالمأكولات البحرية والجبن. وقام بزيارة اليونان 27.2 مليون عام 2017

7.البرتغال: معظم الزوار مهتمين برؤية العاصمة لشبونة ومدينة بورتو وأوديما وفارو ومدينة سينترا وبها العديد من القلاع والقصور القديمة مثل قرية Sortelha القديمة وقصر Pena Palace وقلعة Moors وبلدة Cascais التاريخية و يبلغ طول ساحل البرتغال 1794 كم ، وتشترك في الحدود البرية مع إسبانيا فقط و لديها شواطئ مذهلة ، والشواطئ المزدحمة ومن المعروف أيضًا أن بها أشهر لاعبي كرة القدم عالميًا ولقد زار البرتغال 21.2 مليون شخص عام 2017.[1]

[1] **موقع فيزا شنغن**/ أكثر 10 مدن زيارة في أوربا، مرجع سابق.

ثالثا السياسة السياحية في الاتحاد الأوربي[1]

منذ معاهدات إنشاء الاتحاد الأوربي فقد كانت تستبعد أي تنسيق لقوانين السياحة والسماح للاتحاد الأوربي فقط بدعم أو استكمال الإجراءات من الدول الأعضاء أي أن سياسة السياحة في الاتحاد الأوربي كانت محدودة نوعا ما وتتألف أساسا من تقديم الدعم المالي أو التشريع من خلال سياسات الاتحاد الأوربي الأخرى.

1.إستراتيجية الاتحاد الأوربي للسياحة: وبعد اعتماد أساس قانوني جديد للسياحة، اعتمدت المفوضية الأوربية إستراتيجية للسياحة في عام 2010 كرسالة عن "أوربا، الوجهة السياحية الأولى في العالم – إطار سياسي جديد للسياحة في أوربا"، وعرضت هذه الرسالة، السياسة والإجراءات السياحية للاتحاد الأوربي التي ينبغي أن تنفذها بصورة مشتركة اللجنة والدول الأعضاء والمناطق التابعة لها، فضلا عن أصحاب المصلحة في الصناعة وكان من شأن كل هذه الإجراءات أن تكمل أعمال الدول الأعضاء والمناطق، وتساعد على التصدي للتحديات التي تواجهها صناعة السياحة. و حددت ورقة الإستراتيجية أربعة مجالات ذات أولوية للعمل هي:

- ✓ محاكاة القدرة التنافسية في قطاع السياحة الأوربي ؛
- ✓ تشجيع تطوير سياحة مستدامة ومسؤولة وعالية الجودة ؛
- ✓ دمج صورة وملف التعريف بأوربا كمجموعة مستدامة ووجهات سياحية ذات جودة عالية.
- ✓ تعظيم إمكانات السياسات والأدوات المالية للاتحاد الأوربي من أجل التنمية السياحية.

في إطار هذه المجالات ذات الأولوية ، توقعت اللجنة عددًا من الإجراءات:

أ. في مجال القدرة التنافسية : اقترحت اللجنة تطوير الابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتحسين المهارات المهنية و تشجيع تمديد الموسم السياحي (على سبيل المثال عن طريق تنسيق الإجازات المدرسية).

ب. في مجال السياحة المستدامة والمسؤولة وعالية الجودة : اللجنة اقترحت رصد الإدارة المستدامة للوجهات السياحية وحماية تراث الوجهات السياحية وتهدف المفوضية أيضا إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوربي و الدول الناشئة ودول البحر المتوسط.

ج. من أجل توحيد صورة أوربا: اقترحت اللجنة إنشاء "علامة تجارية أوربية" يمكن أن تساعد الوجهات الأوربية للبروز أكثر مقارنة بالوجهات السياحية الدولية الأخرى.

[1] **Maria Juul** ,Tourism and the European Union. EPRS | European Parliamentary ,Research Service, September 2015/ PE 568.343. P18

2.مشاريع ومبادرات الإستراتيجية السياحية للاتحاد الأوربي

من أجل تحقيق الأهداف المحددة في إستراتيجية السياحة للاتحاد الأوربي ، أطلقت المفوضية الأوربية العديد من المشاريع والمبادرات كالمنحً والفعاليات المنظمة (مثل المنتدى الأوربي السنوي للسياحة) والمسابقات والندوات عبر الإنترنت (ندوات عبر الإنترنت حول تسويق شركات السياحة على الإنترنت) ، وأطلقت مواقع إلكترونية توفر فرصًا لشبكات مشغلي السياحة مثل موقع (www.tourismlink.eu) وبعض الدراسات المنشورة والدراسات الاستقصائية مثل تقارير (Eurobarometer) حول التفضيلات السياحية للأوروبيين.

وعادة ما يكون لهذه المشروعات والمبادرات موضوع أو هدف رئيسي ولكن يمكن أن تسهم أيضًا في أهداف أخرى كقيامها بتقديم يد المساعدة لمبادرة Calypso ومتابعتها لسياحة كبار السن (Tourism for Seniors) والفئات المحرومة (كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر ذات الدخل المنخفض) على زيارة الوجهات الأوربية.

وتتمثل الأهداف الإضافية في تعزيز السياحة خارج الموسم ، والتنمية الإقليمية ، وتوليد النمو الاقتصادي ، وخلق فرص عمل طويلة الأجل في قطاع السياحة ، وتعزيز المواطنة الأوربية.

وتتسم كلتا المبادرتين بطبيعتهما غير الوطنية وتشجعان التعاون بين المنظمات من مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي كما أنها تعزز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومختلف أصحاب المصلحة في السياحة كالسلطات المحلية والإقليمية.

– في نوفمبر 2009 ، قام الاتحاد الأوربي بتخصيص مبلغ 1.5 مليون يورو(€) سنويًا لمشاريع كاليبسو (Calypso projects) وفي عام 2012 خصص مبلغ 450.000 يورو(€) لمبادرة سياحة الكبار ، و في سنة 2013 فخصص لها مبلغ 1 مليون يورو(€).

وفي عام 2014 قامت المفوضية بتوسيع نطاق مبادرة سياحة الكبار السابقة لتشمل الشباب أيضًا وخصصت لها ميزانية قدرها 1.8 مليون يورو(€).

حيث جاء تمويل هذه المشروعات ، خلال 2007-2013 من الإطار المالي المخصص لبرنامج ريادة الأعمال والابتكار (EIP)[1] ومنذ عام 2014 كان من برنامج القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة[2] (COSME).[3]

---

[1] برنامج (EIP): من البرامج المحددة في إطار برنامج التنافسية والابتكار (CIP) التي تهدف إلى دعم الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي.

[2] **Maria Juul** ,Previous source

[3] برنامج (COSME) يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أربعة مجالات: تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل ، تحسين الظروف

من أجل تطوير السياحة المستدامة ، شاركت المفوضية في تمويل تطوير الطرق الثقافية التي تساعد السياح الأوربيين وغير الأوربيين على اكتشاف كيف عاش الأوربيون في العصور القديمة. حيث شاركت في تمويل تطوير طريق المواقع الفلكية في أوربا (في اليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلغاريا). ويهدف المشروع إلى إنشاء حزمة سياحية داخل البلدان المعنية ودمج وإنشاء المعرفة العلمية الأوربية في السياحة الفلكية ، وتعزيز الشراكات الحالية وجذب الزوار الجدد إلى المواقع الفلكية المشاركة.

وخلال الفترة 2013-2015 ، ساهم الاتحاد الأوربي بنسبة 75 ٪ من تكلفة المشروع ، بحوالي 200.000 يورو(€) في إطار برنامج(COSME).

شاركت المفوضية أيضًا في تمويل تطوير عدة طرق لركوب الدراجات مثل تطويرها لـــ (شبكة مسارات المسافات الطويلة الأوربية للدراجاتEuroVelo)حيث يبلغ الطول الإجمالي للشبكة أكثر من 70.000 كم، وقام البرلمان الأوربي بتدعيم هذه الطرق بالشروع في انجاز بعض المشاريع على ارض الواقع أو بتقديم الدعم المالي لها.

وخلال الفترة 2014-2016 ، ساهم الاتحاد الأوربي بمبلغ 2 مليون يورو(€) مرة أخرى من برنامج (COSME) لتطوير مشروع (Iron Curtain Trail) طريق الستار الحديدي الذي يدعو السائحين إلى استكشاف الحدود التي تجمع بين الثقافة الأوربية والتاريخ والسياحة المستدامة على مسافة 6800 كيلومتر.

– علاوة على ذلك فإن الاتحاد الأوربي يتخذ عدة تدابير مختلفة لتعزيز وجهة أوربا حيث انه خلال الفترة (2012–2013)، قامت المفوضية الأوربية بتنظيم حملة باسم:

"أوربا، كلما أصبحت جاهزا" 'Europe, whenever you're ready ' التي شجعت السياح الدوليين مع التركيز بشكل خاص على(البرازيل وروسيا والهند والصين وشيلي والأرجنتين) لاكتشاف أوربا. وسلطت الحملة الضوء على التراث الثقافي والطبيعي لأوربا ، وعرضت ليس فقط مشاهد شعبية ولكن أيضا "طرق أقل تنقلا" في وجهات أوربية مختلفة.[1]

الإطارية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي التنافسية والمستدامة ، وتعزيز روح المبادرة وتحسين الوصول إلى الأسواق.

[1] **Maria Juul** ,Previous source

3.الاتجاهات المستقبلية لتدفقات للسياحة والخدمات في دول الاتحاد الأوربي:

– تتنبأ المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO) بأن عدد الوافدين الدوليين سيستمر في الزيادة من 2010 إلى 2030 بمعدل 3 ٪ سنويا ومن المتوقع أن يصل هؤلاء الوافدون ما يقرب من 02 مليار بحلول عام 2030 غير أن المنظمة لم تتوقع عائدات السياحة الدولية على المدى الطويل لأن تقلبات أسعار الصرف والتضخم تجعل مثل هذه التوقعات صعبة.

– مع تطور وتزايد عدد من الوجهات السياحية، انتشر الوافدون على نطاق أوسع من العالم و من المتوقع أن تحتفظ أوربا بموقعها كأفضل منطقة استقبال حيث ستستقبل 744 مليون سائح بحلول عام 2030 (منها 577 مليون سائح إلى وجهات الاتحاد الأوربي EU28) ومع ذلك من المتوقع أن تنخفض حصتها في السوق من 60 ٪ في عام 1995 إلى 41 ٪ بحلول عام 2030.

الشكل(1-05):وصول الوافدين الدوليين إلى الاتحاد الأوربي حسب مناطقهم الأصلية للفترة (1980–2030)

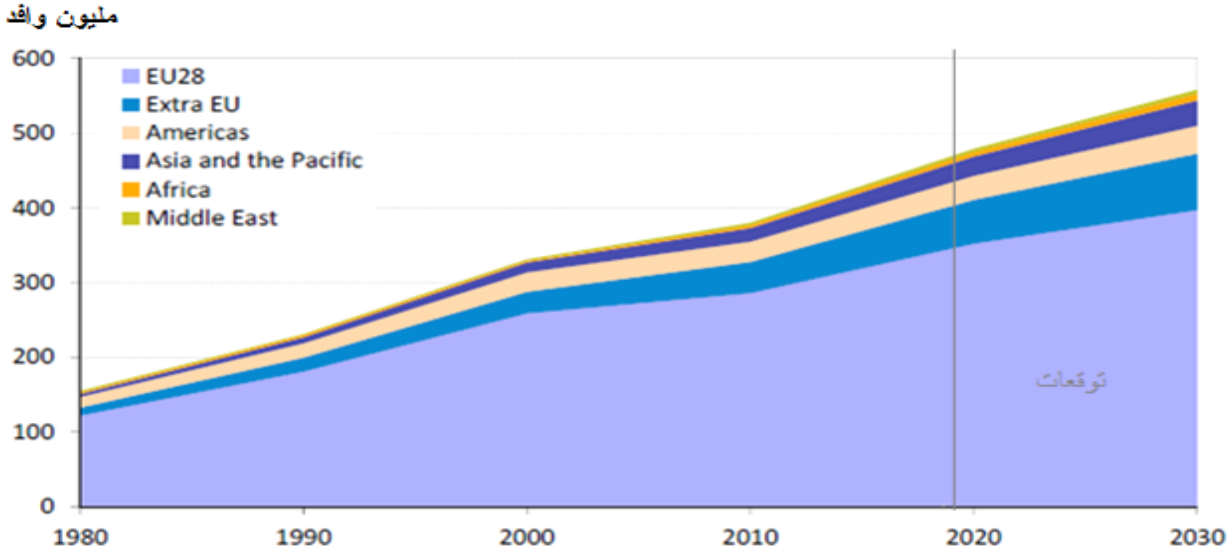

المصدر:

UNWTO, International tourism trends in EU-28 member states. Current situation and forecasts for 2020-2025-2030', 2014, p. 25.

– في مختلف أنحاء العالم، من المتوقع أن ترتفع حصة السوق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 15 ٪ في عام 1995 إلى 30 ٪ في عام 2030 و من المتوقع أن تستقبل منطقة الشرق الأوسط 10 أضعاف حصتها ، وأفريقيا أكثر من 07 أضعاف حصتها من السائحين الدوليين في العام 1995 مع حلول عام 2030. وبالنسبة للأمريكتين أكثر من ضعف الوافدين الدوليين.

– النقل الجوي سيستمر في زيادة حصته في السوق كوسيلة من وسائل النقل الدولي حيث كان معدل النمو السنوي للنقل الجوي في جميع أنحاء العالم كان 4 ٪ بين عامي 1980 و 2010 و من المتوقع أن يتباطأ في الفترة ما بين 2010 و 2030 ليصل إلى نسبة 3 ٪.

– سلط الأكاديميون المختصون في السياحة أمثال (روبنسون وآخرون) [1] الضوء على استمرار تأثير شيخوخة السكان أنها ستزيد من حصة كبار السن المتقاعدين الذين لديهم وقت فراغ للسفر ولكن في الوقت نفسه ، يفرض المزيد من المتقاعدين ضغوطًا أكبر على المعاشات التقاعدية ، والتي قد تقلل من الدخل المتاح للأنشطة الترفيهية.

– التغييرات في البنية الأسرية (الأسر المشتركة، الوالدين الوحيدين، الأسر المختلطة ..) قد تؤثر أيضا على احتياجات و تفضيلات السياح في المستقبل وكذلك في مستقبل المنتجات السياحية. كالسياحة المتخصصة (السياحة الصحية ، السياحة الزراعية ، السياحة المنفردة) ومن المتوقع أن تنمو بعض الأنشطة الخاصة والمحدد للغاية مثل السياحة الفضائية فقد تصبح متاحة على نطاق واسع في المستقبل، حيث أن أول سائح للفضاء اشترت بالفعل تذاكر للسفر إلى المدار الفرعي ، ولكن الاختبارات حتى الآن لم تكن ناجحة بما فيه الكفاية للسماح لهم بالسفر إلى الفضاء.[2]

– مع استمرار الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض المعدية المميتة والوضع الاقتصادي والسياسي غير المؤكد في بعض البلدان في خلق مشاكل لقطاع السياحة ، ولكن هذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان. ومن المتوقع أن يستمر تغير المناخ في التأثير على السياحة في بعض الوجهات. قد تعني موجات الحر والجفاف في المناطق الجنوبية من أوربا أن السياحة في هذه المناطق ستنتشر على مدار السنة ومن المتوقع أن تكتسب شعبية العطلات المتعددة (التي تقضى في عدة أيام في السنة) بشكل عام.[3]

– يتوقع أن يصبح السياح مستقلين بشكل متزايد وأن ينظموا بأنفسهم حجوزات السفر وربما تظل القيمة مقابل المال والتحول الرقمي أمرا مهما. وقد تكون هذه العوامل مواتية لزيادة تطوير المنصات المماثلة إلى الأنداد حيث يمكن للسياح استخدام الخدمات السياحية مباشرة من أفراد آخرين[4].

---

[1] **Peter Robinson**. 'Tourism 2013' et **Claude Origet du Cluzeau** 'Le tourisme des années 2020'

[2] **Popular Science,** 'Will Space Tourism Survive the Crash of SpaceShipTwo?', vol. 286, issue 2, February 2015, p30.

[3] **James Leigh et al**, Various future scenarios are described, for instance, in 'Future tourism: political, social and economic challenges'. 2013.

[4] **Debbie Wosskow**, Unlocking the sharing economy An independent review, © Crown copyright 2014

المبحث الثالث:العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول شمال أفريقيا و دول الاتحاد الأوربي.

ترتبط شمال إفريقيا وأوروبا بالتاريخ والجغرافيا. كيف ترتبط هاتان المنطقتان ببعضهما البعض؟ كيف تطورت علاقتهم في الماضي وكيف تعزز تعاونهم؟

في الوقت الذي تمر فيه بعض بلدان شمال إفريقيا بمرحلة انتقالية يمكن القول إنها لا تزال غير مستقرة وتستمر في الصراع مع الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية عميقة الجذور، وسنبرز كل ذلك من خلال المطلبين التاليين في هذا المبحث.

المطلب الأول:العلاقات السياسية بين دول شمال أفريقيا و دول الاتحاد الأوربي

حيث تتمثل العلاقات السياسية بين المنطقتين في أهم الاتفاقيات الموقعة بينهما وكذلك نستعرض في هذا المطلب أهم الإجراءات التي قام بها الاتحاد الأوربي للحد من الهجرة غير الشرعية إلى داخل الاتحاد الأوربي.

أولا:الاتفاقيات المبرمة بين دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي

تربط دول شمال أوروبا والدول العربية والأفريقية علاقات تجارية وثقافية واقتصادية متينة، وتتميز العلاقة بين الطرفين بالتعاون الوثيق والشراكة الإستراتيجية، حيث تمدّ المنطقة العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً أوروبا بالنفط والغاز، في حين تلبّي الدول الأوربية الاحتياجات العربية والإفريقية للسلع المستوردة، والمساعدة المالية والتقنية، والمشاريع التنموية.

ومن أبرز اتفاقيات التعاون المبرمة بين دول شمال أوروبا والدول العربية والأفريقية العربية هي الشراكة الأوربية–المتوسطية (يوروميد) التي تُعرف بعملية أو مسيرة برشلونة، والتي أُطلقت عام 1995 وهدفها تعزيز العلاقات بين الإتحاد الأوربي من جهة والدول التي تقع حول البحر الأبيض المتوسط في المشرق والمغرب العربي أي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين وسوريا وتونس من جهة أخرى، من خلال زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية للمساهمة في تطوير وتحديث القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الصناعة، والزراعة، والتجارة، والنقل، والبيئة، والاتصالات، وقضايا متعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي العام 2004 تم إطلاق سياسة الجوار الأوربية التي تهدف إلى دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية

والحد من الفجوة بين الإتحاد الأوربي والدول المجاورة له، وهي تتضمن 16 دولة منها 9 دول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، وتونس).[1]

تهدف الآلية الأوربية للجوار إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للإتحاد الأوربي، وتشجيع التنمية الاقتصادية والريفية، والحد من الفقر ومواجهة التغيّر المناخي وإدارة الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن وتسوية النزاعات، وبلغت قيمة تمويل الآلية الأوربية للجوار 15.4 مليار يورو خلال الفترة 2014–2020 وهي تحلّ محل الآلية الأوربية للجوار والشراكة التي كانت قيمة موازنتها 11.2 مليار يورو خلال الفترة 2007–2013.[2]

ثانيا : الشراكة بين شمال إفريقيا و الاتحاد الأوربي للحد من الهجرة غير الشرعية:

بعد نجاح الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوربي وتركيا من أجل الحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا عبر طريق شرق المتوسط في مارس 2016 تحول اهتمام صانعي القرار الأوربيين إلى الطريق المركزي للبحر الأبيض المتوسط لان الاتحاد الأوربي أصبح يتعرض لضغوط لتوفير رؤية إستراتيجية أوسع تتجاوز الحلول الأمنية المستعجلة للتصدي لتلك الظاهرة وهذا ما يضطر الاتحاد الأوربي إلى النظر إلى دول شمال إفريقيا لإيجاد حلول مناسبة للقضية.

أدى التعاون الأوربي مع النيجر إلى الحد من تدفق المهاجرين عبر الحدود الجنوبية لليبيا من 70.000 مهاجر في ماي 2016 إلى 1500 مهاجر في أكتوبر 2016 وفي هذا المجال اقترح بعض المسؤولين الأوربيين خطة لاعتراض المهاجرين في البحر ونقلهم مباشرة إلى تونس أو مصر حيث سيتم إنشاء مراكز اعتقال ومن هناك يمكنهم التقدم بطلب للحصول على اللجوء، كما دعا آخرون إلى ضرورة الإشارة إلى تخفيض المعاملات الاقتصادية مع بلدان المصدرة للمهاجرين أو بلدان العبور.[3]

---

[1] موقع **EU NEIGHBOURS** ، الجوار الأوربي جنوب شرق تاريخ الاطلاع 09/24 /2020 متاح على الرابط:

https://www.euneighbours.eu/ar/policy

[2] EU NEIGHBOURS Previous Source

[3] **تسنيم عبد الرحيم** ، برنامج المؤسسات الأفريقية في المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية ومركز الدراسات المتوسطية والدولية، تاريخ الاطلاع 26 ماي 2019 متاح على الرابط:

https://carnegieendowment.org/sada/68098.

الشكل(1-06): التدفق غير النظامي للمهاجرين الأفارقة إلى منطقة الاتحاد الأوربي (2009-2016)

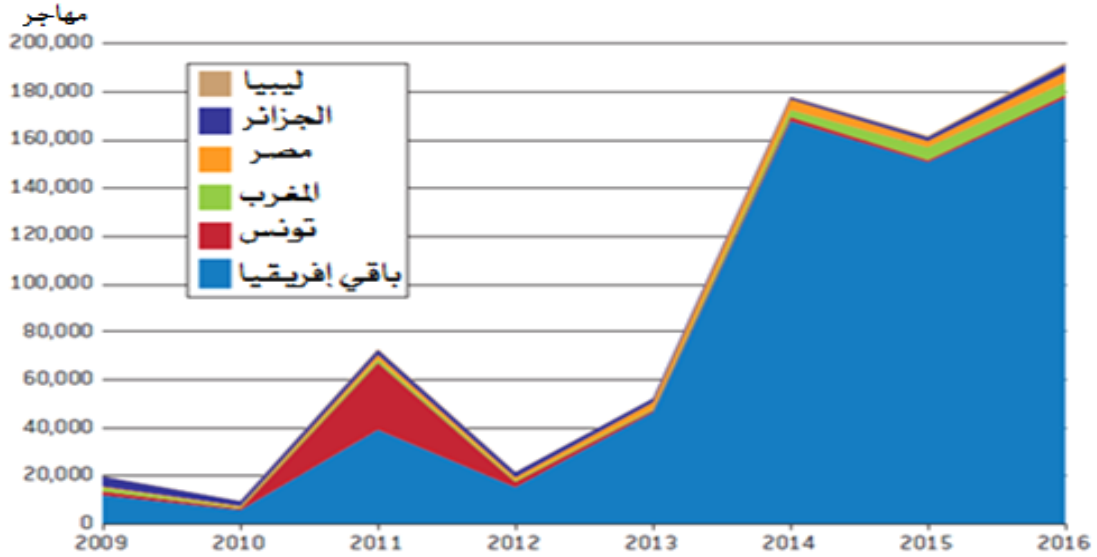

ملاحظة: تشير البيانات إلى اكتشاف المعابر الحدودية غير القانونية بدلا من عدد الأشخاص، حيث أن الشخص نفسه قد يعبر الحدود الخارجية عدة مرات، بسبب انه لا يوجد حاليا أي نظام في الاتحاد الأوربي قادر على تتبع كل تحركات الأشخاص بعد المعبر الحدودي غير القانوني. لذلك لا يمكن تحديد العدد الدقيق للأشخاص الذين تمكنوا من عبر الحدود الخارجية بشكل غير قانوني.

المصدر: الوكالة الأوربية للحدود وخفر السواحل (Frontex) مارس 2017

تعد ليبيا حاليا نقطة الانطلاق الرئيسية للمرور العابر إلى شمال البحر الأبيض المتوسط ، حيث 90٪ من المهاجرين في طريقهم إلى أوروبا يمرون عبر ساحلها. وكانت مالطا ، بعد أن تلقت الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي ، قد دعت إلى اتفاق مع ليبيا على غرار الاتفاق الموقع مع تركيا في مارس 2016 لوقف تدفق المهاجرين حيث تقترح خطة مالطا بشكل أساسي حركة الدوريات الأوربية في المياه الإقليمية الليبية حيث يمكن زيادة التعاون مع القوات البحرية الليبية لاعتراض قوارب المهاجرين وإعادتها مباشرة إلى ليبيا ومع ذلك رفضت المفوضية الأوربية هذه المبادرة للظروف المختلفة للغاية بين ليبيا وتركيا.

وقامت اللجنة بدعم من القادة الأوربيين بإعلان خطة مختلفة في قمة مالطا للتفاوض مع حكومة الوفاق الوطني الليبية للحد من مغادرة المهاجرين عبر حدود ليبيا و تهدف الخطة إلى إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو منحهم الحماية والاستقرار في بلدان أخرى خارج أوروبا. كما أعلن القادة دعمهم لمذكرة التفاهم بين ليبيا وإيطاليا حول الهجرة ، التي تم توقيعها في 02 فبراير 2017 و ينص الاتفاق على أن تقوم إيطاليا بتأمين الأموال والتدريب والمعدات لدعم حكومة الوفاق الوطنية الليبية في إدارة الحدود وتعزيز قدرات خفر السواحل الليبية.[1]

[1] **تسنيم عبد الرحيم** ، مرجع سابق

وعليه فإن التعاون الأوربي مع حكومة المصالحة الوطنية في ليبيا سيؤدي إلى ظهور طرق بديلة للهجرة والتهريب عبر البلدان المجاورة ، الأمر الذي سيجبر جميع دول شمال أفريقيا على اتخاذ إجراءات وقائية وتعزيز الأمن على الحدود ، وبالتالي إعطاء نطاق أكبر لمسألة الهجرة في هذه السياسات داخليا وخارجيا على المستوى الإقليمي لشمال إفريقيا، كما تهدف خطة الأوربية إلى تكثيف التعاون بين تونس ومصر والجزائر لمنع ظهور طرق أخرى للهجرة في شمال إفريقيا. وتعتزم أوروبا دعم هذه البلدان في صياغة سياسات الهجرة المتكاملة التي تشمل قوانين اللجوء وتعزيز قدرتها على توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمهاجرين وإن مساعدة جيران ليبيا في تحسين البيئة المستقبلة ستمكن الاتحاد الأوربي من تصنيف هذه الدول كبلدان ثالثة آمنة حيث يمكن نقل اللاجئين وطالبي اللجوء والحصول على الحماية الدولية.[1]

الشكل(1-07): تصاريح الإقامة الممنوحة للمهاجرين من دول شمال إفريقيا ونصيبهم من القارة الإفريقية

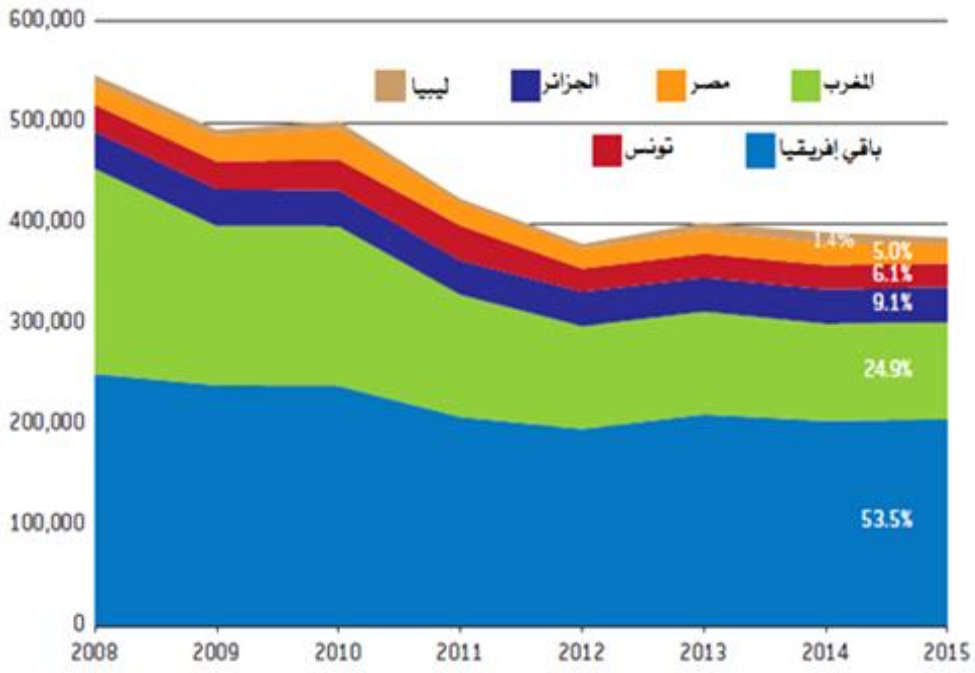

ملاحظة: تشير البيانات إلى عدد تصاريح الإقامة (الفريدة) الأولى الممنوحة إلى مواطنين أفارقة خلال السنة المرجعية في أي دولة من دول الاتحاد الأوربي ال 28 ، مصنفة حسب الجنسية ، بحد أدنى 3 أشهر.

Source: Eurostat, table migr_resfirst, accessed in March 2017

يمكن لدولة تونس أن تصبح ثالث دولة آمنة تساعد في تخفيف العبء الثقيل على ليبيا حيث وقعت تونس اتفاقية الشراكة بشأن التنقل مع الاتحاد الأوربي في مارس 2014 كإطار شامل للمناقشة حول

[1] **تسنيم عبد الرحيم** ، مرجع سابق

الموضوعات المتعلقة بالهجرة. وتشمل هذه الاتفاقية التعاون في مجالات الهجرة الرسمية وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية بهدف معالجة الأسباب الدافعة للهجرة.

في أكتوبر 2016 بدأت المفاوضات الموازية بين تونس والاتحاد الأوربي في صياغة اتفاقيتين منفصلتين بشأن إجراءات التأشيرة وإعادة القبول، عند الانتهاء سوف تنص اتفاقية إعادة القبول على عودة المهاجرين السريين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى البلدان التي عبروا منها قبل دخولهم الاتحاد الأوربي ، وهو أمر يأمل أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى ردع العبور المقصود عبر تونس،و في مقابل التعاون التونسي تقدم أوروبا مجموعة من الحوافز بما في ذلك فتح تبادلات علمية وثقافية أوسع نطاقاً بين تونس وأوروبا وتحديث مؤسسات التعليم العالي وتطوير التدريب المهني فضلاً عن مواصلة تعزيز قدرات أجهزة الأمن التونسية، ومع ذلك فقد تم رفض الاقتراح الأوربي بإنشاء مخيمات اللاجئين في نوفمبر 2016 و لم تقبل تونس أن تكون مركزاً لاحتواء المهاجرين أو "مكاناً لرفع المشاكل التي لا تخصها".

انخفض عدد المغادرين بالسواحل التونسية بشكل مطرد خلال السنوات القليلة الماضية إلى 900 مهاجر فقط في 2016 بنسبة 0.5٪ من المهاجرين الذين عبروا الطريق الأوسط للبحر المتوسط خلال 2016 ، إذ لم تعد الهجرة أولوية للسياسة التونسية. وقد يثير رفض تحويل تونس إلى مركز للمهاجرين مخاوف من مشاكل أمنية كما تواجه تونس حاليًا العديد من التحديات الأمنية مثل الإرهاب والتهريب والمقاتلين العائدين من بؤر التوتر ، ولن يكون من مصلحتهم إضافة أعباء إضافية على أكتاف الأجهزة الأمنية ، خاصة وأنها نجحت في تقليل عدد المغادرين بشكل ملحوظ.

نشأت العديد من الصعوبات دون أن يقدم الاتحاد الأوربي نظرة شاملة لمسألة الهجرة، بما في ذلك عدم اتساق سياسات الدول الأعضاء وتعدد الجهات الفاعلة والأهداف المتعارضة لإدارة الهجرة, وتتفاقم المشكلة بسبب تجاهل مختلف أنواع الهجرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والأنشطة الموجهة نحو الهجرة في هذه البلدان وعدم أخذها في الاعتبار. كما أن التركيز المكثف على القضايا المتعلقة بالأمن مثل أمن الحدود وإعادة القبول قد أخفق في دمج جوانب أخرى من هذه الظاهرة وأعاق المناقشات مع بلدان المنشأ أو العبور, من المرجح أن يشكل بناء هذا الحوار أهم تحد يواجه الاتحاد الأوربي ودول شمال أفريقيا من أجل التوصل إلى حلول مشتركة تراعي أولويات ومصالح كلا الطرفين.[1]

ثالثا : التعاون الدولي في مجال السياحة ودور منظمة السياحة العالمية:

يتبنى التعاون الدولي في مجال السياحة أشكالاً مختلفة، ويمكن تحقيقه على مستويات مختلفة كالمنظمات الوطنية والوزارات الوصية والمنظمات غير الحكومية .....الخ، وينقسم التعاون إلى متعدد الأطراف (اتفاقيات ومنظمات دولية) واتفاقيات ثنائية (اتفاقيات بيانية، اتفاقيات سياحية، تعهدات مشتركة) وإن

[1] **تسنيم عبد الرحيم** ، مرجع سابق

الطابع المتعدد الأطراف للسياحة يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالتخصصات الأخرى مثل التجارة والنقل والمال و تلعب المنظمات الدولية الدور الأكبر في التعاون الدولي في مجال السياحة لأنها تمارس تأثيرا كبيرا على شكل و سوق السياحة حيث إنها تساهم في تنظيمه وتجنب الفوضى فيه.[1]

1.أهداف التعاون الدولي في مجال السياحة:

تتمثل إحدى أهم خطوات التعاون الدولي في مجال السياحة في أن منظمة السياحة العالمية ستنفذ برامج عمل لمدة عشر سنوات وتدعو إلى تسريع الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدام في البلدان النامية والمتقدمة وفقا ل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

أ. إنشاء المنظمة العالمية للسياحة ودورها في تنمية السياحة:

منظمة السياحة العالمية ، كما هو مذكور أعلاه ، هي وكالة تابعة للأمم المتحدة تضم 156 دولة ، تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة والمسؤولة في جميع أنحاء العالم ، وتشجيع السياحة كمحرك للتنمية الاقتصادية ، بما في ذلك التنمية المستدامة ، ودعم قطاعات السياحة العالمية من خلال تقديم المشورة و المساعدة التقنية. وقد أنشأت مشروعًا بحثيًا منذ عام 1990 لتقديم الدراسات والمعلومات حول اتجاهات السياحة العالمية حتى عام 2030 والتنبؤ على المدى الطويل. يتمثل جوهر دراسات البرنامج في تقييم تدفقات السياحة العالمية في الفترة 2010–2030 استناداً إلى تقارير إحصاءات اقتصادية وواقعية عن تدفقات السياحة العالمية في الفترة 1980–2010 ، مع مراعاة اتجاهات السياحة العالمية وعوامل التباطؤ والمشاكل والطرق طرق النقل البحري والجوي.[3]

تعمل منظمة السياحة العالمية (UNWTO) على تنفيذ المدونة الدولية لأخلاقيات السياحة من أجل تعظيم مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الآثار السلبية المحتملة والمشاركة في تعزيز السياحة كأداة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي نوفمبر 2014 تم الإعلان عن برنامج السياحة المستدامة وتقديم المساعدة الفنية لمشاريع التنمية السياحية في حوالي 100 دولة. قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون عام 2017 هو السنة الدولية للتنمية السياحية المستدامة للتوعية بأهميتها من خلال تسليط الضوء على التراث والحفاظ عليه في العديد من قيم الحضارات الإنسانية وبالتالي المساهمة في توطيد السلام العالمي وستكون فرصة لتوضيح مساهمة السياحة في الركائز الثلاث للاستدامة المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكان

[1] **Judyta Kabus**, **Joanna Nowakowska-Grunt ,** Tourism management as an element of contemporary international relations,
World Scientific News, Eissn :2392-2192 WSN 48 (2016) 69-76 .P72

[2] **زين الدين صالح ،** دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر, المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة2016. كلية الحقوق, جامعة طنطا/مصر. ص

[3] **زين الدين صالح ،** مرجع سابق

هذا القرار يتماشى مع اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن السياحة تسهم في الركن الثالث للتنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر والبطالة.[1]

ب. الميثاق الأوربي للسياحة:

الميثاق الأوربي للسياحة هو وسيلة عملية وفعالة لحماية المناطق السياحية من أجل التنمية المستدامة وإدارة المشاريع السياحية، مع مراعاة احتياجات البيئة الطبيعية والسكان المحليين والمشاريع السياحية. وهذا يضمن أن الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي يتوافق مع تنمية السياحة المستدامة. وبذلك يصبح الميثاق نهجا يمكن إتباعه في جميع مناطق العالم ويركز على عملية تخطيط السياحة المستدامة، التي تؤدي تدريجيا وعلى المدى الطويل إلى تنمية شاملة ومستدامة.

يتبع مبادئ الميثاق الأوربي للسياحة المستدامة 131 عضوًا منها 16 دولة أوروبية وقد اعترفت منظمة السياحة العالمية بالميثاق الأوربي كنموذج للتنمية المستدامة لأنه يعتمد ضمان حماية وأمن الكوكب في المستقبل على فعالية التنمية المستدامة وقدرتها على الحفاظ على الموارد الطبيعية من الدمار والإفراط في الاستخدام وحماية حقوق الأجيال القادمة.[2]

ج. تقنين أخلاقيات السياحة:

أصدرت منظمة السياحة العالمية مدونة أخلاقيات السياحة وتضم مجموعة من المبادئ المصممة لتوجيه العمال في قطاع تنمية السياحة المستدامة, تحتوي هذه اللائحة على عشرة مقالات تحدد حقوق ومسؤوليات السياح ، وعمال السياحة ، والحكومات والسلطات العامة لتنظيم فوائد السياح والمجتمعات المحلية للحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية.

تبذل جهود كبيرة لزيادة الوعي بالاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بالأنشطة السياحية مثل: المساواة بين الجنسين ، الحفاظ على التراث الثقافي ، المسؤولية الاجتماعية عن تنظيم المشاريع، حماية الأطفال من الاستغلال، منع الاتجار بالبشر وكل العمليات المشبوهة.[3]

د. تخفيض معدلات الفقر في العالم:

تساهم السياحة المستدامة في الحد من الفقر المدقع في البلدان النامية. ويمكن أن يساهم التوسع الجغرافي وطبيعة السياحة الدولية كقطاع اقتصادي كثيف العمالة في معالجة مشكلة البطالة وتخفيف حدة الفقر لا سيما في البلدان النامية. تعمل منظمة السياحة العالمية على تعظيم فوائد التوظيف في قطاع السياحة.[4]

---

[1] **زين الدين صالح** ، مرجع سابق
[2] **زين الدين صالح** ، مرجع سابق
[3] **زين الدين صالح** ، مرجع سابق
[4] **زين الدين صالح** ، مرجع سابق

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين دول شمال أفريقيا و الاتحاد الأوربي.

نتطرق في هذا المطلب أهم الاتفاقيات التجارية والمالية التي وقعت بين دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي ونقاط الضعف فيها والمقترحات المستقبلية لتجديدها.

أولا: تاريخ الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا.

إن الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوربي والجزائر ومصر والمغرب وتونس هي جزء من جهد أوسع لدمج الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى ومن الواضح أن السياق السياسي لم يساعد على ذلك فقد كانت رؤية إعلان برشلونة لعام 1995 الذي وقعه الاتحاد الأوربي مع دول شمال إفريقيا وكذا دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى هي خلق "منطقة الرخاء المشترك" [1].

لكن بعد عقدين من الزمن تم الاعتراف بأن هذه الرؤية لم تتحقق و لم يتوقعوا حدوث التأثير المزعزع للاستقرار في شمال إفريقيا " كتنظيم القاعدة ... وما تلاها من غزو لأفغانستان والعراق؛ الجمود السياسي وعدم وجود الإصلاحات والتحسينات في أنظمة الحكم في كثير من البلدان المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوربي ... وعدم الاستقرار الناجم عن الثورات العربية منذ 2011..،الهجرة وأزمات اللاجئين ظهور إرهاب داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) "[2]. على مدى السنوات العشر الماضية ، كان النمو في بلدان شمال إفريقيا الأربعة[3] بطيئًا ومتقلبًا نسبيًا ويتميز بحسابات جارية كبيرة واختلالات مالية.

شهدت مصر والمغرب وتونس نموًا في نصيب الفرد من الدخل بحوالي 1.5 إلى 2.5 ٪ منذ عام 2007، بينما في الجزائر كان حوالي 1 ٪، أي 2 أو ٪ أبطأ من متوسط البلدان ذات متوسط دخل منخفض. ومعدلات النمو هذه ليست كارثية في حد ذاتها ، لكنها غير كافية على الإطلاق للتعامل مع بطالة الشباب في بلدان شمال إفريقيا الأربعة ، الذي يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم ، كما أنها ليست كافية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة. حيث كان هناك تقارب ضئيل مع الدخل في أوروبا ، والفرق المطلق في مستويات الدخل قد يكون في ازدياد ، مما يعكس التباطؤ الحاد في بلدان شمال إفريقيا منذ الثورات العربية. وعلى الرغم من أننا ندرك أهمية الاضطراب السياسي في المنطقة في التأثير على هذه النتائج ، فإن هدفنا هو توفير تقييم اقتصادي لاتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوربي وشمال

---

[1] The Barcelona Declaration, available at https://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/policy/barcelona_declaration.PDF

[2] As noted by the European Institute of the Mediterranean; at https://www.iemed.org/actualitat-en/noticies/ 20e aniversari-del-proces-de-barcelona/.

[3] المقصود بدول شمال إفريقيا الأربعة (مصر وتونس والجزائر والمغرب) لان ليبيا مستثناة وليس لديها اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي

إفريقيا. ويمكن القول بأن النظرة العامة للاتفاقيات التجارية سلبية للغاية ،وذلك راجع لثلاثة أسباب رئيسية:

1– تميل التوقعات العالية إلى حد كبير إلى إبرام اتفاقات تجارية ، في حين أن الظروف والسياسات المحلية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتحديداً لأداء الصادرات وبالنسبة لبلدان شمال إفريقيا كان يتعين على الظروف والإصلاحات المحلية أن تلعب دوراً أكثر أهمية في تحفيز الصادرات لأن البلدان واجهت تعريفة منخفضة من لاتحاد الأوربي حتى قبل إبرام الاتفاقيات التجارية.

2– لا يتم قياس مزايا الرعاية الاجتماعية لاتفاقية التجارة بشكل كافٍ بتحسن الميزان التجاري الثنائي كأفضل تدبير رغم أنه غير كامل هو الزيادة في إجمالي التجارة بين الطرفين. في حالة الاتحاد الأوربي وشمال إفريقيا ، زاد إجمالي التجارة بشكل كبير.

3– ساهمت بعض التطورات الدولية والمحلية خارج الاتفاقيات بشكل واضح في ضعف أداء صادرات شمال أفريقيا إلى أوروبا.

لا يمكننا أن نعرف الحقيقة المعاكسة ، لكن من المحتمل أنه لولا الاتفاقيات التجارية لكان نمو شمال أفريقيا وأداء الاستثمار والتصدير أسوأ بكثير مما هو عليه .[1]

ثانيا: نقاط الضعف في الاتفاقيات التجارية الحالية: [2]

أصبحت مسألة شكل ومحتوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ملحة في مارس 2018 ، عندما نشر الاتحاد الأفريقي ، بصفته "المتحدث باسم إفريقيا" ، "الموقف الأفريقي المشترك للتفاوض بشأن اتفاقية تعاون جديدة مع الاتحاد الأوروبي" (" الموقف الأفريقي المشترك") ، الذي يعلن فيه عزمه التفاوض على اتفاقية جديدة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي – بما يتجاوز إطار عمل مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بعد الاستعمار. يبدو أن تفويض الاتحاد الأوروبي بشأن مفاوضات ما بعد كوتونو في 21 يونيو 2018 يعطي دفعة إضافية لنهج القارة تجاه القارة.) لعام 2007 ، يبدو أنه قد تم دفنه بعد أن واجه مقاومة من بعض مكونات الاتحاد الأفريقي. في غضون ذلك ، تجلت الإدانات الخاصة بمراجعة وتحديث SCAU بوضوح في المناقشات حول مستقبل الشراكة الأوروبية الأفريقية. في عدة مناسبات خلال السنوات القليلة الماضية ، تم الاعتراف بأن هذا الإعلان السياسي

[1] **Uri Dadush and Yana Myachenkova** . Assessing the European Union's North Africa trade agreements,Policy Contribution Issue n°22 | November 2018 .P02

[2] **Nezha Alaoui M'Hammdi , Larabi Jaidi et Ivan Martin** ,(2020) Le Partenariat Afrique-Europe : Quel renouveau dans l'après-Covid-19 ? ,Policy Paper PP 20-19 - Policy Center for the New South, 2020 ,P6 available/https://www.academia.edu/43766906/_2020_le_partenariat_afrique_europe_quel_renouveau_dans_l_apr%c3%a8s_covid_19_

يحتاج إلى نفس آخر ، فالشريكان لديهما تحديات مشتركة ولكن المصالح ليست دائمًا متقاربة أو حتى متضاربة. تواجه أوروبا وأفريقيا تحديات متداخلة ، لكن هذه التحديات لا تعبر دائمًا عن المصالح المشتركة (مثال: الهجرة). قدمت الإستراتيجية المشتركة إطارًا تم من خلاله تنفيذ العديد من المبادرات ، لكن تكرار الموضوعات لا يعني تقدمًا حقيقيًا في معالجة نقاط الاختلاف أو تطوير موارد الطرفين من أجل المصلحة المشتركة وحتى أقل من ذلك لترويج لأشكال جديدة من التعاون.

ثالثا: الديناميكية الأوروبية الجديدة للشراكة مع إفريقيا:[1]

أكدت المفوضية الأوروبية الجديدة ، التي تولت السلطة في (نوفمبر) 2019 ، بوضوح على طموحها لإخراج أوروبا من الأوساخ السياسية من خلال منحها نفوذًا جيوسياسيًا يتوافق مع قوتها التجارية والاقتصادية والمالية.

ويعتبر مشروع الصفقة الخضراء: مشروع أوروبي سيؤثر على الشراكة، يتمثل أحد عوامل هذا الطموح في نشر "استراتيجية صناعية" في مواجهة المنافسين الأجانب ، لا سيما في القطاع الرقمي من خلال اعتماد مشروع كبير: "الصفقة الخضراء" التي تشكل استراتيجية النمو الجديدة لأوروبا وخارطة الطريق لاقتصاد مزدهر وقادر على الصمود على طريق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. تحدد "الصفقة الخضراء لأوروبا كلاً من استراتيجية النمو الجديدة للاتحاد الأوروبي والتدابير التي يجب اتخاذها لجعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً بحلول عام 2050". أبعد من طموح المناخ ، إن الصفقة الخضراء مدعوة لحشد جميع القوى في أوروبا – السلطات العامة والشركات والشركاء الاجتماعيين والجمعيات والجامعات – للعمل ودعم تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

وسوف تتخلل الصفقة الخضراء العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا ، لأن يستمد الاتحاد الأوروبي من هذا "النموذج" الخطوط الجديدة لسياسة التعاون الدولي ، واستجابة للحقائق الجديدة والمتغيرة ، تؤكد سياسة التعاون الجديدة على التحول البيئي والتحول الرقمي ، اللذين يشكلان المجالات المستهدفة الرئيسية للتعاون المستقبلي. تم تعريف الصفقة الخضراء على أنها ميثاق سيكون له ميزة "كونه مشروعًا ليس فقط لأوروبا ، ولكن أيضًا لأوروبا في العالم" ، وهو ميثاق "يلزم شركاء أوروبا ، وخاصة إفريقيا ، في الشراكه ".

[1] **Nezha Alaoui M'Hammdi , Larabi Jaidi et Ivan Martin** ,(2020) Le Partenariat Afrique-Europe : Quel renouveau dans l'après-Covid-19 ? ,Policy Paper PP 20-19 - Policy Center for the New South, 2020 ,P/P 7/8 available/https://www.academia.edu/43766906/_2020_le_partenariat_afrique_europe_quel_renouveau_dans_l_apr%c3%a8s_covid_19_

وفي حين فشلت عملية إعادة التفاوض على اتفاقية كوتونو واتفاقيات الشراكة الاقتصادية ذات الصلة ، والتي توفر غطاءًا قانونيًا للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا جنوب الصحراء. والتي انتهت صلاحيتها في فبراير 2020. العرض الأوروبي الجديد الذي يستهدف إفريقيا مشبع بقوة بالموضوعات الهيكلية للصفقة الخضراء. وقد أتت الاتصالات المشتركة للمفوضية والممثل السامي "نحو استراتيجية عالمية مع إفريقيا" لتعريف أوروبا الجديدة استراتيجية لأفريقيا؛ يضع أفكارًا لتكثيف التعاون في جميع جوانب الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ؛ يقترح إطارا عالميا للشراكة المستقبلية ، لتمكين الطرفين من تحقيق أهدافهما المشتركة ومواجهة التحديات العالمية.

ويقترح الاتحاد الأوروبي تطوير استراتيجيته الشاملة مع إفريقيا حول خمسة مجالات للشراكة:

- شراكة من أجل التحول البيئي والوصول إلى الطاقة ؛
- شراكة للتحول الرقمي ؛
- شراكة من أجل النمو المستدام والوظائف ؛
- شراكة من أجل السلام والأمن والعدالة ؛
- وشراكة من أجل التنقل والهجرة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة هذا الفصل استنتجنا أن منطقة شمال إفريقيا تزخر بموارد طبيعية ومالية وخصائص سياحية تؤهلها لتكون في مراتب متقدمة للمناطق الأكثر استقطابا للسياح وتجعل منها في المستقبل مقصدا عالميا رائدا إذا ما تم استغلالها من طرف دول المنطقة كما أنها تملك كل المؤهلات الجغرافية لذلك كقربها من القارة الأوربية وإحاطتها بالسواحل البحرية وتعتبر كذلك نقطة عبور بين أوربا وإفريقيا وكذلك نقطة عبور بين أوربا واسيا عن طريق مصر . بالإضافة إلى ذلك توجد علاقات وطيدة بين الاتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا كالعلاقات التجارية المبرمة بين الطرفين وكذلك أهم العلاقات السياسية بين الطرفين متعلقة خصوصا ب الاتفاقات المبرمة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوربية.

الفصل الثاني:

واقع التدفقات المالية الدولية وأثارها على الاقتصاد العالمي.

تمهيد:

في وقت أشارت فيه منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في تق اريرها لسنة 2015 ، إلى انخفاض محسوس للاستثمارات المباشرة باتجاه إفريقيا و أن التراجع في منطقة شمال إفريقيا، شمل الجزائر وليبيا، وتونس مقابل تحسّن في مصر والمغرب، ورغم تسجيل الجزائر عددا من المشاريع، إلا أنها متواضعة مقارنة بالمشاريع المسجّلة في دول الجوار.

حيث أن الهدف من دراسة هذا الفصل هو التعرف إلى ماهية التدفقات المالية وأنواعها وخريطة توزيعها عبر مختلف الأقاليم والمناطق العالمية ومن ضمنها منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الاتحاد الأوربي.

وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل من خلال الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: **مفاهيم أساسية حول التدفقات المالية**.

المبحث الثاني: **أثار التدفقات المالية على الاقتصاد وتوجهاتها بين الدول**.

المبحث الثالث: **واقع التدفقات المالية الداخلة والخارجة بين الدول**.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدفقات المالية.

إن التدفقات الدولية لرأس المال وتحركاتها عبر العالم بأشكالها المختلفة والمتنوعة هي التي تشكل جميعها النظام الاقتصادي العالمي.

ومن خلال هذا المبحث سيمكننا التعرف على ماهية التدفقات المالية من خلال المطلب الأول ثم التطرق إلى أشكال وأنواع تلك التدفقات المالية من خلال المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الأول: ماهية التدفقات المالية الدولية.

إن توزع رؤوس الأموال بشكل غير متساوي بين الدول والأقاليم يدعو نظام النقد الدولي إلى العمل على تقليل وتذليل تلك التفاوتات و المقصود هنا برأس المال لا يقتصر فقط على رأس المال الإنتاجي بل يتعداه إلى بقية الأصول كالسندات المالية و الأسهم إضافة إلى الأصول العينية وانطلاقا من ذلك يمكننا التطرق إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم التدفقات المالية الدولية.

إن رأس المال هو أحد الأركان الأساسية الذي يمكننا استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وللتعمق من اجل معرفة هذه التدفقات المالية وماهيتها الاقتصادية يمكننا عرض العناصر التالية فيمايلي:

1.تعريف التدفقات المالية:

– تشير تدفقات رأس المال إلى حركة الأموال لغرض الاستثمار أو التجارة أو الإنتاج التجاري، بما في ذلك تدفق رأس المال داخل الشركات في شكل رأس مال استثماري والإنفاق الرأسمالي على العمليات والبحث والتطوير وعلى نطاق أوسع، توجه الحكومة تدفقات رأس المال من إيرادات الضرائب إلى البرامج والعمليات من خلال التجارة مع الدول والعملات الأخرى حيث يقوم المستثمرون الأفراد بتوجيه المدخرات ورأس المال الاستثماري إلى أوراق مالية، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المشتركة.[1]

– تعرف التدفقات المالية على أنها اكتساب وتصرف الأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية من قبل مؤسسات القطاع العام في بلد ما، والشكل المهيمن للتدفقات المالية هو شراء أو الحصول على احتياطيات النقد الأجنبي، ومع ذلك يعد اقتراض القطاع العام بالعملات الأجنبية بمثابة تدفق رسمي

[1] **James Chen** على موقع investopedia بتصرف اطلع عليه بتاريخ 2019/06/22 على الرابط :
https://www.investopedia.com/terms/c/capital-flows.asp

سلبي، كما تعد مشتريات الأصول الأجنبية من صناديق الثروة السيادية (SWF) بمثابة التدفقات المالية الرسمية والسياحة تعد احد التدفقات المالية للنقد الأجنبي.[1]

– كما تعرف التدفقات المالية على أنها شروط الائتمان وجداول الدفع والشحنة وهذا تعريف واسع النطاق للنقود. ومع ذلك فقد شدد البعض على أن كفاءة التدفقات النقدية يمكن زيادتها لاستكمال إستراتيجية سلسلة التوريد لا سيما في الاقتصاد العالمي المتزايد.[2]

– تدفق رؤوس الأموال بين الدول هو انتقال الحقوق المترتبة على رؤوس الأموال من فرد أو مجموعة من الأفراد معنويين أو طبيعيين أو مؤسسة خاصة أو رسمية من الدول إلى مثل ذلك في دولة أو دول أخرى، ولا يقصد بهذه الحركة تحويل سلع رأسمالية مادية معينة من بلد إلى أخر، ولو أن تحويل هذه السلع قد يكون مصاحبا لحركات رأس المال، إنما يقصد به انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى أخر، أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد المعنويين والطبيعيين، والمشروعات من بلد إلى آخر.[3]

– تعرف صافي التدفقات المالية على أنها صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحاً منها التسديدات ، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم.[4]

التعريف المستنتج:

بناء على ما سبق يمكن تعريف التدفقات المالية الدولية أنها عملية دخول وخروج الأموال بكل أشكالها سواء كانت قروض أو رؤوس أموال أو إنفاق استهلاكيا من والى الدول وتحركها داخل تلك الدول بغرض الاستهلاك أو التجارة أو الاستثمار وتمويل المشاريع بهدف تحقيق الفوائد و الأرباح أو إشباع الرغبات.

---

[1] **Tamim Bayoumi, Joseph Gagnon**, and **Christian Saborowski** Official Financial Flows, Capital Mobility, and Global Imbalances IMF Working Paper WP/14/199. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14199.pdf

2 **Suhaiza Zailani**. Effects of Information, Material and Financial Flows on Supply Chain Performance: A Study of Manufacturing Companies in Malaysia. International Journal Of Management(2012)P 29. AT https://www.researchgate.net/publication/270393536

[3] **راتول محمد و ناصف محمد،** انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على التدفقات المالية الدولية إلى الجزائر الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تبسة الجزائر،يومي 19و20 جوان 2013.

[4] **أحمد طلفاح،** التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، المعهد العربي للتخطيط/الكويت بدون سنة نشر

2.مصطلحات متعلقة بالتدفقات المالية:

يوجد بعض المصطلحات المتعلقة بالتدفقات المالية يجب إيضاحها لفهمها بشكل واضح ومفصل نسردها فيما يلي:

أ. التدفق الداخل لرأس المال:

يشير هذا المصطلح إلى امتلاك الموجودات الوطنية من قبل غير المقيمين، وأن بيع هذه الموجودات الوطنية سيأخذ صيغة تدفق رأس المال المعاكس، وبالتالي فإن صافي التدفق الداخل لرأس المال يعني التملك مطروحا منه بيع الموجودات الوطنية من قبل المقيمين. وتتباين أنواع الموجودات المذكورة التي يتضمنها ذلك التدفق تبعا للمؤسسة الناشرة للبيانات، فصندوق النقد الدولي في منشوراته " إحصائيات موازين المدفوعات " يعرف التدفق الداخل لرأس المال على أنه ذلك البند من الحسابات النقدية والرأسمالية لميزان المدفوعات والذي يتألف عادة من مفردات تقع تحت بند التحويلات الرأسمالية والذي يتضمن استثمارات مباشرة لدولة معينة، وكذلك ما يقع تحت بند استثمارات الحافظة، واستثمارات أخرى والتي تتضمن ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل وعلى شكل قروض مصرفية، وأيضا إئتمانات تجارية، وقروض من طرف صندوق النقد الدولي.[1]

ب. التدفق الخارج لرأس المال:

يشير هذا المصطلح إلى امتلاك المقيمين لموجودات أجنبية، فمبيعاتها تعرف على أنها التدفق الخارج المعاكس لرأس المال، وأن الفرق بين الاثنين يمثل صافي التدفق الخارج لرأس المال، وضمن مفاهيم صندوق النقد الدولي وإحصائياته فان التدفق الخارج لرأس المال يتألف من البنود الدائنة، والتي تكون تحت ما يسمى بتحويلات رأس المال والاستثمار المباشر في الخارج والموجودات تحت بند الاستثمار المحفظي والاستثمارات الأخرى.[2]

ج. صافي تدفق رأس المال وصافي التحويلات:

يشير صافي تدفق رأس المال إلى مجموع صافي التدفق الداخل لرأس المال مطروح منه مجموع صافي التدفق الخارج لرأس المال، ويكون موجبا عندما يزيد صافي التدفق الداخل على صافي التدفق الخارج ويكون سالبا عندما يزيد صافي التدفق الخارج على صافي التدفق الداخل، أما صافي التحويلات فيشير إلى صافي التدفق الداخل لرأس المال مطروح منه صافي المدفوعات للخارج. ويقصد بصافي المدفوعات للخارج

[1] **ناصف محمد** ، أثر سعر الفائدة على التدفقات المالية إلى دول شمال إفريقيا(حالة الجزائر مصر) مذكرة ماجستير، جامعة الشلف/ الجزائر 2014 .ص21.

[2] نفس المرجع

مدفوعات فوائد على الديون الخارجية إضافة إلى تحويلات الأرباح للخارج، ويعد صافي التحويلات مقياس خارجي لمدى قدرة الدولة على تمويل عجزها التجاري.[1]

د. التدفقات المالية الضمنية Illicit Financial Flows(IFFs) :

هي حركات غير قانونية للنقود أو رأس المال من بلد إلى آخر. تصنف(GFI)[2] هذه الحركة على أنها تدفق غير مشروع عندما يتم كسب الأموال و / أو نقلها و / أو استخدامها بطريقة غير مشروعة عبر الحدود الدولية. وهناك بعض الأمثلة على التدفقات المالية غير المشروعة:

- تجار مخدرات يستخدمون أساليب غسل الأموال القائمة على التجارة لخلط الأموال القانونية من بيع السيارات المستعملة بأموال غير مشروعة من مبيعات المخدرات.
- مستورد يستخدم التضليل التجاري للتهرب من الرسوم الجمركية أو ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الدخل.
- مسؤول عام فاسد يستخدم شركة مجهولة لتحويل الأموال الناتجة عن الفساد إلى حساب مصرفي في الولايات المتحدة .
- مهرب يحمل حقيبة نقود عبر الحدود ويودعها في بنك أجنبي.
- عضو في منظمة إرهابية يقوم بتحويل الأموال من الشرق الأوسط إلى العملاء في أوروبا.[3]

ثانيا: أسباب ظهور التدفقات الدولية لرأس المال.

لا شك من الصعوبة بتشخيص الأسباب التي تؤدي إلى التدفقات الدولية لرأس المال بشكل دائم أو مؤقت ولمعرفة أسباب التدفقات الدولية لرأس المال، إذ ينبغي توفر معلومات دقيقة ومحددة. حيث أن جزءا من رؤوس الأموال المتدفقة تكون تلقائية أي لا علاقة لها بحالة ميزان المدفوعات وهو ما ينطبق على حالة العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تعكس تدفقاتها الدولية فائض في مدخراتها مقابل استثماراتها المحلية أو استخدام الجزء الآخر لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. ويمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى التدفقات الدولية لرأس المال إلى ثلاثة أسباب رئيسية: [4]

---

[1] **ناصف محمد** ،مرجع سابق

[2] النزاهة المالية العالمية (GFI: Global Financial Integrity) : هي مؤسسة فكرية مقرها واشنطن العاصمة ، وتنتج تحليلات عالية المستوى للتدفقات المالية غير المشروعة ، وتقدم المشورة لحكومات البلدان النامية بشأن حلول السياسات الفعالة ، وتشجع تدابير الشفافية العملية في النظام المالي الدولي كوسيلة لتحقيق التنمية والأمن عالميا.

[3] **Global Financial Integrity**, Illicit Financial Flows to and from 148 Developing Countries: 2006-2015 , January 2019 . P09

[4] ناصف محمد مرجع سابق

1. **الزيادة المستقلة في دالة الطلب على النقود المحلية:** حيث يمكن أن تؤدي الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود لغرض جلب رأس المال الأجنبي القصير الأجل.
2. **الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي** : وعادة يسمى على هذين السببين بعوامل السحب، حيث أن قرار الاستثمار يقوم على أساس المقارنة بين الكلفة المحققة للمشروع المقترح، وغالبا ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال حيث تتأثر حركة رأس المال الأجنبي الخاص بدافع الربح، وبالتالي تؤدي إلى ثبات العوامل الأخرى وبذلك ينجذب رأس المال الخاص إلى الدول التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبيا.[1]

3. عوامل خارجية:

مثل انخفاض أسعار الفائدة الدولية، ويسمى بعوامل الدفع وتشمل مايلي:

- ✓ **الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية** : وتحدث هذا الاختلافات نتيجة انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوفر فيها رأس المال (فائض) إلى الدول التي تعاني من قلة في رأس المال (عجز)، وعادة من خلال هذه الاختلافات ترتفع أسعار الفائدة العالمية.
- ✓ **أسعار الأصول:** نتيجة قيام الدول التي تنظم أسواق مالية متقدمة، لذلك يمكن استخدام الأسعار النسبية في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال خاصة.
- ✓ **بيانات ميزان المدفوعات:** تحدث غالبا عند وجود عجز في ميزان المدفوعات في أي بلد لذا يتطلب تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل.[2]

ثالثا:أصناف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال:

يتم تصنيف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال إلى أربعة أصناف الرئيسية وهي:[3]

1.رأس المال النقدي أو العيني:

إن تدفق هذا الصنف من الرأس المال العيني يجري على شكل مرحلتين، الأولى هي التدفق المؤقت والمتمثل بالعملات والتي من شانها تحقيق تراكمات رأسمالية لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وأما المرحلة الثانية فتتمثل بتحويل النقود إلى سلع وخدمات بشكل نهائي.

---

[1] ناصف محمد مرجع سابق

[2] **أحمد طلفاح**، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، المعهد العربي للتخطيط/الكويت بتصرف من الطالب ، بدون سنة نشر.

[3] **حريري عبد الغني** .أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات الدول العربية- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه/ جامعة الشلف/ الجزائر 2015 ص5 ص6

2.رأس المال الإنتاجي و التسليفي:

يقصد برأس المال الإنتاجي، بأنه التدفقات الرأسمالية التي تبحث عن فرص استثمارية أجنبية مواتية مباشرة وغير مباشرة، أما رأس المال التسليفي، فهو يتمثل بالقروض الخارجية التي يحصل عليها البلد من المصادر الخارجية المختلفة كالحكومات والأسواق.

3.رأس المال طويل الأجل وقصير الأجل:

تتضمن رؤوس الأموال طويلة الأجل بالتدفقات الرأسمالية بين الدول لمدة أكثر من سنة،أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل فهي التدفقات الرأسمالية لفترة أقل من سنة.

4.رأس المال الحكومي والخاص:

يقصد برأس المال الحكومي، أن تتولى الدولة التعامل بشكليه الإنتاجي أو التسليفي في حالة القروض الخارجية،أما رأس المال الخاص فهو الذي تقوم به المؤسسات الخاصة كالبنوك والشركات.

المطلب الثاني: الأشكال الأساسية للتدفقات المالية.

عادة ما تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وفق عدة أشكال أهمها : القروض الأجنبية و المساعدات والمنح الدولية الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وفقا لمايلي:

أولا: القروض الخارجية:

تتداول العديد من المصطلحات في نفس المضمون وهي :القروض الدولية، القروض الخارجية، الدين الخارجي.[1]

1. تعريف القروض الخارجية:

القروض الخارجية هي عبارة عن اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها(فوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض.[2]

2.مصادر القروض الأجنبية:

تشمل القروض الرسمية المقدمة من طرف حكومات ووكالات رسمية والقروض الخاصة التي تقدمها مصادر خاصة أو غير رسمية.

أ.القروض الرسمية :وبدورها تأخذ شكلين رئيسيين هما:

---

[1] **علي عيشاوي**.محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.مصدر سابق ص 78

[2] **عرفات تقي الحسني**، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ISBN/ISSN/EAN 978-995-7020-2-26 /2002.ص29

– **القروض الثنائية** :يتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض و حكومة القطر المانح للقرض بشكل رسمي من خلال اتفاقيات و مفاوضات بين الحكومتين و عادة ما تتدخل الاعتبارات السياسية في تقديمها.

– **قروض متعددة الأطراف** :تشمل القروض و الاعتمادات التي تقدمها المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية، تشكل المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية مثل :مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق التنمية الأوروبي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ، صندوق النقد العربي، وغيرها.

ب - القروض الخاصة :يتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض ومؤسسات خاصة، وقد تكون هذه القروض مضمونة السداد بوساطة المؤسسات العامة كالحكومات و المؤسسات الرسمية، أو قد تكون القروض الخاصة غير مضمونة، وتأخذ شكلين رئيسيين هما :

- ✓ **قروض المصدرين** : وهي قروض تقدمها الشركات و كبار المصدرين لتوريد السلع و الخدمات إلى الأقطار المدينة بشرط أن تكون مضمونة من طرف الحكومات، و تتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة في الأسواق المالية العائدة للبلد المانح.
- ✓ **قروض البنوك التجارية** : وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة النقد الأجنبي في الدولة المقترضة، و تتميز بقصر آجالها و تتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة السائدة في البلد المانح كما تعتمد على أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض قصير الأجل، فهي عادة ما تكون مرتفعة .

ثانيا: المساعدات والمنح الدولية:

وهي رابع شكل من الأشكال الأساسية للتدفقات المالية ويمكن توضيح مفهومها فيمايلي:[1]

1.تعريف المساعدات والمنح الدولية:

هي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية وخاصة الدول غير النفطية، والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية، نظرا للمشاكل العديدة التي تواجهها كالتذبذب في التصدير والقيود التي تفرض عليها خاصة من طرف الدول المتقدمة.

[1] **حريري عبد الغني** .أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات الدول العربية- حالة الجزائر- مصدر سابق ص17 ص18

– المساعدات هي تحويل الموارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة إليها، تكون على شكل نقدي، متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو شكل عيني تتمثل في خبرات فنية أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية. وتتميز المساعدات والمنح بخاصيتين هما:

✓أهدافها يجب أن تكون غير تجارية من وجهة نظر المانحين.

✓يجب أن تتصف بشروط تفضيلية، كأن تكون معدلات الفائدة وفترة إعادة مدفوعات رأس المال المقترض أسهل من الأشكال التجارية.

إذا المعونات الأجنبية هي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية ووفقا لظروف السوق وبذلك فهي تتضمن كافة المنح العينية والنقدية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي أو التي تتضمن تحويل الموارد من الدول المتقدمة والدول الغنية إلى الدول الأقل نموا بهدف تحقيق التنمية وتعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وهناك مصدران للمساعدات الإنمائية الرسمية هما:

✓ ثنائية الجانب وتتم بين حكومتين أو أجهزة تابعة لهما.

✓ متعددة الأطراف أي عن طريق المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة أو مؤسسات التمويل الإقليمية.

2.أشكال تدفق المساعدات والمنح الدولية:

هناك عدة أشكال للمساعدات والمنح الأجنبية الرسمية نذكر منها:[1]

أ –المساعدات الثنائية :وتكون من دولة مانحة إلى دولة متلقية (الدول السائرة في طريق النمو غير النفطية عادة)في شكل اتفاقية ثنائية، تتضمن قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وفنية، ويعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والعسكرية.

ب – المساعدات متعددة الأطراف :تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول السائرة في طريق النمو، ومن أهم هذه المؤسسات المانحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وترتبط المساعدات الثنائية بالاعتبارات الإنسانية أكثر، كما تتميز المؤسسات متعددة الأطراف بقدرة أكبر من الحكومات في تحليل البيئة الاستثمارية للدول المتلقية ومن ثم توجيه المساعدات، وتأخذ هذه المساعدات شكل مساعدات رأسمالية ومساعدات فنية.

[1] **علي عيشاوي**.محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.مصدر سابق ص 81

ثالثا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار الحافظة).[1]

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو استثمارات الحافظة وهي شكل جديد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يمكن التعرف عليها من خلال مايلي:

1.تعريف استثمار الحافظة: [2]

– يقصد باستثمارات المحفظة المالية تلك الاستثمارات المالية التي تظهر في شكل شراء أسهم أو سندات لشركات خارج الحدود الوطنية وأذونات أو عملة الدولة المضيفة ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات التي تتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار.

– وبعبارة أخرى يقصد بالاستثمار في المحفظة المالية أو ما يسمى بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، كل استثمار في الأصول و الأوراق المالية في أسواق المال العالمية،وينطوي هذا النوع من الاستثمار على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في بلد ما بشراء أسهم الشركات القائمة في بلد آخر،كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول النامية،ولا يعطي مثل هذا النوع من الاستثمارات من الحق للمستثمرين إلا ما يجنيه أي مساهم عادي من مساهمته ضمن شركات مساهمة. وفي ظل هذا النوع من الاستثمار لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أو كل مشروع الاستثمار وفي بعض الأحيان لا يكون المستثمر الأجنبي متحكما إلا جزئيا في إدارة وتنظيم المشروع.

– وعموما فإن هذا المصدر للتمويل يتجه إلى البلدان التي تتوفر بها أسواق مالية متطورة نسبيا وأغلب الأسواق المالية الدولية الكبرى تقع في الدول المتقدمة نظرا لتوفرها على الشروط الضرورية لقيام سوق مالي قوي وأهم هذه الشروط هي:

- ✓ المستوى العالي من التطور الاقتصادي.
- ✓ المشاركة الفعالة والواسعة في التجارة الدولية.
- ✓ وفرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المتخصصة في إجراء العمليات المالية بكفاءة.
- ✓ عدم فرض قيود نقدية على المعاملات.

فإصدار أوراق مالية قابلة للتداول وحاملة للفائدة وفق قاعدة قانونية يعتبر إحدى الأشكال الأكثر تقدما للتمويل. و لسوق السندات الوطنية تراث عريق في غالبية البلدان الصناعية، وبسرعة لم يقتصر الوصول

---

[1] **نادية العقون**، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات(دراسة حالة الجزائر2000/1990) مذكرة ماجستير.جامعة بسكرة /الجزائر2004.ص25

[2] **علي عيشاوي**.محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. مصدر سابق ص 67

إلى الادخار المحلي على المقترضين المحليين بل شمل ذلك مقترضين أجانب.حيث أن تدويل تدفقات رأس المال ساهم في انتقال الأموال المقرضة من مراكز مالية إلى مراكز مالية أخرى مضاعفة بذلك نقاط العبور إلى أسواق رأس المال ومؤمنة بعدا دوليا للتمويل بواسطة السندات.

– ومن خلال ماسبق فإن الغرض من استثمار الحافظة هو كسب عائد عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية دون أي غرض للاستيلاء على قوة التصويت في الشركة التي تشتري أسهمها. وتشمل تدفقات المحفظة كلاً من استثمارات السندات والأسهم ويمكن لمستثمري المحافظ بيع أسهمهم أو سنداتهم دون صعوبة وبسرعة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعادة ما يُنظر إلى هذه التدفقات على أنها الأكثر سخونة من بين الأنواع الرئيسية العديدة لتدفقات رأس المال. كما أن تدفقات الحافظة أكثر عرضة لمشاكل المعلومات والى ما يعرف بسلوك القطيع.

2.أشكال تدفق استثمارات الحافظة:

كما سبق وأشرنا فإنه يمكن التفريق بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المحفظي وإضافة إلى الأشكال المشهورة لتدفق استثمارات المحفظة وهي :(**الأسهم والسندات والمشتقات المالية**) فيوجد هناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي لا تتضمن القدرة على الإشراف والمراقبة وبالتالي لا يمكن تصنيفها كاستثمار أجنبي مباشر، كما أنها لا تتضمن استثمار في سوق الأوراق المالية وبالتالي لا يمكن تصنيفها كاستثمار محفظي، ومن أمثلتها عقود الترخيص، المفتاح في اليد، وهو ما أصبح يعرف بالاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال، فهذه الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي تسمح للشركات متعددة الجنسية بالولوج إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة القائمة على إمداد الشركات المحلية في الدولة المضيفة بالأصول الملموسة وغير الملموسة مع احتفاظ الشركات المحلية بالملكية الكاملة للمشروع.

أ– عقد الترخيص :هي اتفاقيات يتم بموجبها قيام شركة أجنبية بمنح تراخيص إلى شركة محلية قصد استعمال تكنولوجياتها الخاصة بإنتاج معين، على أن تأخذ الشركة صاحبة الترخيص حصة من أرباح المشروع الاستثماري،إضافة لإمكانية شرائها للمواد الأولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسويق بالمنتج .[1]

ب- عقد الامتياز :هو عقد يشبه الترخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها اسم مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجيا

[1] **علي عيشاوي** نفس المرجع

استخدامها في توزيع منتجات و/أو تقديم خدمات،إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب لممنوح الامتياز ومساعدته في كل ما يعينه على ممارسة النشاط موضوع العقد[1].

ج-عقد الإدارة :تقوم الشركات الأجنبية أحيانا بإدارة جزء معين من أنشطة وعمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف وذلك مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد الذي يربطها مع الطرف المحلي وذلك مقابل فوائد مادية و تعد عقود الإدارة أحد أهم أشكال الإدارة الدولية للأعمال خاصة في مجال الخدمات مثل الفنادق وشركات الطيران وغيرها، حيث يترتب عن هذه العقود تحويلات هامة للعملة الصعبة[2].

د- عقود المفتاح في اليد :هي عبارة عن اتفاق بين الطرف الأجنبي (المستثمر الأجنبي) (والطرف الوطني الحكومة، المؤسسة الوطنية...الخ) مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري إلى غاية الانتهاء منه و بداية تشغيله، عندها يتم تسليمه للطرف المحلي لتشغيله والإشراف على المشروع.[3]

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر.

قد تأتي التدفقات المالية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة وتعرف كمايلي:

1.تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع،فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية للدولة المضيفة.[4]

- يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عندما تنتقل شركة إلى بلد آخر لإنتاج السلع أو الخدمات وتشارك في إدارة تلك الشركة. يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عمومًا على أنه النوع الأكثر استقرارًا من تدفقات رأس المال ، سواء خلال الأوقات العادية أو أوقات الاضطراب. يتألف الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي من الأصول الثابتة وهو شديد السيولة ويصعب بيعه أثناء الأزمات.

---

[1] **علي عيشاوي** نفس المرجع

[2] **علي عيشاوي**.مرجع سابق

[3] **علي عيشاوي** مرجع سابق

[4] **عبد السلام أبو قحف**.مقدمة في إدارة الإعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر1998،ص10 .
متاح على الرابط: https://books.google.dz/books?id=9znFQgAACAAJ

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا بشكل أكبر بتوقعات الربحية على المدى الطويل المرتبطة بأساسيات البلد بدلاً من قوى المضاربة وفروق أسعار الفائدة. وهنا نقول انه حدث تدفق الأموال عندما يقوم مستثمر خارجي بالاستثمار في الدولة. من ناحية أخرى، يحدث تدفق الأموال عندما يستثمر المستثمر المحلي في الخارج. وعلى الرغم من أن معظم المتغيرات الأساسية التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتغير عادة بشكل مفاجئ خلال الأوقات العادية ، إلا أن التغيير المفاجئ في التصورات حول هذه الأساسيات في أي أزمة يمكن أن يعيق تدفقات الأموال هذه. يمكن للمستثمرين المباشرين إحداث أزمة من خلال تسريع تحويلات الأرباح أو خفض التزامات الشركات التابعة تجاه الشركات الأم.[1]

– ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صندوق النقد الدولي على أنه ذلك النوع الاستثماري الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه العملية على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[2]

– يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال في شكلها المادي أو النقدي من دولة إلى دولة أخرى، من خلال قيام مستثمر ب:

- إنشاء شركة جديدة أو فروع لشركته في دولة غير دولة إقامته.
- شراء أو المساهمة بنسبة تفوق 10 ٪ من رأس مال مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر.
- إعادة استثمار الأرباح المحصلة من الاستثمار في أحدى الشكلين السابقين.
- القروض داخل الشركة وهي في العادة المبالغ المتأتية من عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين الشركة الأم والشركات المنتسبة إليها فروعها في الخارج.[3]

2.أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تجدر الإشارة في البداية أن أشكال الاستثمار الأجنبي هي من وجهة نظر الشرك ات الأجنبية بمثابة طرق لاختراق الأسواق العالمية. والاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية والاستثمار الأجنبي يأخذ الأشكال التالية :

[1] **HEAVEN MANAGEMENT**/Types Of International Capital Flows At https://managementheaven.com/types-of-international-capital-flows/ 26/09/2020

[2] **صندوق النقد الدولي**، دليل ميزان المدفوعات ،الطبعة الخامسة، 1993 ،ص93

[3] **علي عيشاوي**.محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. مصدر سابق ،ص 54

أ. الاستثمار المشترك :

الاستثمار المشترك كما عرفه كولدي kolde "هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفـــة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ" .[1]

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية :

- ✓ أنـــه عبارة عن اتفاقية طويلة الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف،هذا الاتفاق يكون بين طرفيـــن استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي .
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .
- ✓ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .
- ✓ طرفا الإستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الإستثمار من خلال :
  - المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجية
  - أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل أو التكنولوجية.
  - أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.
- ✓ حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك. وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقيـــة العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح . وكمثال عن هذا الاستثمار المشترك عقد الشراكة الذي تم بين مؤسسة هنكل (Henkel) والمؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD ، وبفضل هذا العقد استفادت مؤسسة هنكل من مصانع جاهزة للاستعمال بالإضافة إلى العلامة التجارية المحلية إزيس (isis) .[2]

ب. الاستثمارات المملوكـة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبـي :

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفـــة. وهو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تتحصل عليها من هذا النوع من الاستثمارات.[3]

---

[1] **فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب**، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، مجلة أبحاث روسيكادا،جامعة سكيكدة/الجزائر،ص4

[2] **فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب** مرجع سابق

[3] نفس المرجع

ج.مشروعات أو عمليات التجميع :

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجمعيها لتصبح منتجا نهائيا . مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي .[1]

د.الشركات المتعددة الجنسيات:

إن مصطلح الشركات متعددة الجنسيات أو غير ذلك من التسميات يطرح نوعا من الإشكال، حيث يشير إلى أن هذه الشركات تملك عدة جنسيات أو أنه ليس لها أي جنسية، في حين أنها في الواقع تحتفظ بجنسية الشركة الأم ويبقى إيجاد شركة متعددة الجنسيات حقيقة نادرة، كالشركات البريطانية الهولندية (**Dentshell Vnilve Royal**) التي تأسست سنة 1907 لذا يجب التمييز بين شكلين للشركات متعددة الجنسيات :

1-الشركة متعددة الجنسية (MNC) :

وتتكون الشركات المتعددة الجنسيات من الشركة الأم الموجودة في البلد الأم وتمتلك فروع ووحدات في بلدان أخرى يتم مراقبتها وتسييرها من طرف الشركة الأم وتسمية الدولة الأم على البلد الذي تنتسب إليه الشركة، ويطلق على فروعها في الدُّول المضيفة تسمية (الفروع الأجنبية) ومن السمات المميزة للشركة متعددة الجنسية :

- وجود رأس مال مساهم متعدد الجنسيات.
- وجود مركز قيادي متعدد الجنسيات.
- تأليف الجهاز الإداري للفروع الأجنبية من كوادر تعرف الظروف المحلية.

2-الشركة عبر وطنية (TNC) :

وهي عبارة عن احتكارات وطنية في الأساس، لها موجودات (فروع) في الخارج، فالنشاط الإنتاجي والتجاري و التسويقي لهذا النوع من الشركات يتجاوز حدود الدولة الواحدة حيث أنها تمارس الاستثمار المباشر في مختلف أنحاء العالم، والجدير بالذكر أن معظم الشركات العبر وطنية نشأت نتيجة التوسع الدولي للشركات الأمريكية.

[1] نفس المرجع

تجدر الإشارة إلى أن الحدود بين هذين النوعين من الشركات العالمية متحركة جدا، مع احتمال تحول بعضها من نوع إلى أخر، وبالعكس إن غالبية الشركات العالمية المعاصرة هي شركات عابرة للأوطان.[1]

– إذا ومن خلال ما سبق نستخلص أن هناك أشكال متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن لكل شكل مزايا وأثار سلبية، وللتخفيف من هذه الآثار السلبية وتعظيم العوائد المتوقعة من وراء هذه الاستثمارات، لابد من التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية وتنظيمها.

[1] **علي عيشاوي**.محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.مصدر سابق، ص 30

المبحث الثاني: أثار التدفقات المالية على الاقتصاد وتوجهاتها بين الدول.

إن تدفق النقد الأجنبي بحجم كبير جدا يؤدي إلى مخاطر كبيرة، خاصة عندما لا يكون هناك نظام صارم في تحليل وفهم مخاطر تلك التدفقات وعادة ما تكون الفرص متاحة خاصة في الاقتصاديات الصاعدة حيث تكون الجاذبية لمعدلات النمو والحاجة للتمويل فيها مرتفعة نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية لهذه الاقتصاديات لتمويل ذلك النمو، وفي العادة فإن المخاطر وحجم التعرض لها ـــ بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية ـــ تعد عاملا أساسيا في دعم قرار الدخول أو الخروج أو تحول الظروف الاقتصادية العالمية، مما ينجم عنه مخاطر جديدة للاقتصاديات الصاعدة تتمثل في إمكانية خروج الاستثمارات كما دخلت بالسرعة نفسها ولأي سبب صغير أو كبير كان.

المطلب الأول:أثار التدفقات المالية على الاقتصاد.

ويمكن تقسيم تلك الآثار المترتبة عن التدفقات المالية إلى أثار سلبية وأخرى ايجابية فيمايلي:

أولا: الآثار الايجابية للتدفقات المالية على اقتصاديات الدول. [1]

يمكن الإشارة هنا إلى أن كلتا الدولتين سواء المصدرة للتدفقات المالية(التدفقات المالية الخارجة) أو المستقبلة لها(التدفقات المالية الداخلة) تساهم في وجود هذه الايجابيات على حد سواء وتتمثل فيما يلي:

1 - إن حركة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة تؤدي دورا كبيرا في نقل المعرفة وإحداث الوفورات الخارجية ويراها بعض الباحثين عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام الفنية المتطورة وإشراك الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها، فضلا عن إمكانية الحصول على براءات الاختراع وإدخال التحسينات التقنية الجديدة من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

2 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك مقارنة بتدفقات الديون قصيرة الأجل.

3 - وجود تسويق العديد من منتجات البلدان وخاصة الصناعية منها إلى الدول المختلفة عن طريق فتح فروع لها أو بنوك في الأخيرة.

4 - تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة تساهم في تمويل التنمية وذلك من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات والتي تعد معيارا مهما في قياس جدوى هذه الاستثمارات ،ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية.

---

[1] **ناصف محمد**، أثر سعر الفائدة على التدفقات المالية إلى دول شمال إفريقيا(حالة الجزائر مصر) مصدر سابق، ص،ص27،29 بتصرف

5 – تبين في تقارير الأمم المتحدة أن الاستثمار الأجنبي يحمل على القضاء على البطالة المقنعة واستخدام الأيدي العاملة الماهرة ونقلها إلى الصناعة التحويلية من خلال المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

6 – الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال ، هذا في حال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية وكذلك تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية بتعويضها لجزء من الواردات.

7 – تستفيد الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي من الإيرادات الضريبية نتيجة زيادة الضرائب التي تفرضها على هذا الاستثمار.

8 – إضعاف قوة الاحتكار المحلي، حيث يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط اقتصادي في صناعة ما وذلك قبل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف، ولكن بعد التدفقات الواردة من رؤوس الأموال وخاصة في شكل استثمار مباشر فإنه يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية ويستطيعون زيادة الإنتاج وخفض الأسعار في هذه الصناعة، هكذا فإن حركة رؤوس الأموال الدولية تأخذ شكلا معاديالسياسة (التروست) [1].

9 – تعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، وذلك لأن زيادة هذه التدفقات يقلل من الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامتها المشاريع الاقتصادية وتعوض بها عن النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها.

10 –تساهم في تصنيع المواد الخام المحلية، وخاصة بالدول النفطية.

11 –تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة باعتبار أن المستثمر الأجنبي يملك الحرية في اختيار المكان الجغرافي الذي يرغب في التمركز فيه سواء اتجه الاستثمار نحو المناطق الأقل أو الأكثر تطورا.

12 –التأثير في الإنتاج والتوظيف بصورة إيجابية وذلك لأن الشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة أو أنها تدرك ذلك ولكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية والفنية في حين توجد لدي المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي[2]

[1] **التروست:** هو شكل من أشكال الاحتكارات حيث توضع عدة شركات تحت إشراف مشترك أو هيئة مالية مشتركة مما يحول سلطة هذه الشركات إلى المجموعات المسيطرة على الهيئة ويتحول المالكون القدامى حسب هذا النمط التسييري إلى مساهمين ويحصلون على أرباح بموجب الأسهم التي بحوزتهم.

[2] **ناصف محمد** مرجع سابق

ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية وبذلك قد يكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل و مداخيل جديدة.

13 -كثرة القوة الشرائية للبلد وخاصة القروض مما يؤدي إلى تحسين توازن في ميزان المدفوعات.

14 -تزايد سرعة عملية التنمية الاقتصادية على الأجل البعيد، حيث يتمكن بلد يعاني من العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو دون الحاجة إلى اتخاذ الانكماشية وكما في حالة القروض الإنتاجية، إضافة إلى نقل التكنولوجية الحديثة.

15 -الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي، ومثلها الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر أو التأمين.[1]

ثانيا: الآثار السلبية للتدفقات المالية على اقتصاديات الدول.

1-المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:حينما نلقي نظرة على مكونات انسياب رؤوس الأموال الأجنبية التي اتجهت إلى البلاد النامية في عقد التسعينيات فسوف نلاحظ على الفور كيف يتعاظم وبسرعة شديدة حجم انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

أضف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي عادة ما يتجسد في شكل طاقات إنتاجية جديدة أو تملك طاقات إنتاجية قائمة خاصة إذا كان إنتاج تلك الطاقات يندمج ويتكامل مع باقي فروع الشركة في الخارج فعملية تصفية المشروع أو إغلاقه تكون صعبة وتحتاج لبعض الوقت.

هذه الحركة الواسعة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي دخولا وخروجا عبر الحدود الوطنية للدولة تتسبب في حدوث كثير من الآثار والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني.

-فعندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الأجل للداخل بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ فإنها تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي إذ غالبا ما يحدث :

-ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية،الأمر الذي يضر بالصادرات ويزيد الواردات فيزداد العجز في الميزان التجاري،ارتفاع أسعار الأصول وبالذات الأراضي والعقارات والأصول المالية وبسرعة شديدة زيادة في معدل التضخم،زيادة في الاستهلاك الداخلي.[2]

أما حينما تخرج تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ أو في شكل موجات عاتية فإنها غالبا ما تؤدي إلى:

-انخفاض سعر صرف العملة الوطنية،تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية،هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربح،تزايد العجز في ميزان المدفوعات،فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق

---

[1] **ناصف محمد** مرجع سابق

[2] **رمزي زكي** ، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، مؤسسة ابن خلدون ،الجزائر2002 ص36

المحلي،استتراف الاحتياطات الدولية للبلد وبخاصة إذا حاول البنك المركزي أن يدافع عن سعر صرف العملة الوطنية مع وجود ضغوط قوية لتدهور قيمة العملة الوطنية.

2- مخاطر تعرض البنوك للازمات :لعل أحد أهم المخاطر المتعلقة بالعولمة المالية هو تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي،سواء خلال إجراء عملية التحرير المالي المحلي أو الدولي أو بعد إتمام هذه العملية.

3-مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة: خلق نظام تعويم أسعار الصرف منذ السبعينيات والذي جاء عقب انهيار بريتن وودز البيئة المواتية للمضاربات على العملة على نطاق واسع والى حد احتراف عدد كبير من المستثمرين المؤسسين لهذه المضاربات كنشاط أساسي لهم بل والى الحد الذي أصبحت فيه أسعار صرف كثير من البلدان تتحدد بناءا على مساومات هؤلاء المضاربين.[1]

الذي أصبحت فيه أسعار صرف كثير من البلدان تتحدد بناء على مساومات هؤلاء المضاربين الـــ 10 وجاءت عمليات التحرير المالي، الحبلي والدولي، لكي تسهل نشاط المضاربات عبر إلغائها الكثير من القيود التي كانت تحد من قيام المضاربات.

فقد كان تداول العملات الأجنبية قبل ذلك خضع في غالبية المعمورة للرقابة الحكومية، أما بعد تنفيذ التحرير المالي، الداخلي والخارجي، بإعلان قابل يتالتحول للحساب الجاري ولحساب رأس المال، أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة، وحرية مطلقة، من سوق الأخر، مستخدمة في ذلك شبكات الربط الإلكتروني، بحثا عن فرص للمضاربات واقتناص الأرباح الضخمة منها والتي قد يتراوح معدلها ما بين 50 ٪ - 200٪ وارتفعت مؤشرات البورصات العالمية إلى أفاق غير مسبوقة في التاريخ وأصبحت البورصات أكثر ترابطا وتداخلا، وتسابق كبار الاقتصاديين والرياضيين على إعداد الصيغ الرياضية التي تقوم على أساسها صفقات البيع والشراء والتحول من عملة لأخرى، ومن سوق لآخر في لمح البصر وهكذا أصبحت تلك العمليات أشبه بالمقامرة المدروسة Educated Gambling على حد تعبير أحد المتعاملين في هذه المهنة.

وحسب تعبير موريس أليه، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988: " لقد أصبح العالم كازينو كبيرا توزعت موائد اللعب فيه على كل خطوط الطول والعرض"[2]

وقد عانت كثيرا من البلدان الصناعية من هجمات المضاربين الأقوياء ومن الاضطرابات النقدية التي يسببها نشاطهم المضاربي، يكفي أن نشير هنا، على سبيل المثال، إلى ما حدث في عامي 1992 و 1993

---

[1] **نديم الحق وآخرون** ،أسباب تدفق رؤوس الأموال واستجابة السياسة المناسبة إزاءه،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، مارس1997 ص4

[2] **رمزي زكي** ، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية،.مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، مؤسسة ابن خلدون ،الجزائر2002 ص44

حينما تسبب المضاربون في انهيار نظام النقد الأوربي (أزمة الإسترليني، والليرة الإيطالية، و البيزنا الاسبانية) وحققوا أرباحا ليس في إمكان قطاعات الإنتاج الحقيقي إنجازها.

والواقع، أنه في ضوء إجراءات العولمة المالية (فتح الحساب الجاري وحساب رأس المال) وفي ضوء ثبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وفي ضوء وجود ميل متنامي لزيادة حجم الدين الخارجي وارتفاع معدل خدمته، ومع توافر قدر ملائم من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي.... في ضوء ذاك كله تتهيأ الفرصة لهجمة المضاربين.

وهناك نموذجين شهرين في هذا السياق يوضحان لنا ظروف المناخ العام المشجع لهجمات المضاربين، أعني بذلك حالة المكسيك عام 1994 وحالة تايلاند وغيرها من النمور الأسيوية عام 1997.

ففي هاتين الحالتين، اندفعت في الشهور أو السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الأزمة تدفقات غير عادية لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة قصيرة الأجل، وكان من بينها قروض خارجية ضخمة مقومة بالدولار الأمريكي و مسعرة بهوامش تزيد على سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (الليور)، وكان هناك رواج غير عادي في سوق الأوراق المالية، وسوق العقارات، وزيادة كبيرة في الواردات، وهي الأمور التي شجعت كثيرا من الشركات أن تمول عملياتها من خلال إصدار أوراق مالية وقروض بالعملة الأجنبية، كما شجع هذا الرواج البنوك التجارية على الاقتراض بالدولار من الخارج.[1]

وقد أدى هذا الاقتراض الخارجي المتسارع إلى حدوث انفجار في حجم الديون الخارجية ومعدل خدمتها Debt Service Ratio في الوقت الذي تراخي فيه أداء قطاع الصادرات، مما خلق أزمة في النقد الأجنبي، وكان الشعور بهذه الأزمة وتفاقم عجز الميزان التجاري، كافيان لأن يجعلا المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق العملات الأجنبية يعتقدون أن التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية Dévaluation يلوح في الأفق.

وعلى ضوء توافر هذا الشعور وانتشاره بين المتعاملين، ومحاولة تجنب الخسائر التي ستحقق جراء التخفيض اندفع عدد كبير من المستثمرين للتخلص من أوراقهم المالية، فأدى ذلك إلى تدهور شديد في أسعارها و تحو يل حصيلة ما باعوه على نقد أج نبي، مما أحدث ضغطا واضحا على سوق الصرف الأجنبي، فانهارت أسعار العملات الوطنية إلى مستويات قياسية.

كانت نتائج هذه المضاربات بالغة القسوة على هذه البلاد، فقد أدى تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع شديد في المستوى العام للأسعار، وحدوث استنزاف واضح في الاحتياطات الدولية، وهروب واسع لرؤوس الأموال نحو الخارج وفقدان ثقة المستثمرين في هذه الأسواق.

[1] **رمضاني لعلا،** الدور الاقتصادي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية (دراسة حالة دول شرق أسيا) جامعة الاغواط، بدون سنة نشر، ص 171

وكل ذلك كانت له انعكاسات سلبية واضحة في الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة مع ما جاء في خضم هذه الأزمات من تنفيذ برامج صارمة لتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

4- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج: ومن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت أقسام لا بأس بها من هذه المدخرات تفضل لأسباب مختلفة، الاستثمار خارج بلادها.

والمثير للدهشة، أن ذلك يحدث في البلاد التي تعاني من اتساع فجوة مواردها المحلية و من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن.

وتذهب الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج إلى عدة مجالات، فجزء منها قد يستثمر في الأصول المالية ، وبعض منها يتجه للاستثمار في الأصول العقارية، وبعضها يذهب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وقسم منها قد يفضل إيداعه في البنوك و المؤسسات المالية.

وتكشف البيانات التاريخية المتاحة عن مفارقات مدهشة في هذا الخصوص، منها أن هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100٪ (مثل حالة فنزويلا في أوائل الثمانينيات)، وهناك دول تمثل الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبيا تتراوح ما بين 50 و 90٪من إجمالي ديونها الخارجية.[1]

هذه الظاهرة وما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات وعلى قدرة البلاد على التراكم والاستثمار وعلى خدمة ديونه الخارجية، وعلى التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية.

5- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال):

وبرز عملية تعرض البلاد لموجات من دخول الأموال القذرة عبر آليات التحرير المالي المحلي والدولي، كأحد المخاطر الجسيمة للعولمة المالية.

فعبر إلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج الأموال عر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة Money lauendry ، والمقصود بالغسيل هنا، هو محاولة إخفاء المصادر غير الشرعي ة أو غير القانونية الذي تحققت في إطاره عمليات بناء وتراكم الثروات، مثل أرباح الاتجار في المخدرات، وتهريب السلاح، والمواد المحظورة، وأعمال الدعارة، والجريمة المنظمة ، وسرقة البنوك، وأعمال المافيا ومختلف الأعمال والأنشطة المحرمة قانونيا، فعبر هذه الأنشطة تتكون ثروات خيالية، ويحاول أصحابها أن يغسلوها

[1] **رمضاني لعلا**، مرجع سابق

لإخفاء مصدرها الإجرامي بمحاولة إدخالها للنظام المصرفي والسوق المالي من خلال استثمارها مؤقتا في بعض الأدوات المالية كالأسهم و السندات والمشتقات ..... الخ.

وقد تزايد حجم الثروات التي تراكمت عبر الأنشطة غير المشروعة بشكل كبير، لذا صعب تقدير حجم الثروات غير المشروعة،حيث أن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكلي، يكفي في هذا الخصوص أن نذكر الآثار التالية :

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- تشجيع التهرب من الخضوع للقوانين.
- تشجيع انتشار الجريمة.
- إضعاف الثقة في السوق المالي المحلي.
- انحراف و تشجيع المستثمرين إلى الأنشطة المحرمة ذات الأرباح العالية مما يؤثر ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني.[1]

[1] **رمضاني لعلا**، مرجع سابق

المطلب الثاني: التوجهات العالمية للتدفقات المالية بين الدول.

في هذا المطلب سنقوم بالتعرف على التوجهات العامة للتدفقات المالية عبر مناطق العالم فيمايلي:

أولا: العلاقة بين التدفقات المالية ومراكز الأصول والخصوم المالية.

العلاقة بين التدفقات المالية والمراكز المالية هي علاقة تكامل، بمعنى أن جميع التغيرات التي تحدث في المراكز بين نقطتين زمنيتين تفسرها بالكامل التدفقات المقيَّدة. وتصنف مراكز وتدفقات الأصول والخصوم المالية في مجموعات حسب تصنيف وظائفها وأدواتها ونوضح الفرق بينهما في الجدول(2-01):

الجدول(2-01): الفرق بين التدفقات المالية والمراكز المالية

التدفقات المالية	المراكز المالية
– تشير التدفقات إلى الأعمال الاقتصادية وآثار الأحداث خلال فترة محاسبية معينة. – تُقيَّد التدفقات الدولية في الحسابات بوصفها: ✓ معاملات(ميزان المدفوعات) و ✓ تدفقات أخرى(تغيرات أخرى في حساب الأصول المالية والخصوم	– تشير المراكز إلى مستوى معين من الأصول والخصوم في وقت محدد. – تُقيَّد مراكز الأصول المالية والخصوم الخارجية في وضع الاستثمار الدولي.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات FMI 2014

1.طبيعة المعاملات غير المالية:

تصنف المعاملات غير المالية عادة في مجموعات وفقا لطبيعتها وخصائصها حيث أن:

– **تعرف المعاملة غير المالية** : على أنها تفاعل بين وحدتين مؤسسيتين وفقا لاتفاق متبادل أو بحكم القانون وتنطوي على مبادلة قيمة بقيمة أو تحويل..ويشتمل هذا التعريف على:

✓ الأعمال التي تجرى داخل الوحدة المؤسسية والأصلح من الوجهة التحليلية معالجتها وقيدها بصورة منفصلة كمعاملات، مما يرجع غالباً لأن الوحدة تعمل في اقتصادين مختلفتين، كأن يعمل أحد أجزائها كفرع غير مقيم.

✓ التحويلات بلا مقابل، من خلال تحديد التحويلات باعتبارها التدفق المناظر للقيمة الاقتصادية المقدَّمة والمعاملات المقيَّدة في الحسابات الدولية هي معاملات تجري بين وحدتين مؤسسيتين، تكون

إحداهما مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات والأخرى غير مقيمة فيه،وهو ما يمثل تغيرا في الملكية الاقتصادية بين الوحدات.

– **التدفقات الأخرى** : هي تغيرات في حجم الأصول أوال خصوم أو في قيمتها أو تصنيفها ولا تكون ناتجة عن معاملة بين مقيم وغير مقيم وتغطي التدفقات الأخرى نوعين رئيسيين هما:

- ✓ التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، مما يعكس دخول أصول جديدة في الميزانيات العمومية وخروج أصول وخصوم قائمة من الميزانيات العمومية لا تكون ناشئة عن تفاعلات متفق عليها بين الوحدات المؤسسية أي المعاملات.
- ✓ عمليات إعادة تقييم(مكاسب وخسائر الحيازة)لأحد الأصول أو الخصوم الناشئة من التغيرات في أسعار الصرف أو من التغيرات الأخرى في الأسعار[1].

ثانيا: اتجاهات تدفق رؤوس الأموال العالمية.

بعد ارتفاعها إلى مستويات غير مسبوقة عام 2007 وحتى منتصف عام 2008 ، توقفت تدفقات رأس المال الخاص نحو البلدان النامية فجأة ثم عكست اتجاهها هربًا إلى البلدان الرئيسية للتمويل العالمي التي كانت مركز الزلزال من الأزمة المالية العالمية، وشهدت معظم العملات تقلبات ضخمة في أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، حيث تعمل كعملة احتياطية رئيسية في العالم (الشكل2-01).[2]

[1] **صندوق النقد الدولي** ، مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي/ وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. واشنطن 2014، ص3

[2] UNCTAD(2011) secretariat calculations based on IMF, WEO October 2011

الشكل(2-01): صافي تدفقات رأس المال الخاص نحو الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (1980–2010)

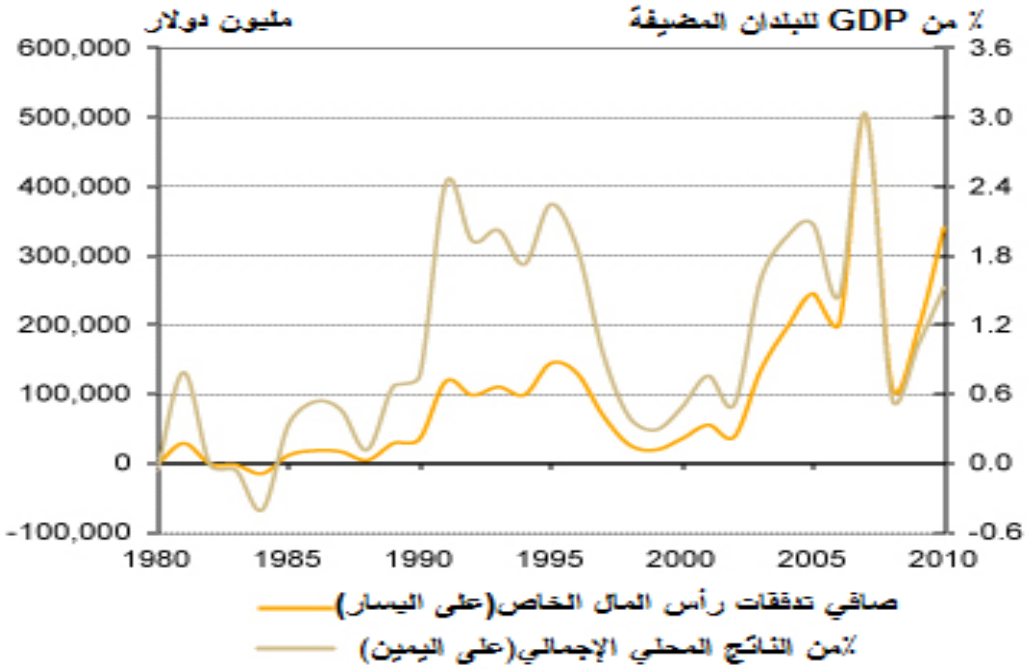

المصدر:

UNCTAD(2011) secretariat calculations based on IMF, WEO October 2011

بدأ الانتعاش المؤقت في ربيع عام 2009 في ظل استمرار سياسات الدعم الضخم من البنوك المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة، لكن التقلب بقي عند مستويات مرتفعة وظهرت ضغوط جديدة ابتداءً من شتاء 2010 وهي تتركز في الدول الأوروبية التي تشترك في اليورو كعملة لها، وشهدت البلدان النامية طفرة أخرى في تدفقات رأس المال بعد منتصف عام 2009 تلاه انعكاس آخر في عام 2011 مع تفاقم أزمة الديون الأوروبية، و عكست التقلبات المتذبذبة في أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي على نطاق واسع تدفقات المد والجزر لرأس المال الخاص، ولا يزال التمويل العالمي في حالة من الاضطراب.[1]

[1] UNCTAD(2011) secretariat calculations based on IMF, WEO October 2011

الشكل(2-02): نسبة دوران سوق الصرف الأجنبي مقسومة على قيمة صادرات البضائع للفترة (1989-2010)

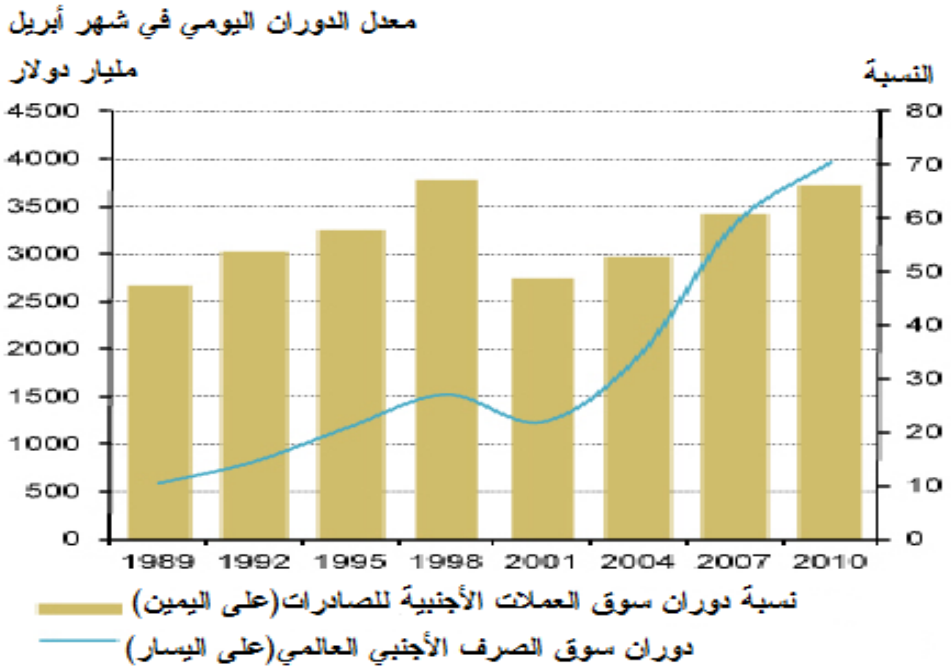

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on IMF, *DOTS* and BIS, *Triennial Central Bank Survey*

سارت العولمة المالية بوتيرة أسرع من العولمة التجارية خلال العقود القليلة الماضية وفي حين أن الاقتصادات المتقدمة لا تزال الأكثر تكاملاً من الناحية المالية ، فإن المزيد من البلدان النامية قد تحررت وفتحت جزئياً أنظمتها المالية حيث في أوائل التسعينيات ، وصلت تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في موجتين قويتين. و قدمت أزمات الأسواق الناشئة في أواخر التسعينيات والأزمة العالمية في الفترة 2008-2009 نقاط الانهيار الرئيسية التي شهدت انعكاسات حادة وبغض النظر عن الأزمات ، توفر السياسة النقدية ودورة الأعمال في البلدان المتقدمة الرائدة القوة الدافعة الرئيسية الأخرى لتدفقات رأس المال العالمية التي تشمل العالم النامي.[1]

[1] UNCTAD(2011) secretariat calculations based on IMF, WEO October 2011

ثالثا: التحركات الدولية لرؤوس الأموال.

تعني تحركات أموال إحدى الدول إلى دولة أخرى بهدف شراء الأصول من الدولة الثانية حيث تشمل هذه الأصول السندات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بالإضافة إلى الأسهم والأصول المادية من الآلات والعقارات كما هو موضح في الشكلين التاليين:

الشكل(2-03): تطور تحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال عبر العالم لسنة 1997

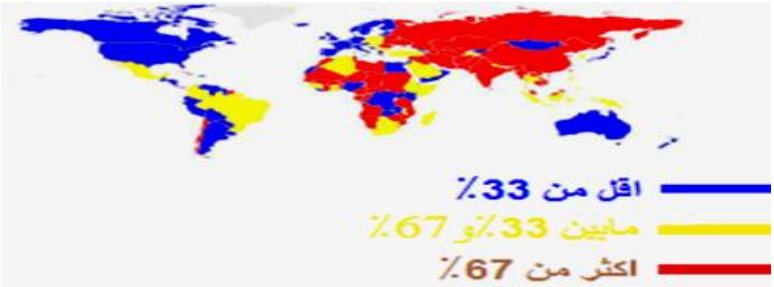

Source: International Monetary Fond ,liberalizing capital flows and managing outflows 2012

الشكل(2-04): تطور تحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال عبر العالم لسنة 2010.

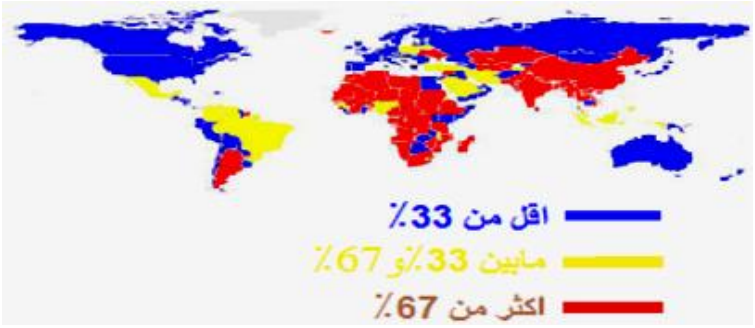

Source: International Monetary Fond ,liberalizing capital flows and managing outflows 2012

الجدير بالذكر هنا أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي و لم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة **الاقتصاد الرمزي**، وان الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الوحيد من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي ويعود سبب ذلك لامتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عملية تحرك هذه التدفقات المالية كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه السياسات منذ أن أصيب ميزانها التجاري بالعجز سنة 1972 والى غاية الوقت الحالي.

ويمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية.أي أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية للتنمية حيث كان الاستثمار المباشر ينمو بسرعة في السنوات من 1993 إلى 1998 أسرع بكثير من التجارة الدولية، حيث أن ما يقرب من 84٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي دخلت إلى الدول النامية على شكل استثمارات مباشرة سنة 2006 كما بلغ مجموع التدفقات المالية إلى البلدان النامية مستويات قياسية وصلت إلى 650 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة قدرها 20٪ تقريبا عن سنة 2005 ويظهر بأن الجزء الأكبر من هذه الزيادة يرجع إلى التدفقات الخاصة لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصل إلى 315 مليار دولار وبلغت تحويلات المهاجرين 220 مليار والمساعدة الإنمائية الرسمية حوالي 105 مليار دولار وبهذا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أثر كبير إذا تدفق على كيانات اقتصادية يوجد بينها تكامل إقليمي اقتصادي حيث من الممكن أن يساعد في عملية تنويع هذه الاقتصاديات. [1]

[1] **معاوية أحمد حسين** ،الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، سنة 2014 ص 106

المبحث الثالث:واقع التدفقات المالية الداخلة والخارجة بين الدول.

في هذا المبحث سنقوم بعرض المعطيات والأرقام الخاصة بالتدفقات المالية وبشكل خاص المعطيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وانتشاره في كل مناطق العالم هذا في المطلب ال ثاني أما في المطلب الأول فسنعرض فيه التدفقات المالية بمختلف أنواعها وانتشارها في مناطق العالم المختلفة.

المطلب الأول: عرض للتدفقات المالية الداخلة والخارجة بمناطق العالم.

في هذا المطلب سنعرض جداول متعلقة بالتدفقات المالية الداخلة والتدفقات المالية الخارجة حسب كل منطقة من المناطق والتكتلات الموجودة بأنحاء العالم فيمايلي:

أولا: التدفقات المالية الداخلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA):

ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قوية حتى في ظل تشديد الأوضاع المالية العالمية خلال الفترة 2014 -2016 وقد ساعدت هذه التدفقات في تمويل عجز الحساب الجاري وعجز المالية العامة، مما أتاح زيادة التدرج في تنفيذ التصحيحات على مستوى السياسات .ومع زيادة اندماج المنطقة في الأسواق المالية العالمية، تضاعفت تقريبا تدفقات الحافظة والتدفقات المصرفية على مدار العقد الماضي، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار النصف تقريبا نتيجة ضعف الأسس الاقتصادية.

ويتعين على الحكومات الاستفادة من منافع التدفقات الرأسمالية الوافدة، مع التخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسواق المالية العالمية، لا سيما الشعور السائد في الأسواق العالمية تجاه المخاطر والذي يمثل مصدر حساسية مضاعفة بالنسبة للمنطقة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. ويعني ذلك ضرورة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيف القيود وتشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى القريب وزيادة مستويات النمو الممكن على المدى المتوسط . ويمكن المساعدة في احتواء المخاطر الناتجة عن تقلبات التدفقات الرأسمالية من خلال ضمان استدامة المالية العامة، والاستفادة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية، والسماح بزيادة مرونة أسعار الصرف حيثما كان ذلك ملائما .ولا يزال تعميق الأسواق المالية المحلية وتطويرها، لا سيما من خلال تعزيز الأطر القانونية، من أهم الأولويات.[1]

[1] **صندوق النقد الدولي**،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2019. ص25

الشكل(2–05): صافي التدفقات المالية الداخلة والخارجة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان(MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى(CCA) للفترة (2000-2018)

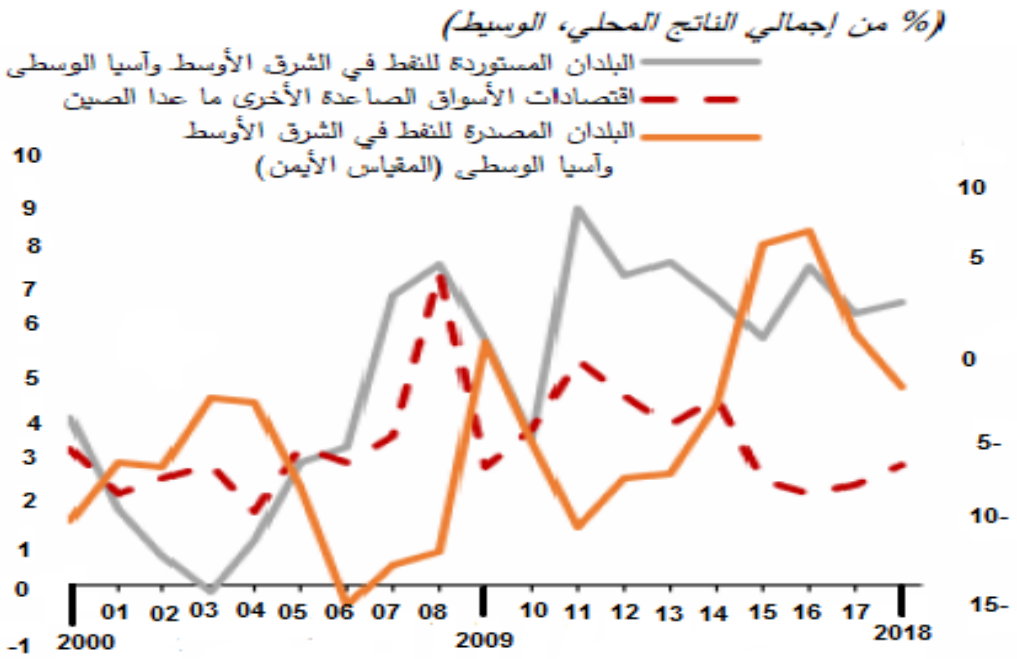

المصدر:

صندوق النقد الدولي،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،آفاق الاقتصاد الإقليمي، 2019. ص 25

1.أشكال التدفقات المالية الداخلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان(MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى(CCA) :

ارتفع وسيط صافي التدفقات الرأسمالية إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وبلدان وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) وبلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) منذ الأزمة المالية العالمية .فقد اعتادت البلدان المصدرة للنفط اقتناء الأصول الأجنبية، مما كان يترتب عليه تدفقات خارجة صافية ولم تتحقق تدفقات أ رأسمالية وافدة صافية في وسيط البلدان المصدرة للنفط إلا خلال الفترة 2015-2017 عندما أبطأت هذه البلدان معدل مراكمتها الأصول الأجنبية وأخذت تجتذب التدفقات الوافدة لتمويل عجوزات المالية العامة .وضمنت صلابة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى البلدان المستوردة للنفط بقاء التدفقات الرأسمالية الصافية موجبة مع ارتفاعها، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى .[1]

[1] يشير مصطلح" التدفقات الرأسمالية الوافدة "إلى صافي تحمل الخصوم الأجنبية، بينما يشير مصطلح" التدفقات الرأسمالية الخارجة "إلى صافي اقتناء الأصول الأجنبية .ويمكن أن يكون هذان البندان سالبين عندما يتجاوز حجم

وقد تراجع إجمالي التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في أعقاب الأزمة المالية العالمية على غرار ما حدث في غيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة النظيرة، ولكنها كانت أقل تقلبا خلال فترة تشديد الأوضاع المالية العالمية وكان التراجع ملحوظا بالقدر الأكبر في البلدان المصدرة للنفط نتيجة انخفاض التدفقات المصرفية والاستثمار الأجنبي المباشر عن 3,8 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2003-2008 ليصل إلى متوسط قدره 2,6 ٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا منذ 2012 وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، لم يكن التراجع ملحوظا إلى حد كبير(من 8,3 ٪إلى 7,9 ٪ من إجمالي الناتج المحلي)مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط أو اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى.

ومن الملاحظ أن إجمالي التدفقات الوافدة إلى المنطقة كان موزعا بالتساوي بين البلدان المستوردة والمصدرة للنفط كما جاء مركزا نسبيا ، حيث حصلت أكبر ثلاثة بلدان في المنطقتين على أكثر قليلا من نصف مجموع التدفقات.[1]

كذلك تغير تكوين التدفقات الوافدة حيث ت ا رجع الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفعت تدفقات الحافظة وغيرها من التدفقات (المصرفية). وكان ثلثا هذه الزيادات في تدفقات الحافظة والتدفقات المصرفية الوافدة تقريبا من نصيب خمسة بلدان (لبنان والمغرب وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية) .وبينما يمكن لهذه التدفقات الرأسمالية الوافدة تمويل الاستثمار والمساعدة في تعزيز النمو، فإنها تنطوي أيضا على مخاطر على استقرار النظام المالي والاقتصاد الكلي .[2]

الخصوم المسددة حجم الخصوم المتحملة أو عندما تتجاوز مبيعات الأصول الأجنبية حجم الأصول الأجنبية المقتناة.

[1] البلدان الثلاثة الكبرى المصدرة للنفط هي كازاخستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ والبلدان الثلاثة الكبرى المستوردة للنفط هي مصر ولبنان والمغرب.

[2] **صندوق النقد الدولي**،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مرجع سابق ص26

الشكل(2-06): أشكال التدفقات المالية الداخلة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان(MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى(CCA) للفترة (2000-2018)

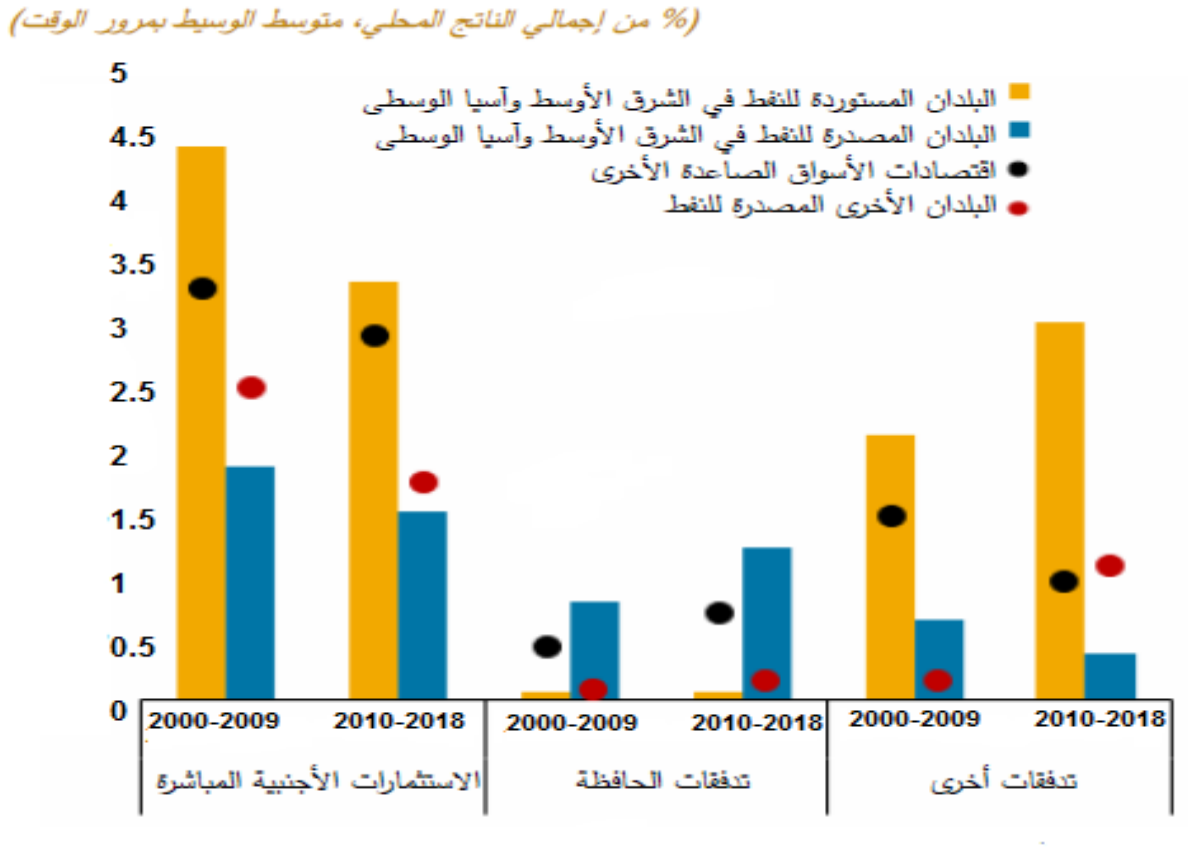

المصدر:

صندوق النقد الدولي،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،آفاق الاقتصاد الإقليمي، 2019. ص 25

ثانيا: التدفقات المالية الخارجة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA):

تراجعت التدفقات الرأسمالية الخارجة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان **(MENAP)** ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى **(CCA)** منذ منتصف الألفينيات. ومع هبوط أسعار النفط، بلغ صافي مشتريات البلدان المصدرة للنفط من الأصول الأجنبية أدنى مستوياته في **2015-2016** نتيجة عمليات التصرف في الأصول الأجنبية في الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية .وفي الجزائر والعراق كان هذا التراجع في مجمله نتيجة حدوث انخفاض في الاحتياطيات الرسمية، بينما في المملكة العربية السعودية نجد أن أنواعا أخرى من التدفقات الخارجة عوضت تراجعا أكبر في الاحتياطيات .ومنذ ذلك الحين، سجلت مشتريات الأصول الأجنبية تعافيا طفيفا، حيث تنفق البلدان المصدرة للنفط عائداتها النفطية في تلبية الاحتياجات الداخلية.

كذلك قامت البلدان المستوردة للنفط بالحد من اقتناء الأصول الأجنبية بدرجة كبيرة، حيث هبط الوسيط من 3,6 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2000-2009 إلى 1.5٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2010-2018 ويرجع هذا الاتجاه العام لتخفيض حجم الأصول الأجنبية بوتيرة تكاد تكون متواصلة في لبنان وحالات تراجع متفرقة في مصر وباكستان، على سبيل المثال، حيث تفاقمت مواطن الضعف على المستوى المحلي.

وبجانب الاحتياطيات الرسمية، يمكن أن تمثل الأصول الخاصة كذلك هامش أمان في حالة حدوث توقف مفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة أو غير ذلك من الصدمات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات .وقد يقوم المقيمون ببيع الأصول الأجنبية لاستغلال الفرص المتاحة في السوق المحلية . لذلك فإن تراجع مراكمة الأصول الأجنبية قد يزيد من مواطن الضعف الناجمة عن تقلبات التدفقات الوافدة .وينطبق ذلك خصوصا على البلدان المستوردة للنفط حيث تكون مراكز الأصول الأجنبية الصافية سالبة.[1]

الشكل(2-07): صافي التدفقات المالية الخارجة من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (2000-2018):

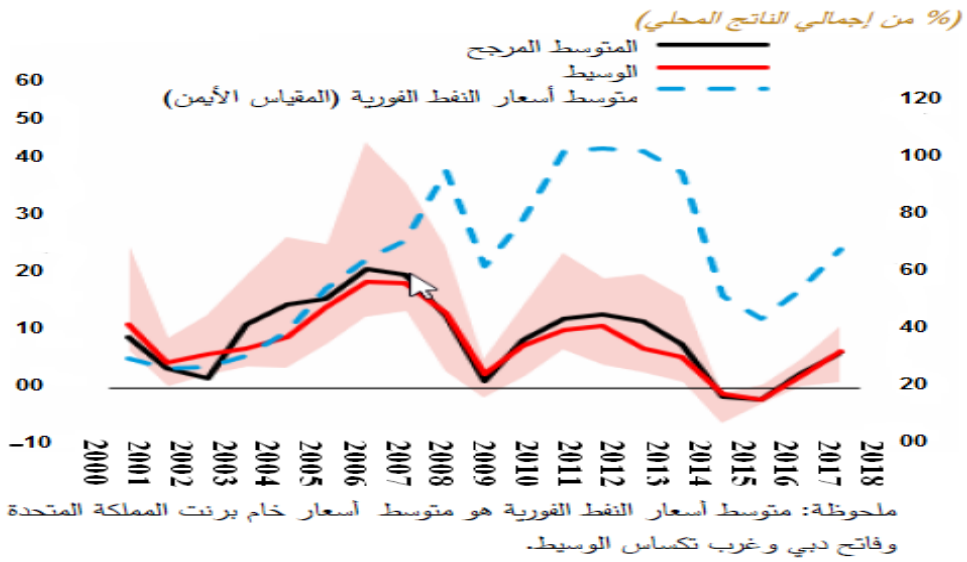

المصدر:

صندوق النقد الدولي،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،آفاق الاقتصاد الإقليمي، 2019. ص34

[1] **صندوق النقد الولي**،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2019. ص34

ثالثا:التدفقات المالية الداخلة والخارجة بمنطقة الاتحاد الأوربي:

تسجل تدفقات قيمة المعاملات عبر الحدود المتعلقة بالاستثمار المباشر خلال فترة زمنية محددة ، عادة ما تكون ربع أو سنة. تتكون التدفقات المالية من معاملات حقوق الملكية وإعادة استثمار الأرباح ومعاملات الديون بين الشركات. تمثل التدفقات الخارجية المعاملات التي تزيد من الاستثمار الذي يتمتع به المستثمرون في الاقتصاد المشمول بالتقارير في مؤسسات في اقتصاد أجنبي ، على سبيل المثال من خلال شراء الأسهم أو إعادة استثمار الأرباح ، ناقصًا أي معاملات تقلل الاستثمار الذي يستثمره المستثمرون في الاقتصاد المشمول بالتقارير الاقتصاد الأجنبي ، مثل مبيعات الأسهم أو الاقتراض من قبل المستثمر المقيم من المؤسسة الأجنبية. تمثل التدفقات الداخلية المعاملات التي تزيد من الاستثمار الذي لدى المستثمرين الأجانب في الشركات المقيمة في الاقتصاد المشمول بالتقرير مطروحًا منها المعاملات التي تقلل من استثمار المستثمرين الأجانب في المؤسسات المقيمة. يتم قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار الأمريكي وكحصة من الناتج المحلي الإجمالي. يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر روابط مستقرة وطويلة الأجل بين الاقتصادات.[1]

الشكل(2-08): التدفقات المالية الداخلة للاتحاد الأوربي والعالم (2005-2018)

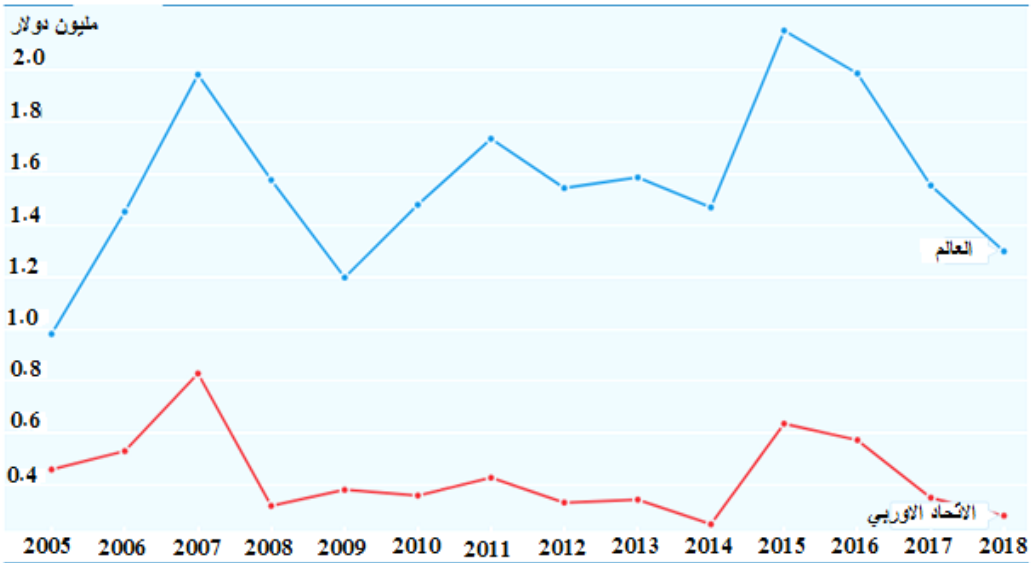

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
https://data.oecd.org/chart/5BPI

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://data.oecd.org/chart/5BPI

الشكل(2–09)::التدفقات المالية الخارجة للاتحاد الأوربي والعالم (2005–2018)

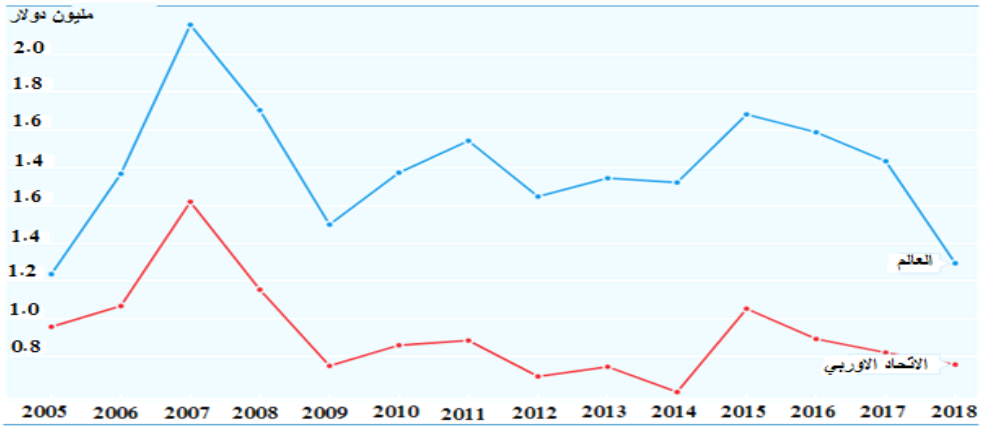

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
https://data.oecd.org/chart/5BPI .

حيث سجلت تدفقات المالية قيمة المعاملات عبر الحدود المتعلقة بالاستثمار المباشر خلال فترة زمنية محددة ، عادة ما تكون ربع أو سنة. تتكون التدفقات المالية من معاملات حقوق الملكية وإعادة استثمار الأرباح ومعاملات الديون بين الشركات. تمثل التدفقات الخارجية المعاملات التي تزيد من الاستثمار الذي يتمتع به المستثمرون في الاقتصاد المشمول بالتقارير في مؤسسات في اقتصاد أجنبي ، على سبيل المثال من خلال شراء الأسهم أو إعادة استثمار الأرباح ، ناقصًا أي معاملات تقلل الاستثمار الذي يستثمره المستثمرون في الاقتصاد المشمول بالتقارير الاقتصاد الأجنبي ، مثل مبيعات الأسهم أو الاقتراض من قبل المستثمر المقيم من المؤسسة الأجنبية. تمثل التدفقات الداخلية المعاملات التي تزيد من الاستثمار الذي لدى المستثمرين الأجانب في الشركات المقيمة في الاقتصاد المشمول بالتقرير مطروحًا منها المعاملات التي تقلل من استثمار المستثمرين الأجانب في المؤسسات المقيمة. يتم قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار الأمريكي وكحصة من الناتج المحلي الإجمالي. يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر روابط مستقرة وطويلة الأجل بين الاقتصادات.[1]

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://data.oecd.org/chart/5BPI

رابعا:التوزيع النوعي للتدفقات المالية العالمية.

يمكن توضيح التوزيع النوعي للتدفقات المالية من خلال الشكل(2-10):

الشكل(2-10): التوزيع النوعي للتدفقات المالية العالمية للفترة(2007-2016)

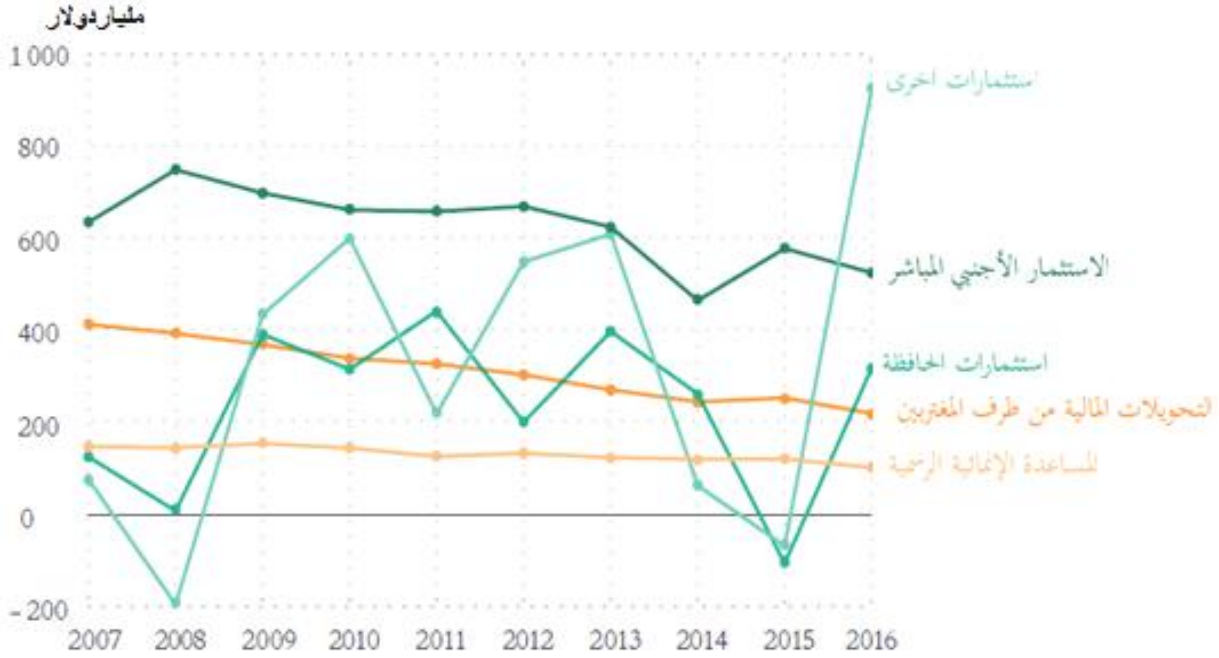

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي(الأونكتاد) 2017 ص 08

نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي هو الغالب على التدفقات المالية العالمية ويسير بشكل ثابت تقريبا باستثناء الانخفاض الحاد في سنة 2014 كما بلغ أقصى ارتفاع له سنة 2008

أما عن التحويلات المالية من طرف المغتربين فهي تنخفض تدريجيا وبشكل ثابت مع مرور السنين وبخصوص المساعدات الإنمائية الرسمية فهي تتدفق بشكل منتظم وبنفس المستوى تقريبا عبر كل السنوات أما استثمارات الحافظة فهي متذبذبة في تدفقها حيث بلغت قيمة الصفر سنة 2008 وانخفضت إلى اقل من الصفر سنة 2015 كما بلغ أقصى ارتفاع لها سنة 2011.

أما عن الاستثمارات الأخرى فهي الأكثر تذبذبا وتتدفق بعشوائية تامة بلغت أدنى قيمة لها سنة 2008 ربما بسبب الأزمة المالية العالمية وكذلك انخفضت إلى اقل من الصفر سنة 2015 ثم ارتفعت ارتفاعا رهيبا سنة 2016 وبلغت أقصى ارتفاع لها متفوقة بذلك على كل التدفقات المالية الأخرى.

المطلب الثاني: واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

في هذا سنقوم بعرض البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعالم حسب المجموعات الاقتصادية ثم بمنطقة القارة الإفريقية ثم بمنطقة الاتحاد الأوربي فيمايلي.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة والخارجة بمناطق من العالم :

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تراجعها في عام 2018 فانخفضت بنسبة 13 ٪ إلى 1.3 تريليون دولار وكان الانخفاض لتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي ناتج أساسا عن عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام 2018 عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلها هذا البلد(الولايات المتحدة الأمريكية) في نهاية عام 2018.[1]

الشكل(2–11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حسب المجموعات الاقتصادية (2007–2018)

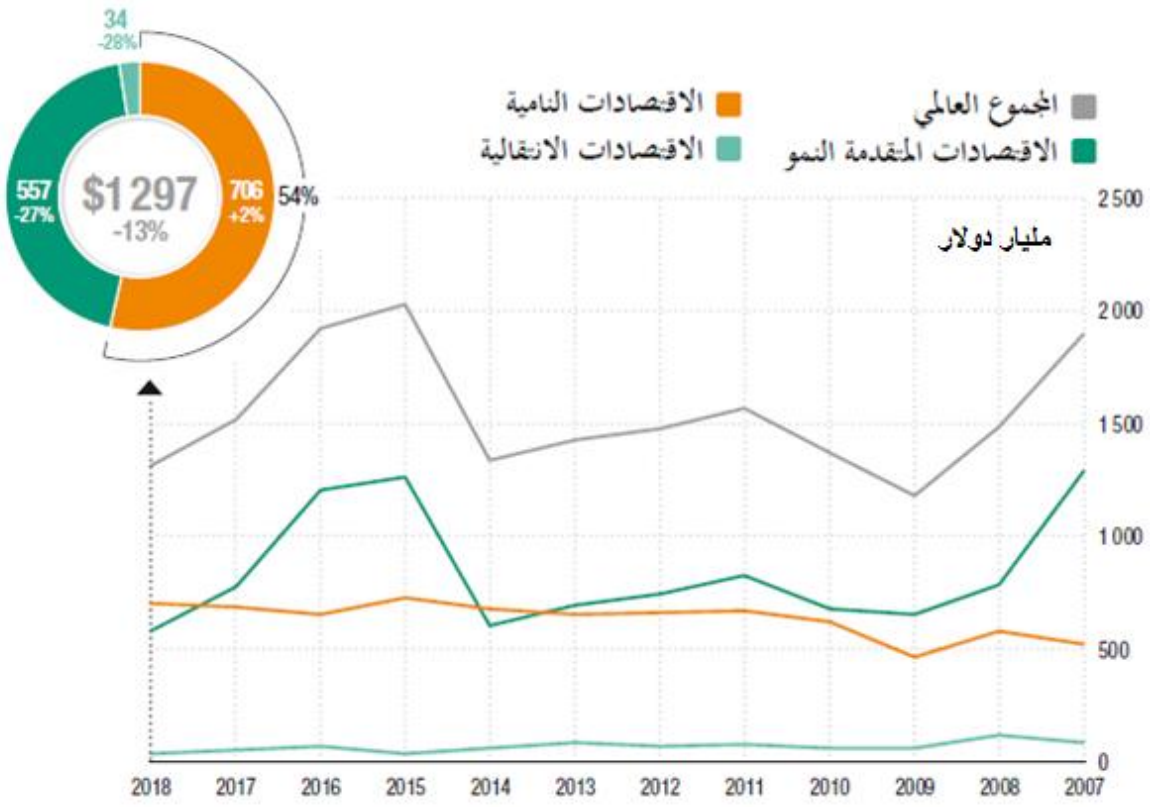

المصدر:تقرير الاستثمار العالمي(الأونكتاد)2019 .ص 21

[1] تقرير الاستثمار العالمي(الأونكتاد)2019 .ص 21

والانخفاض الناتج عن الضرائب في النصف الأول من عام 2018 (الذي انتهى بمستوى أدنى بنسبة 40٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2018) خف في النصف الثاني بفضل زيادة نشاط المعاملات، وارتفعت قيمة عمليات اللعب والتملك عبر الحدود بنسبة 14 ٪ ، تغذيها مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات التي تستخدم السيولة النقدية في فروعها الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة أدنى مستوياتها منذ عام 2004 إذ انخفضت بنسبة 28 ٪. وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا بأقل من النصف إلى أقل من 200 مليار دولار، وسجل عدد قليل من البلدان الهامة المضيفة لمؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات تدفقات سلبية، (أدت إعادة مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات الأموال إلى الوطن إلى تدفقات داخلة سلبية في البلدان المضيفة. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أيرلندا وسويسرا إلى -66 مليار دولار و -87 مليار دولار، على التوالي، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة أيضا بنسبة 36 ٪ إلى 64 مليار دولار، مع انخفاض الاستثمارات السهمية الجديدة إلى النصف. وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة أيضا بنسبة 9 ٪إلى 252 مليار دولار متوسط آخر 10 سنوات. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض بمقدار الثلث في مبيعات الدمج والتملك عبر الحدود. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أستراليا 60 مليار دولار – وهو مستوى قياسي – مع إعادة استثمار الشركات الأجنبية المنتسبة مبلغا قياسيا قدره 25 مليار دولار من أرباحها في البلد.

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية مستقرة، إذ ارتفعت بنسبة 2 ٪لتصل إلى 706 مليار دولار وكنتيجة للزيادة والانخفاض غير العادي للنمو في البلدان المتقدمة، زادت حصة البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 54 ٪، وهو رقم قياسي. وظل وجودها ضمن الاقتصادات المضيفة العشرين الأولى دون تغيير .

وبقيت الولايات المتحدة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين وهونغ كونغ (الصين)، وسنغافورة.[1]

[1] **تقرير الاستثمار العالمي**(الاونكتاد)2019 ص22

الشكل(2–12): أعلى 20 اقتصاد مضيف لل تدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2017 و 2018.

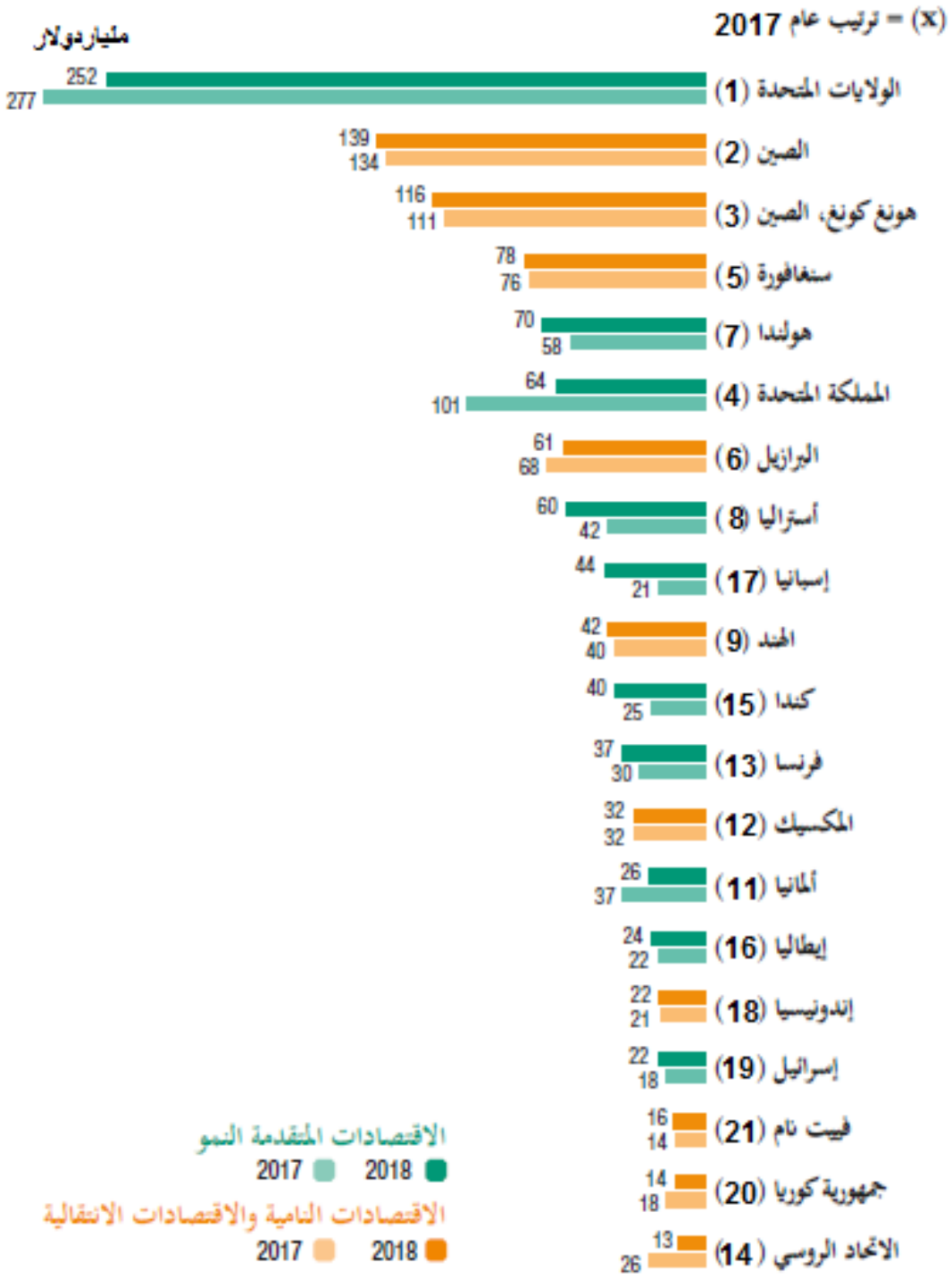

المصدر:تقرير الاستثمار العالمي(الأونكتاد)2019 .ص 23

الشكل(2–13): أعلى 20 اقتصاد مضيف للتدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2017 و 2018 .

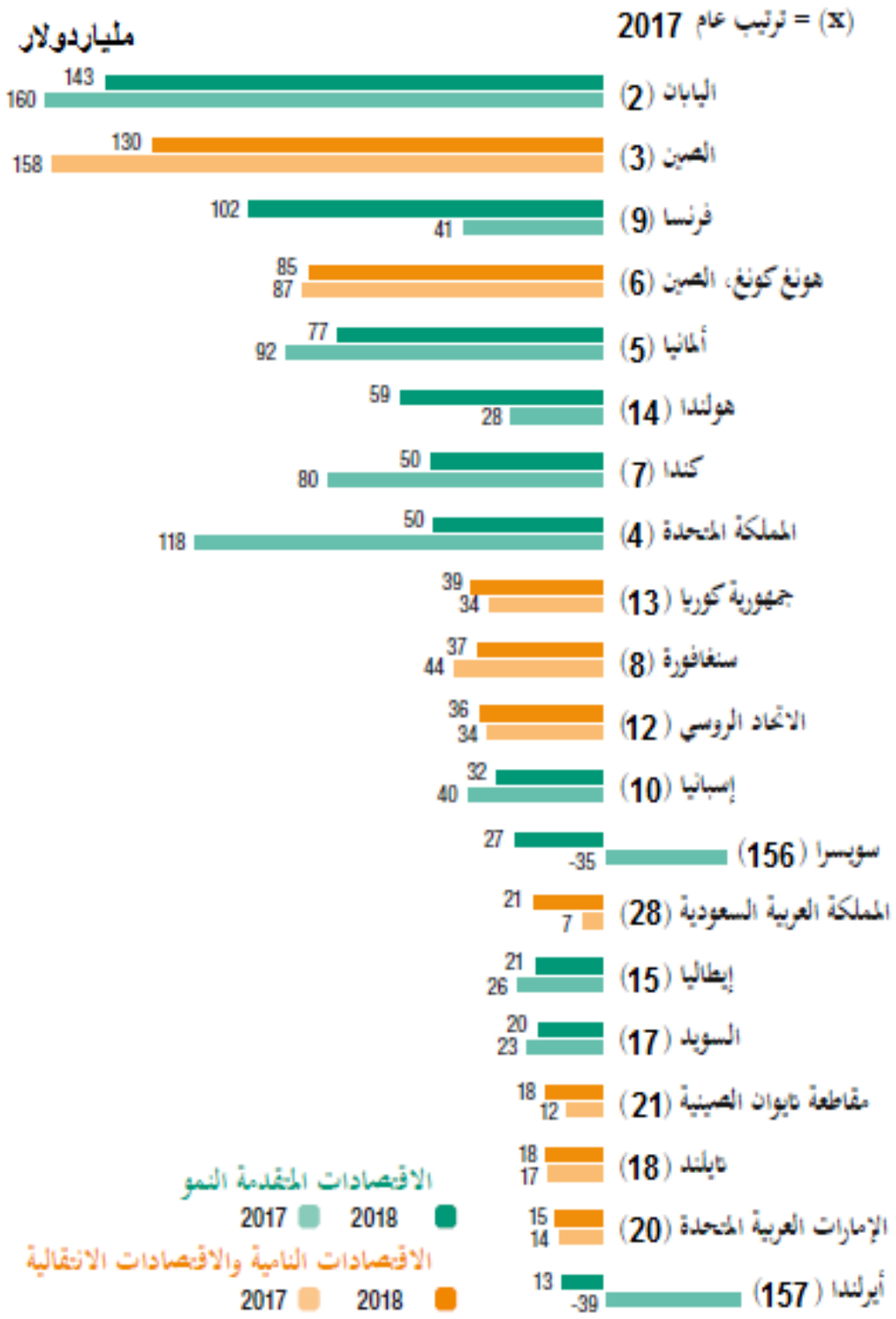

المصدر:تقرير الاستثمار العالمي(الأونكتاد)2019 .ص 24

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة والخارجة بمنطقة إفريقيا :

تحدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا الاتجاه التنازلي العالي في عام 2018 وارتفعت لتصل إلى 46 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة 11 ٪بعد أن تراجعت في عامي 2016 و 2017 على التوالي، وأدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والطلب عليها إلى استمرار الاستثمار في البحث عن الموارد. وشهد عدد قليل من الاقتصادات، مثل ك يريا والمغرب وتونس، زيادة مشجعة في الاستثمار المتنوع، وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا انتعاشا كبيرا بعد عدة سنوات من التدفقات الداخلة المتدنية. وعلى العكس من ذلك، انخفض في عام 2018 الاستثمار في بعض البلدان المتلقية الكبيرة الأخرى، بما في ذلك نيجيريا ومصر وإثيوبيا-

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 ٪لتصل إلى 14 مليار دولار. وظلت مصر أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام 2018 على الرغم من انخفاض التدفقات الداخلة بنسبة 8 ٪لتصل إلى 6.8 مليار دولار. وأدى النمو الاقتصادي المستقر في المغرب إلى جلب الاستثمار في عدة قطاعات، بما في ذلك قطاع السيارات والقطاع المالي؛ وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد ليصل إلى 3،6 مليار دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 15 ٪ليصل إلى 9.6 مليار دولار، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2009 بسبب الانخفاض الكبير في نيجيريا للسنة الثانية على التوالي، وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا دون تغيير إلى حد كبير عند 9 مليار دولار على الرغم من تسجيل إثيوبيا انخفاضا بنسبة 18 ٪إلى 3.3 مليار دولار. وزادت التدفقات الداخلة إلى كينيا بنسبة 27 ٪لتصل إلى 1.6 مليار دولار، بما في ذلك بعض الاستثمارات في مشاريع هياكل أساسية كبيرة.

وساهمت في هذا الاتجاه تدابير تيسير الأعمال التجارية والمناطق الاقتصادية الخاصة الجاهزة للاستثمار وظلت التدفقات الواردة إلى وسط أفريقيا راكدة عنده مستوى 8.8 مليار دولار، وسجل الكونغو تنقلات داخلية بلغت 4.3 مليار دولار، مع ظمها في التنقيب عن النفط وإنتاجه، ودعم استمرار الاستثمار في المعادن، ولا سيما الكوبالت.[1]

التدفقات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زادت بنسبة 11 ٪لتصل إلى 1،5 مليار دولار. وتحولت التدفقات إلى الجنوب الأفريقي تحولا حادا (0.9- مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار)، أساسا بفضل الانتعاش في جنوب أفريقيا، حيث زاد الاستثمار من 2 مليار دولار إلى 5.3 مليار دولار بما في

[1] **تقرير الاستثمار العالمي**(الاونكتاد)2019 ص30

ذلك استثمارات كبيرة في صناعة السيارات والطاقة المتجددة. وتلقت موزامبيق أيضا مزيد من التدفقات الداخلة، بزيادة 18 ٪دفعت الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 2.7 مليار دولار.

بيد أن ذلك يعزي أساسا إلى التحويلات داخل الشركات من شركات مستقرة بالفعل في البلد ولا سيما للتنقيب عن النفط والغاز، ومن شأن تسارع النمو الاقتصادي المتوقع في أفريقيا، والتقدم المحرز صوب تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإمكانية تطور بعض مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة في عام 2018 أن يدفع إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة في عام 2019.[1]

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة والخارجة بمنطقة الاتحاد الأوربي :

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاتحاد الأوروبي ذروتها عام 2015 ،ثم انخفضت انخفاضًا حادًا في عام 2016 ومرة أخرى في عام 2017. وقد لوحظ هذا التطور لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى الخارج (التدفقات الخارجية) ، فضلاً عن تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الاتحاد الأوروبي (التدفقات الداخلية). سجلت مستويات منخفضة عامي 2016 و 2017 بشكل كبير من تدفقات حقوق الملكية والديون ، بينما انخفضت الأرباح المعاد استثمارها في عام 2016 ولكنها انتعشت في عام 2017. بالنسبة للتدفقات الخارجية ، كانت الأرباح المعاد استثمارها مستقرة في عام 2016 وزادت في عام 2017 ؛ لكن هذه التغييرات طغت عليها الانخفاضات الكبيرة في تدفقات حقوق الملكية في كلا العامين وأيضًا من خلال انخفاض تدفقات الديون في عام 2016 وتدفقات الديون السلبية في عام 2017 .[2]

1.أهم شركاء الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي:

في عام 2017 ، كانت نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي موجهة إلى الولايات المتحدة (92.1 مليار يورو) ، والموجهة إلى برمودا (53.9 مليار يورو) وبربادوس (39.4 مليار يورو) أكبر بشكل واضح. من أي وجهات أخرى و بلغت قيمة تدفقات الاستثمار المباشر لدول الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى جزيرة مان وهونغ كونغ وسويسرا وأيسلندا والمكسيك في حدود 12-20 مليار يورو،[3] كما هو موضح في الشكل(2-14):

[1] **تقرير الاستثمار العالمي**(الاونكتاد)2019 ص31
[2] نفس المرجع
[3] نفس المرجع

الشكل(2–14): أكبر 10 شركاء لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاتحاد الأوروبي لسنة 2017.

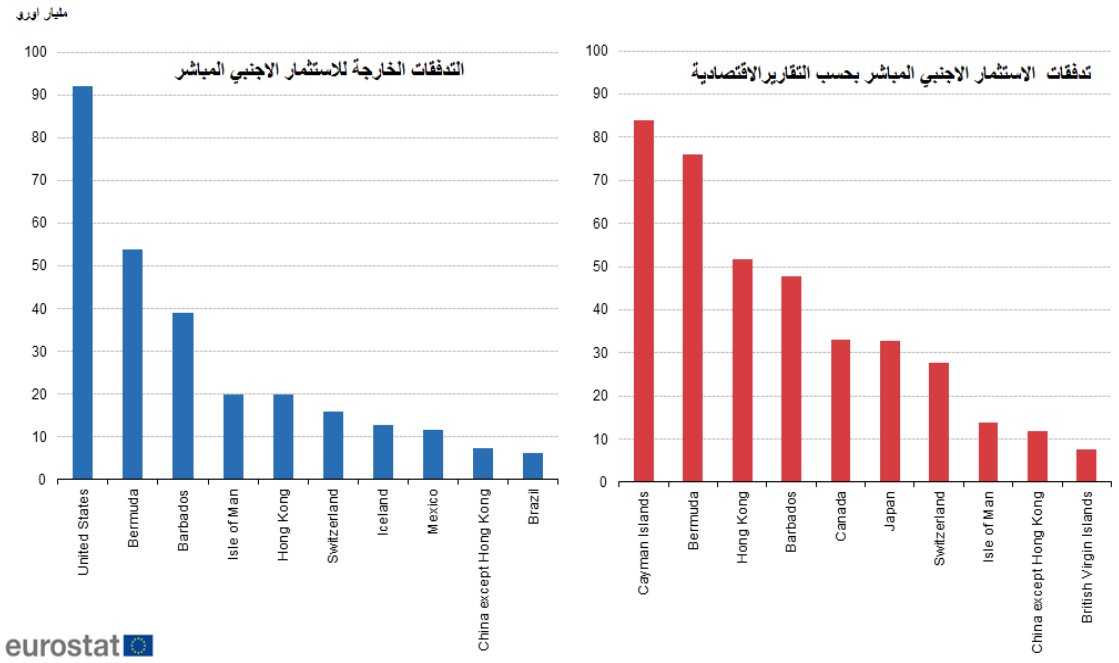

Source: Eurostat (online data code: bop_fdi6_geo)

في عام 2017 البلدان التي كانت أكبر مصادر الاستثمار الداخلي في الاتحاد الأوروبي هي المراكز المالية الخارجية و كانت أكبر أربعة مصادر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي: جزر كايمان (83.9 مليار يورو) ، وبرمودا (76.0 مليار يورو) ، وهونغ كونغ (51.8 مليار يورو) وبربادوس (47.7 مليار يورو) وكانت دول الاتحاد الأوروبي متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر من جميع هذه البلدان الأربعة بل في الواقع كان الاتحاد الأوروبي مستفيدًا من الاستثمار الأجنبي المباشر من 9 من بين أكبر 10 مستثمرين في الاتحاد الأوروبي، باستثناء جزيرة مان.

وكان الاتحاد الأوروبي مستثمرًا في 4 من أفضل 10 وجهات لتدفقات الاستثمار الخارجي في عام 2017 ، وهي الولايات المتحدة وجزيرة مان وأيسلندا والمكسيك.

وكانت نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي موجهة إلى الولايات المتحدة (92.1 مليار يورو) ، بينما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى برمودا (53.9 مليار يورو) وبربادوس (39.4 مليار يورو) أكبر بشكل واضح. من أي وجهات أخرى و بلغت قيمة تدفقات الاستثمار المباشر الصادرة إلى جزيرة مان وهونغ كونغ وسويسرا وأيسلندا والمكسيك في حدود 12-20 مليار يورو .[1]

[1] **Eurostat**/ Foreign direct investment – flows. page ISSN :2443-8219 . AT

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل لاحظنا أن التدفقات المالية الدولية في شكل استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر أنها من أهم رؤوس الأموال التي تعتمد عليها البلدان النامية في تنمية اقتصادياتها والنهوض بها، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في توفير رؤوس الأموال للبلدان ، اتجهت كل دول العالم إلى تهيئة المناخ لاستقطاب هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية، ومن بين هذه الدول دول شمال إفريقيا قدمت الكثير من التحفيزات التي من شأنها استقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب.

وتعتبر دول شمال إفريقيا التي تستقطب رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر، وذلك بفضل الفرص الاستثمارية التي تحتويها في العديد من القطاعات والتي على رأسها القطاع الصناعي وهذه الأخيرة تستقطب رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمار محفظي.

---

https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Foreign_direct_investment_-_flows 20/09/2020

الفصل الثالث:

التوجهات المستقبلية وتنافسية التبادل للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي

تمهيد:

نشر لأول مرة تقرير التنافسية للسفر والسياحة في عام 2007 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي 2007 .وشمل التقرير 124 من الاقتصادات الكبرى و الناشئة لعام 2008 ويغطي هذا التقرير 130 بلدا. وهو مؤشر لقياس العوامل التي تجعلها جذابة لتطوير الأعمال في صناعة السفر والسياحة من كل بلد على حدا، وليس على قدر من الجاذبية البلد كمقصد سياحي. كما يتضمن التقرير أيضا نبذة قطرية محددة لكل واحدة من الدول ومتكاملة من المعلومات عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من البنك الدولي ، والمؤشرات القطرية عن مجلس السياحة والسفر العالمي.

الهدف من دراسة هذا الفصل هو التطرق إلى التدفقات المالية للسياحة والخدمات وكذلك التطرق إلى التنافسية السياحية بين دول شمال إفريقيا ومقارنتها مع التنافسية السياحية في دول الاتحاد الأوربي ومعرفة أهميتها وأثرها على التدفقات المالية للسياحة وخدماتها بالمنطقتين

وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل من خلال الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: **مفهوم وواقع تنافسية السياحة والخدمات لدول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي**

المبحث الثاني: **التوزيع الجغرافي لتدفقات السياح في دول شمال أفريقيا ودول الاتحاد الأوربي**.

المبحث الثالث: **التدفقات المالية للسياحة وخدماتها في دول شمال إفريقيا ودول الإتحاد الأوربي ومساهمتها في الاقتصاد العالمي**

المبحث الأ ول: مفهوم وواقع تنافسية السياحة والخدمات لدول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على مفهوم التنافسية السياحية و ماهي متطلباتها في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فنعرض فيه الأرقام والمعطيات الخاصة بتنافسية السياحة والخدامات لمنطقة شمال إفريقيا وكذا منطقة الاتحاد الأوربي للتعرف على واقع التنافسية السياحية والخدمات بالمنطقتين ومقارنتهما.

المطلب الأول: مفهوم تنافسية السياحة والخدمات.

أولا: تعريف تنافسية السياحة.

– تعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدول في ذلك القطاع، والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء الداخلية أو الخارجية من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح، ويتم معرفة وتحليل التنافسية على مستوى القطاع بمقارنته بالقطاعات المنافسة في البلدان الأخرى، فتنافسية القطاع يمكن أن تقاس بنمو الحصة السوقية له ومقارنتها بباقي القطاعات المنافسة الأخرى، ويكون القطاع تنافسيا إذا حقق عوائد عالية أعلى من المتوسط مع وجود منافسة حرة من قبل الموردين الأجانب، وهناك تعريف آخر لتنافسية القطاع هو أن تكون إنتاجية عناصره أكبر من إنتاجية عناصر منافسيه إلى جانب تحقيق التفوق من خلال ارتفاع نصيبه من إجمالي الصادرات العالمية.[1]

– بينما تعرف المنظمة العالمية للسياحة التنافسية السياحية على أنها الزيادة والتحسين في نوعية الإنتاج والسلع والخدمات بما يرضي أذواق السياح وقدرة الدولة على توليد موارد وإمكانات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية.[2]

– وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) القدرة التنافسية للسياحة بأنها قدرة الوجهة السياحية في تحسين جاذبيتها للمقيمين وغير المقيمين، وتقديم خدمات سياحية جذابة وتتميز بالجودة

[1] **النعيمي قاسم وآخرون**، تطور النشاط السياحي في سورية، دراسة تحليلية لأعداد القادمين ونزلاء الفنادق في الفترة، 1982 - 2002، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث سنة 2003، المجلد (27)، العدد (3).

[2] تاريخ الاطلاع 22 جانفي 2019 على الرابط:

http://www.algomhoriah.net/atach.php?id=18954

والابتكار من أجل الحصول على حصص سوقية محلية وعالمية، مع ضمان استخدام الموارد المتاحة لدعم السياحة بكفاءة وبطريقة مستدامة.[1]

– وتعرف التنافسية على مستوى قطاع السياحة الكلي وفقا لمنهجية المعهد الدولي للتنمية والإدارة بأنها: تعظيم القيمة المضافة ومستوى الإنتاجية في قطاع السياحة والأسفار من خلال جذب الاستثمار في اقتصاد السياحة، وكفاءة عمليات وصول وعودة السياح، وتسويق البلد في عدد كبير من دول العالم وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، وتقديم خدمات سياحية ذات مستوى عالي من التقنية والجودة تتماشى مع متطلبات العولمة.[2]

– ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التنافسية السياحة بأنها القدرة على زيادة الإنفاق السياحي لجذب متزايد للسائحين وتحقيق رغباتهم بكفاءة عالية وبطريقة مربحة، بالإضافة إلى تعزيز رفاهية سكان المقصد من جهة والحفاظ على الثروة الطبيعية من جهة أخرى من اجل الأجيال القادمة.

– ونرى أن التنافسية السياحية تتميز بأبعاد (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، بيئية) وان هذه العوامل قد تظل ثابتة، في حين أن الطبيعة المتغيرة للتنافسية هي المقصد السياحي نفسه و الذي يحتاج إلى التقييم المستمر والدائم.

– تعريف إجرائي للتنافسية السياحية:

نستخلص من المفاهيم السابقة بأن التنافسية السياحية هي قدرة المنشاة أو القطاع أو الدولة على تقديم منتجات سياحية بإمكانيات تتفوق على منافسيها في الأسواق المحلية والدولية دون دعم أو حماية حكومية بالإضافة إلى ارتفاع جودتها بما يرضي ويلبي حاجات السياح.

ثانيا: متطلبات تنافسية السياحة والخدمات.

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات نذكر بعضها فيما يلي:

1.المقومات الطبيعية :وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية ...الخ، أي كل مظاهر جذب السياح.

2.المقومات البشرية : وتتمثل في الجوانب التاريخية، الآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

---

[1] **Dupeyras, A**. and **N. MacCallum** (2013), "Indicators for Measuring Competitiveness in Tourism: A Guidance Document", OECD Tourism Papers, 2013/02, OECD.
Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5k47t9q2t923-en, P 14

[2] **محمود حبيب و شوباصي شعبان**، تنافسية القطاع السياحي في سورية، "دراسة تحليلية وفق منهجية دافوس والمجلس العالمي للسياحة والسفر"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (32)، العدد (3)، سوريا 2010 ص104

3.المقومات المالية والخدمية : وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية،المطارات النقل البري الجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران، ...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مركز الترفيه والتسلية.

– كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الأعلام على جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم ويوضع الشكل التالي ذلك[1].

الشكل(3-01): عناصر الجذب السياحي "متطلبات التنافسية السياحية"

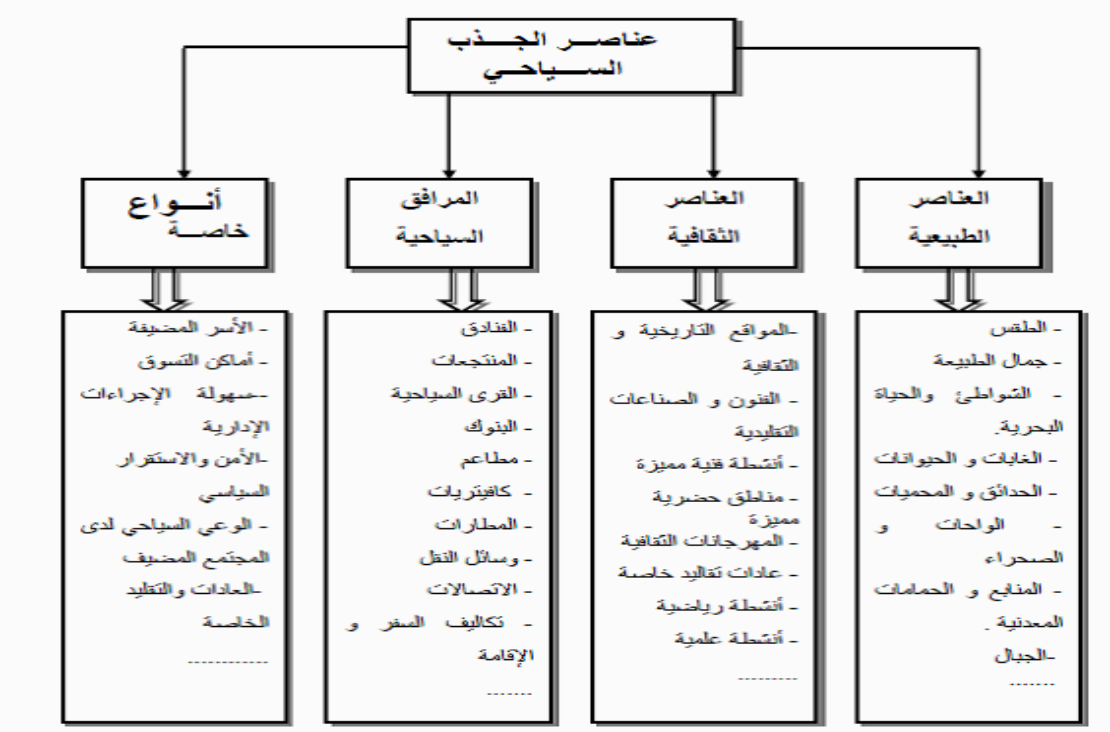

المصدر: غنيم عثمان محمد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل دار الصفاء،ط1، عمان 1999، ص 91.

ثالثا:مؤشرات تنافسية السياحة والخدمات:

لقد اهتمت الكثير من المؤسسات الدولية بإعداد تقارير عن مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة وكان أحدثها مجال السياحة والأسفار، حيث أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الأول عن

[1] **الحداد محمد محجوب**، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية / جامعة الجزائر، 20 نوفمبر 2011، ص5

تنافسية السياحة والأسفار في عام 2007 وفتح المجال أمام تقييم إنجازات دول العالم في هذا المجال ووضعها في ترتيب تنازلي حسب معايير محددة.[1]

ويقيس المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والأسفار العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، حيث يتم ترتيب الدول حسب قدراتها على المنافسة وبناءا على الجهود التي تقوم بها لدعم السياحة والمقومات التي تملكها .وكان يشمل هذا الترتيب في تقريره الأول 124 دولة سنة 2007، منها 10 دول عربية، لكنه توسع في تقاريره اللاحقة ليصل إلى 141دولة في 2015 منها 14 دولة عربية.[2] ويتوزع المؤشر بين المدى (1 و 7) مع الإشارة إلى أن النسب المرتفعة للمؤشر تدل على الأداء الأفضل، وتم بناء هذا المؤشر في بادئ الأمر على ثلاثة مؤشرات فرعية للسياحة والأسفار هي الإطار التنظيمي ومناخ الأعمال والبنية التحتية للسياحة والأسفار والموارد الطبيعية والثقافية.

1.مؤشر الإطار التنظيمي للسياحة والأسفار:

يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل: الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والأسفار.

2.مؤشر بيئة السياحة والأسفار وبنيتها التحتية:

يشمل العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.

3.مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسياحة والأسفار:

ويعتمد في حساب المؤشرات الفرعية والكلية على البيانات الإحصائية التي تم تجميعها من مصادر دولية ووطنية عديدة بالإضافة إلى بيانات مسحية حول انطباعات المجلس التنفيذي للمنتدى.[3]

أما بالنسبة لآخر تقرير فقد لاحظنا انه مبني على عدة مؤشرات فرعية كما يوضحه الجدول(3-01):

---

[1] **صندوق النقد العربي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2008)، الكويت، ص 227.

[2] **غرفة الشرقية**، الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية «الفرص والتحديات »، قطاع الشئون الاقتصادية مركز الدراسات والبحوث، السعودية(2011)، ص 35.

[3] **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)**. الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، الأمم المتحدة-نيويورك(2007).، ص 46.

الجدول(3-01): المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السياحة والأسفار 2017

أركان المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر	المكونات الفرعية لكل ركن
الركن01:بيئة الاعمال	1.01 حقوق الملكية
	1.02 تاثير القواعد على الاستثمار الاجنبي المباشر
	1.03 كفاءة الاطار القانوني في تسوية النزاعات
	1.04 كفاءة الاطار القانوني في تحدي النواتج
	1.05 الوقت اللازم للتعامل مع تصاريح البناء
	1.06 تكلفة التعامل مع تصاريح البناء
	1.07 مدى هيمنة السوق
	1.08 الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري
	1.09 تكلفة بدء عمل تجاري
	1.10 مدى اثر الضرائب على حوافز العمل
	1.11 نطاق تاثير الضرائب على حوافز الاستثمار
	1.12 معدل الضريبة الاجمالي
الركن02:السلامة والامن	2.01 تكاليف اعمال الجريمة والعنف
	2.02 موثوقية خدمات الشرطة
	2.03 تكاليف اعمال الارهاب
	2.04 مؤشر حالات الارهاب
	2.05 معدل القتل
الركن03:الصحة والنظافة	3.01 كفاءة الطبيب
	3.02 الوصول الى الصرف الصحي المحسن
	3.03 الحصول على مياه شرب محسنة
	3.04 اسرة مستشفى
	3.05 انتشار فيروس نقص المناعة البشرية
	3.06 الاصابة بالملاريا
الركن04:الموارد البشرية وسوق العمل تاهيل القوى العاملة	4.01 معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي
	4.01 معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي
	4.02 مدى تدريب الموظفين
	4.03 معاملة العملاء سوق العمل
	4.04 ممارسات التوظيف والاطلاق
	4.05 سهولة العثور على موظفين مهرة
	4.06 سهولة توظيف العمالة الاجنبية
	4.07 الدفع والانتاجية
	4.08 مشاركة الاماث في قوة العمل
الركن05:جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5.01 استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات التجارية مع الشركات
	5.02 استخدام الانترنت للمعاملات التجارية بين المستهلكين
	5.03 الافراد الذين يستخدمون الانترنت
	5.04 مشتركي الانترنت واسع النطاق
	5.05 اشتراكات الهاتف المحمول

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير تنافسية السياحة والأسفار لسنة 2017

المطلب الثاني: واقع تنافسية السياحة والخدمات في شمال إفريقيا و الاتحاد الأوربي

أولا: واقع تنافسية السياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا.

شهد النشاط السياحي العالمي خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين نموا متميزا، فحسب بيانات منظمة السياحة العالمية ارتفع عدد السياح الدوليين من 523.909.597 سائح عام 1995 إلى 1.341.456.974 سائحعام 2017 .بمعدل نمو 150 ٪ مقارنة بين سنة 1995 وسنة 2017 و 7.28٪ سنة 2016[1] وعلى ضوء هذه المعطيات نقوم في ما يلي بالإحاطة بأهم مؤشرات السياحة الخاصة بمنطقة دول شمال إفريقيا.

1. تقييم الأداء السياحي لدول شمال إفريقيا:

سنقوم بتحليل الأداء السياحي لدول شمال إفريقيا و الدول العربية كإقليم والعالم من خلال إحصائيات الطلب السياحي والممثلة في السياحة الدولية الوافدة بالإضافة إلى عائداتها، كما نتتبع تطور تلك الإحصائيات بالنسبة لدول شمال إفريقيا فيما بينهم ومدى مساهمة كل دولة.

أ.السياحة الدولية الوافدة إلى دول شمال إفريقيا:

تشير إحصاءات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن عدد السياح الوافدين إلى الدول شمال إفريقيا يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السياح على المستوى العالمي، بحيث بلغ 29 مليون سائح عام 2017 ما يمثل 2.16 ٪ من عدد السائحين في العالم و يعتبر هذا العدد اقل من عدد السائحين القادمين إلى دولة فرنسا لوحدها حيث بلغت 86.861 مليون سائح لسنة 2017 كما نوضحه في الجدول(3-02):

[1] **أطلس بيانات العالم** إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات، تاريخ الاطلاع 25 ماي 2019 على الرابط:https ://ar.knoema.com/atlas

الجدول(3-02): تطور عدد السياح الوافدون إلى دول شمال إفريقيا للفترة (2008–2017)

آلاف السياح

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	1772	1912	2070	2395	2634	2733	2301	1710	2039	2451
مصر	12296	11914	14051	9497	11196	9174	9628.3	9139	5258	8157
تونس	7050	7797	7828	5746	6999	7352	7163	5359	5724	7052
المغرب	7879	8341	9288	9342	9375	10046	10283	10177	10332	11349
دول افريقيا	28997	29964	33237	26980	30204	29305	29375.3	26385	23353	29009
العالم	936360.913	897533.848	956372.260	997555.261	1054602.152	1106732.072	1159450.156	1206215.744	1250467.517	1341456.974
النسبة٪	3.09	3.33	3.47	2.70	2.86	2.64	2.53	2.18	1.86	2.16

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على أطلس بيانات العالم إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات على الرابط: https://ar.knoema.com/atlas

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السياح الوافدين لدول شمال إفريقيا المذكورة في الجدول أكثر من 29 مليون سائح في سنة 2017 ما يمثل 2.16 ٪ من إجمالي عدد السياح في العالم، وهذا يعكس المستوى المنخفض للطلب السياحي لدول شمال إفريقيا رغم ما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات ومقومات سياحية، كما بين الجدول أن نسبة تغيير التوافد السياحي على هذه الدول للفترة (2008-2017) تساوي 0.04٪ أي بنسبة زيادة شبه منعدمة تقريبا.

وعند تتبع تطور السياحة الوافدة لدول شمال إفريقيا في الفترة التي يشملها الجدول نجد أن الطلب السياحي في سنة 2016 شهد انخفاض واضح مقارنة بالسنة التي قبلها والذي مرده حسب الجدول هو تراجع الإقبال السياحي إلى دولة مصر بنسبة 42.47-٪.سنة 2016.

ومن الملاحظ أيضا من خلال معطيات الجدول أن أعداد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر في سنة 2017 بلغ 2.4 مليون سائح وبزيادة نسبتها 20.21 ٪ عن عام 2016 وبلغ الجزائر الذروة في عدد الوافدين سنة 2013 ب 2,733,000 سائح أما عن ترتيب الطلب السياحي العالمي في سنة 2017 على الأسواق السياحية في دول شمال إفريقيا، نجد أن المغرب يحتل المرتبة الأولى بأكثر من 11 مليون سائح ثم تليه مصر بأكثر من 8 مليون سائح.

2. عرض وتحليل لمؤشرات تنافسية السياحة والخدمات لدول شمال إفريقيا:

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي والذي نقوم فيه بعرض تطور ترتيب دول شمال إفريقيا في المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والأسفار كمايلي:

الجدول(3-03): المؤشر الكلي للتنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا للفترة(2007 -2017)

السنوات	2007		2008		2009		2011		2013		2015		2017	
الدولة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المغرب	57	4.27	67	3.91	75	3.86	78	3.93	71	4.03	62	3.81	65	3.8
مصر	58	4.24	66	3.96	64	4.09	75	3.96	85	3.88	83	3.49	74	3.6
تونس	34	4.76	39	4.41	44	4.37	47	4.39	/	/	79	3.54	87	3.5
الجزائر	93	3.67	102	3.5	115	3.31	113	3.37	132	3.07	123	2.93	118	3.1
د.ش.افريقيا	**59**	**4.23**	**67**	**3.94**	**70**	**3,90**	**79**	**3.91**	**96**	**3.66**	**87**	**3.44**	**87**	**3.5**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير تنافسية السياحة والأسفار للسنوات (2017–2015–2013–2011–2009–2008–2007)

من خلال عرض نتائج هذا المؤشر خلال عام 2017 ، نلاحظ أن لدى المغرب أفضل أداء بين الدول المكونة للجدول، حيث تحتل المرتبة 65 عالميا؛ إلا أن الملاحظ أيضا، أن تونس كانت تحتل أفضل مرتبة سنة 2011 بوجودها 47 عالميا، إلا أنها تراجعت في التقرير الأخير إلى المرتبة 87 عالميا والثالثة بين دول شمال إفريقيا بعدما كانت تتربع على المرتبة 34 عالميا في أول تقرير صدر عام 2007 أما عن الجزائر، فالملاحظ أنها موجودة في مؤخرة الترتيب بتصنيفها 118 عالميا في 2017 ، مع العلم أن آخر تقرير يتضمن 136 دولة، وهذا يعكس فعلا مدى ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا.

وأيضا المستنتج من معطيات الجدول هو أن التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا كمجموعة بعد حسابنا لمتوسط الدرجة لهذا الإقليم في سنة 2017 وجدناه تساوي 3.5 والتي وضعت هذا الإقليم في المرتبة 87 عالميا وهي مرتبة متأخرة جدا ولا تعكس إطلاقا المقومات السياحية التي تتمتع بها هذه الدول بالنظر إلى دول أخرى موجودة ضمن ريادة الترتيب في التقرير، وأيضا عند النظر في الأسباب الحقيقية لهذه الوضعية للتنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا نجد منها أسباب في ضعف الأداء الفردي لبعض الدول خاصة الجزائر التي توجد في مرتبة متأخرة أو ادني من دول شمال إفريقيا كإقليم مما ساهمت في تراجع مرتبة هذا الأخير وكذلك ضعف الأداء الكلي لدول شمال إفريقيا سواء في استقطاب السياح أو توفير خدمات سياحية ذات جودة أو البنية التحتية والفوقية المحفزة للطلب السياحي.

ولمزيد من التوضيح عن مؤشر تنافسية السياحة والأسفار، نقوم بتحليل المؤشرات الفرعية المكونة له خلال الفترة (2007 – 2017) والمعطاة كما يلي:

أ.الإطار التنظيمي :

يشمل القواعد السياسية والأنظمة، والأنظمة البيئية، والسلامة والأمان، والنظافة والصحة وأولويات السياحة والأسفار وجاء ترتيب هذا المؤشر خلال الفترة (2007-2017) كمايلي:

الجدول(3-04): المؤشر الفرعي للإطار التنظيمي لدول شمال إفريقيا للفترة(2007-2017)

السنوات	2007		2008		2009		2011		2013		2015		2017	
الدولة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المغرب	47	4.6	55	4.59	64	4.59	69	4.55	68	4.59	62	4.21	72	4.7
مصر	50	4.52	58	4.54	52	4.84	70	4.53	86	4.35	59	4.23	102	4.2
تونس	12	5.34	25	5.28	31	5.26	31	5.17	/	/	50	4.28	81	4.5
الجزائر	89	3.81	99	4.01	108	3.88	112	3,87	134	3.30	122	3.59	93	4.4
د.ش.افريقيا	**48**	**4.56**	**55**	**4.60**	**63**	**4.64**	**70**	**4.53**	**104**	**4.08**	**79**	**4.07**	**92**	**4.45**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير تنافسية السياحة والأسفار للسنوات (2017–2015–2013–2011–2009–2008–2007)

ويبين هذا المؤشر أن مصر هي التي تحتل مراتب متأخرة من حيث الإطار التنظيمي للسياحة، حيث نجد مصر في المرتبة 102 وفقا لمعطيات سنة (2017) ويرجع هذا لغياب السلامة والأمان وزيادة معدل الجريمة والأعمال الإرهابية ، كما نلاحظ في نفس السنة أيضا أن المغرب تحتل المرتبة الأولى في هذا المؤشر الفرعي بين دول شمال إفريقيا و 72 عالميا وفقا للمؤشر الكلي للتنافسية لسياحية التي تتصدره المغرب كذلك بين دول شمال إفريقيا، وبالمقارنة مع سنة 2007 ، نجد أن تونس كانت تحتل مرتبة متقدمة جدا 12 عالميا إلا أنها تراجعت في السنوات الأخيرة، وهذا يعكس أهمية وحرص الدولة التونسية على إعطاء أهمية كبيرة على هذا القطاع والمساهمة في تطويره وتفعيله من خلال توفير الأطر التنظيمية لتعزيز تنافسية القطاع السياحي.

وبالنظر إلى باقي دول شمال إفريقيا نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لمؤشر الإطار التنظيمي لسنة 2017 بعد كل من المغرب و تونس ، كما نجدها في المرتبة 93 عالميا وحسنت من نقاطها في هذا المؤشر مقارنة بسنة 2015 .

ب.مؤشر البنية التحتية:

ويشمل البنية التحتية للنقل الجوي، والنقل البري والموانئ، والبنية التحتية للخدمات السياحية، والجدول التالي يوضح ترتيب دول شمال إفريقيا في المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال والبنية التحتية للسياحة والأسفار.

الجدول(3-05): المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال والبنية التحتية للسياحة والأسفار لدول شمال إفريقيا خلال الفترة: (2007–2017)

السنوات	2007		2008		2009		2011		2013		2015		2017	
الدولة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المغرب	72	3.27	75	3.32	78	3.27	77	3.50	73	3.60	68	3.59	68	3.3
مصر	60	3.51	69	3.47	65	3,59	74	3.59	77	3.56	86	3.13	82	3.0
تونس	47	3.77	49	3.86	49	3.87	54	4.05	/	/	76	3.36	81	3.0
الجزائر	93	2.82	93	2.97	98	2.84	110	2.89	126	2.66	133	2.19	122	2.2
د.ش.افريقيا	**66**	**3.34**	**71**	**3.40**	**72**	**3.39**	**77**	**3.50**	**93**	**3.27**	**89**	**3.06**	**92**	**2.87**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير تنافسية السياحة والأسفار للسنوات (2017–2015–2013–2011–2009–2008–2007)

بالنسبة لمناخ الأعمال والبنية التحتية للسياحة والأسفار، نلاحظ أن كل الدول المكونة للجدول ليست ضمن مقدمة دول العالم في هذا المؤشر، وتقريبا كل هذه الدول تعدت المرتبة 50 الأولى في العالم خاصة في أواخر التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017.

والملاحظ أيضا أن الجزائر لا توجد ضمن 100 دولة الأولى في العالم لتقرير 2017 وهذا ما يعكس التأخر الكبير في البنية التحتية للسياحة وعدم توفر وحداثة وسائل النقل بأنواعه، وعدم توفر المطارات والموانئ بكثرة كما أنها غير مهيأة ولا توفر الراحة المسافرين.

والملاحظ كذلك أن هذا المؤشر أيضا تصدرته المغرب في أخر تقرير(2017) بين دول شمال إفريقيا 68 عالميا بعدما كانت تتصدره كذلك بنفس الترتيب 68 عالميا في لتقرير 2015 التي سبقته، وهذا يعكس لبروز المغرب كمقصد سياحي تنافسي في الآونة الأخيرة وإعطاء درجة كبيرة من الأهمية لهذا القطاع في الاقتصاد المغربي.

أما بالنسبة لتراجع التنافسية السياحية لتونس يتمثل خاصة في عدم توفرها على الطرقات وقلة عدد المطارات بها حسب المعطيات الفرعية للمؤشر حالها بنفس الحال مع مصر إذ جاءت في الترتيب مباشرة بعدها في الرتبة 82 عالميا بالنسبة لهذا المؤشر.

إذا من خلال هذا المؤشر واضح أن دول شمال إفريقيا تعاني من عدم توفر البنية التحتية للسياحة حيث احتلت هذه الدول كإقليم واحد المرتبة 66 عالميا في 2007 وتراجعت في أخر تقرير ب 26 رتبة لتحتل المركز 92 عالميا من أصل 136 دولة لتقرير سنة 2017.

وهذا المؤشر يتطلب توفر استثمارات سياحية بالإضافة إلى الموارد المالية والمادية والذي تغيب عن دول شمال إفريقيا التي تعاني من انخفاض مستوى التنمية وأيضا غياب الشراكات والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة مما ساهم بشكل كبير في تراجع تنافسية هذا المؤشر الفرعي لدول شمال إفريقيا مقارنة بدول أخرى سياحية خاصة الدول المتقدمة منها وحتى الدول العربية مثل الإمارات.

ج.مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية:

وتشمل رأس المال البشري، والرؤية الوطنية للسياحة، والمصادر الطبيعية والثقافية وأيضا التغير المناخي الموارد الثقافية وإدارة الأسفار ومعطيات هذا المؤشر بالنسبة لدول شمال إفريقيا خلال الفترة – 2017) (2007موضحة في الجدول التالي.

الجدول(3-06): المؤشر الفرعي للموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسياحة والأسفار لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2007–2017)

السنوات	2007		2008		2009		2011		2013		2015		2017	
الدولة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المغرب	52	4.93	72	3.81	83	3.73	73	3.74	68	3.89	45	2.81	41	3.1
مصر	68	4.70	70	3.86	73	3.84	71	3.77	84	3.74	65	2.42	48	2.9
الجزائر	97	4.37	98	3.52	127	3.22	116	3.35	123	3.25	90	2.04	94	2.1
تونس	37	5.15	57	4.08	56	3.97	59	3.94	/	/	99	1.97	101	2.0
د.ش.افريقيا	**62**	**4.78**	**75**	**3.81**	**85**	**3.69**	**75**	**3.70**	**97**	**3.62**	**69**	**2.31**	**66**	**2.52**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير تنافسية السياحة والأسفار للسنوات (2017–2015–2013–2011–2009–2008–2007)

و من حيث مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية، فنجد أن دول شمال إفريقيا تحتل المرتبة 66 عالميا في تقرير سنة 2017 والمغرب في المرتبة 41 عالميا في نفس التقرير والملاحظ أيضا أن تونس لا توجد ضمن 100 دولة الأولى في العالم لتقرير 2017 وحلت في المرتبة 101 و تعتبر الأخيرة بالنسبة لدول شمال إفريقيا بالنسبة لهذا المؤشر نظرا لافتقارها للموارد والمناظر الطبيعية التي هي من الفروع التي يعتمد عليها القياس في هذا المؤشر. ومن وجهة نظرنا لما سبق نرى أنه:

-على دول شمال إفريقيا تحسين جودة خدماتها السياحية لكي تتماشى مع العرض السياحي العالمي من خلال تأهيل مؤسساتها وشركائها السياحية وأيضا الترويج للمنتج السياحي لهذه الدول في التظاهرات السياحية أو الثقافية العالمية وكذلك المشاركة في المعارض الدولية للتعريف بهذا المنتج .

- يجب على دول شمال إفريقيا أن تقوم بتعزيز التعاون والشراكة فيما بينهم والاستفادة من التفاوت في الخبرات السياحية خاصة في الجانب التنظيمي والقانوني وأيضا الاستفادة من النماذج السياحية الناجحة عالميا سواء كانت عربية أو أجنبية وخاصة تلك التي تحتل مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية السياحية.

- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاستثمار السياحي لدول شمال إفريقيا من أجل توفير التمويل اللازم وأيضا المشاركة الحكومية في النهوض بالقطاع السياحي بالإضافة إلى توفير مناخ الاستثمار السياحي المناسب من خلال التحفيزات المادية والضريبة والبنية التحتية والفوقية للسياحة.

- على دول شمال إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار الأمني أو السياسي وخاصة مصر وتونس أن تسعى بكل مجهوداتها للتسويق وتنشيط لوجهاتها السياحية وإبراز مدى تمتعها بالراحة والسلامة السياحية مع مواجهة حملات التضليل الإعلامي عن تلك الدول.

- يجب على دول شمال إفريقيا أن تركز في استراتيجياتها السياحية على المعايير المعتمدة في حساب مؤشر التنافسية السياحية وان توفر المعلومات الصحيحة سواء من خلال الأجهزة الحكومية الوطنية أو إنشاء مركز معلوماتي بين هذه الدول لتفادي البيانات السياحية المتحيزة والمؤثرة سلبا في هذا المؤشر.

الجدول(3-07) : ترتيب دول شمال إفريقيا وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السياحة و الأسفار للسنوات 2011 و 2015 و 2017

السنوات	2011		2015		2017	
الدولة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
المغرب	78	3.93	62	3.8	65	3.8
مصر	75	3.96	83	3.5	74	3.6
تونس	47	4.39	79	3.5	87	3.5
الجزائر	113	3.37	123	2.29	118	3.1
ليبيا	124	3.25	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير تنافسية السياحة والأسفار للسنوات (2017-2015-2011)

إذا التنافسية السياحية تعني قدرة الشركات والقطاع والدول على توفير خدمات سياحية ذات جودة تلبي حاجات ورغبات السياح وقدرتها على التموقع في الأسواق السياحية الوطنية والدولية دون الاعتماد على أي نوع أو شكل من أشكال الدعم الحكومي أو الحماية.

– الأداء السياحي لدول شمال إفريقيا ضعيف سواء من حيث استقطاب السياح الوافدين أو من حيث الإيرادات السياحية بحيث أن كلاهما لم يتعد نسبة 2٪ من عدد السياح أو الإيرادات السياحية في العالم وهذا لا يعكس فعلا المقومات السياحية وعناصر الجذب السياحي التي تتمتع بها هذه الدول وأنها تعاني مشكلة تخطيط وتسيير لهذه المقومات واستعمالها كنقطة قوة لتصميم استراتيجيات سياحية طويلة المدى وواضحة الأهداف والمعالم.

– أن مؤشر التنافسية السياحية للمنتدى الاقتصادي العالمي من المؤشرات المتخصصة المركبة والتي تهدف إلى معرفة وتبيان التنافسية السياحية الدولية وأيضا تموقع الدول في الأسواق السياحية العالمية، إلا أن هذا المؤشر وبعد مرور تقريبا 12 سنة على صدور أول تقرير له لم يثبت على منهجية واحدة وفي كل تقرير تقريبا يعاد ضبط هذا المؤشر نتيجة للانتقادات الكبيرة الموجهة له وكذلك يحاول وضع معايير متوازنة تعكس فعلا تنافسية الدول سياحيا.

– أن دول شمال إفريقيا تختلف من حيث الأداء السياحي أو التنافسية السياحية، كما أن الأحداث السياسية وحالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة العربية وخاصة تونس ومصر وأيضا حملة التشويه التي استهدفت الإسلام والدول الإسلامية انعكست سلبا على السياحة في دول شمال إفريقيا باعتبارها دول إسلامية.

كما أن معظم الإحصائيات التي سبق أن تطرقنا إليها أشارت أو أكدت على ذلك حيث تراجع الأداء السياحي لمصر بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى في الطلب السياحي لصالح المغرب وأيضا تراجعت التنافسية السياحية لدولة تونس بعدما كانت تحتل مراكز جد متقدمة عالميا وليس فقط إقليميا.

– بالنسبة للجزائر، وحسب مؤشر التنافسية السياحية الكلي أو الفرعي وفي معظم التقارير الصادرة عن المنتدى تحتل مراكز في مؤخرة الترتيب وحتى في البعض منها ضمن الـــ 20 بلد الأخيرة، وهذا يدل على عدم إعطاء الجزائر الأولوية الكافية واللازمة لهذا القطاع وأيضا ربما عدم إدراكها لأهميته في تنويع الاقتصاد الوطني الذي هو في الأصل اقتصاد ريعي،كما تبين من خلال هذا المؤشر.

– أن الجزائر تعاني تخلف كبير في معظم المعايير المعتمدة في بناء هذا المؤشر سواء من ناحية توفر البنية التحتية للسياحة وأيضا توفر عنصر الأمن والسلامة وانخفاض جودة خدماتها السياحية المقدمة للسياح والميزة الايجابية الوحيدة لها من خلال المؤشر هي تنافسية أسعارها السياحية.

ثانيا: واقع تنافسية السياحة والخدمات في دول الاتحاد الأوربي:

تعد أوروبا المنطقة التي تتمتع بأقوى أداء تنافسي في مجالي السياحة والأسفار حيث ضمت ستة من أكثر عشر دول تنافسية في قطاع السياحة والأسفار، وجذبت 620 مليون من أصل 1.2 مليار زائر دولي عام

2016 و لا تزال أوروبا حتى الآن أكبر سوق للسياحة والأسفار[1] ، أي ما يقرب من ضعف سوق آسيا والمحيط الهادئ وتعتبر ثاني أكبر سوق سريع النمو.

1. تحليل مؤشرات تنافسية السياحة والخدمات بالاتحاد الأوربي:

ونقوم بالتحليل من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول (3-08): ترتيب دول الاتحاد الأوربي وفقا لمؤشر تنافسية قطاع السياحة و الأسفار للسنوات 2015 و 2017

السنوات	2015		2017	
الدولة	الترتيب العالمي 141/	التنقيط العام	الترتيب العالمي 136/	التنقيط العام
أسبانيا	1	5.3	1	5.4
فرنسا	2	5.2	2	5.3
ألمانيا	3	5.2	3	5.3
بريطانيا	5	5.1	5	5.2
إيطاليا	8	5.0	8	5.0
النمسا	12	4.8	12	4.9
البرتغال	15	4.6	14	4.7
هولندا	14	4.7	17	4.6
السويد	23	4.5	20	4.6
بلجيكا	21	4.5	21	4.5
ايرلندا	19	4.5	23	4.5
اليونان	31	4.4	24	4.5
لكسمبورغ	26	4.4	28	4.5
الدانمرك	27	4.4	31	4.4
كرواتيا	33	4.3	32	4.4
فنلندا	22	4.5	33	4.4
مالطا	40	4.2	36	4.3
استونيا	37	4.2	38	4.2
ج .التشيك	37	4.2	39	4.2
سلوفينيا	39	4.2	41	4.2
بلغاريا	49	4.0	45	4.1
بولندا	47	4.1	46	4.1
المجر	41	4.1	49	4.1
قبرص	36	4.2	52	4.0
لاتفيا	53	4.0	54	4.0
ليتوانيا	59	3.9	56	3.9
سلوفاكيا	61	3.8	59	3.9
رومانيا	66	3.8	68	3.8
الاتحاد الاوربي	**24**	**4.43**	**33**	**4.46**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير تنافسية السياحة والأسفار للسنوات (2015-2017)

[1] **تقرير تنافسية السياحة والسفر 2017** متاح على الرابط :
http://reports.weforum.org/travel-and-tourism-competitiveness-report-2017/europe-and-eurasia-results/

أ.عدد السياح والإيرادات السياحية بالاتحاد الأوربي:

في الوقت الذي يستمر عدد الوافدين في النمو في الاتحاد الأوربي ، بدأت الإيرادات الدولية في الانخفاض عام 2015 ، مما يشير إلى إمكانية إجراء تعديلات في هذا القطاع على المستوى الإقليمي ونظرًا لأهمية الأسفار داخل المنطقة ، فقد يعكس انخفاض الإنفاق وانخفاض القوة الشرائية المزيد من الاهتمام نحو إيجاد حلول لذلك كالأسفار منخفضة التكلفة على المستوى الدولي.

ب.مؤشر النظافة والصحة بدول الاتحاد الأوربي:

تعد الظروف الصحية والنظافة الجيدة من المزايا التنافسية الشائعة لشركات السياحة والأسفار في معظم الدول الأوروبية وعلى الرغم من انخفاض المفاهيم الأمنية قليلاً في أوروبا الغربية والجنوبية نتيجة للهجمات الإرهابية الأخيرة ، إلا أن تأثيرها على عدد الوافدين الدوليين كان لوقت قصير و منذ الإصدار الأخير من التقرير في عام 2015 ، تحسنت المنطقة في العديد من العوامل ، بما في ذلك جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأسعار التنافسية.

ج.مؤشر الأمن والسلامة بدول الاتحاد الأوربي:

قابلت تلك التحسينات بعض الاتجاهات الأقل إيجابية للاستثمار في قطاع الأمن. ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من الهجمات الإرهابية الأخيرة والخوف المتزايد من الإرهاب ، فإن أداء السياحة في بلدان مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا لم يتراجع بشكل كبير ، مما يؤكد مرونة قطاع السياحة والأسفار القوية في مواجهة الصدمات الأمنية ، في ظل وجود مؤسسات قوية وأساسيات السياحة والأسفار سليمة.

د.مؤشر البيئة والبنية التحتية بدول الاتحاد الأوربي:

بلدان جنوب أوروبا تميل إلى أن تتميز بموارد ثقافية وطبيعية أقوى وخدمات السياحة ، إلا أن بيئة أعمالها وبنيتها التحتية للنقل البري والاهتمام بنتائج أداء الاستدامة البيئية تميل إلى حد ما عن تلك الموجودة في أوروبا الغربية والشمالية. توفر هذه البلدان بيئات تمكينية أفضل ، بما في ذلك بعض أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر تطوراً في العالم ، وبنية تحتية أفضل للنقل ، لكنها لم تطور مواردها الطبيعية والثقافية في نفس الوقت. كما أنها تميل إلى أن تكون وجهات أغلى.

ه.مؤشر تنافسية الأسعار بدول الاتحاد الأوربي:

تعد القدرة التنافسية للأسعار ذات قوة في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية ، لكن المنطقة الفرعية لم تستثمر بعد بما فيه الكفاية في الربط الجوي والموارد الثقافية. في الوقت نفسه يميل الانفتاح الدولي على الأسعار إلى أن يكون أضعف منه في أوروبا الغربية.

2. ترتيب دول الاتحاد الأوربي حسب مؤشر تنافسية السياحة والأسفار

نلاحظ من الجدول السابق أن إسبانيا حصلت على المركز الأول عالمياً في مؤشر تنافسية السياحة والأسفار للمرة الثانية و يمكن أن يعزى نجاح إسبانيا لكل من مواردها الثقافية احتلت المرتبة (2 عالميا) والموارد الطبيعية احتلت المرتبة (9 عالميا) ، إلى جانب البنية التحتية للخدمات السياحية حيث احتلت المرتبة (2 عالميا) ، وفي مجال النقل الجوي احتلت المرتبة (9 عالميا) ودعم السياسات نالت المرتبة (5 عالميا) وكلها مراتب متقدمة جدا عالميا استفاد قطاع السياحة والأسفار في إسبانيا من السهولة الأخيرة لسياسته المالية ، وبالسياحة المعاد توجيهها من الشرق الأوسط وأجزاء من أوروبا الغربية ، والتي تأثرت بالمخاوف الأمنية. ومع ذلك ، لا تأخذ هذه التطورات أي شيء مقارنة بقدرة إسبانيا على توفير بيئة ممتازة لقطاع السياحة والأسفار.

أما التحدي الحالي هو الاستمرار في إيجاد طرق للتحسين، بالنظر إلى نضج القطاع، في حين تم تصنيف النقل البري في إسبانيا ضمن أفضل 15 اقتصادا ، إلا أنه بدأ يظهر علامات على التراجع الأولي مما يشير إلى أنه من المتوقع حدوث ترقيات وتحديثات بالإضافة إلى ذلك يمكن تحسين بيئة الأعمال (75 عالميا) حيث أن التعامل مع تصاريح البناء لا يزال يمثل عبئًا (104 عالميا).

– احتفظت فرنسا بمركزها الثاني رغم آثار الهجمات الإرهابية في عامي 2015 و 2016 على الرغم من أن هذا قد أدى إلى نزولها ب (5 درجات من ترتيبها العالمي) لمؤشر السلامة والأمن ، ظل الوافدون الدوليون مستقرين. ولا تزال الموارد الثقافية (3 عالميا) والنقل البري (7 عالميا) وقد تمكنت من تعويض الانخفاض في الأمن واستخدام الموارد الطبيعية بخفضها لأسعار الفنادق والضرائب على التذاكر ، مما أدى إلى تحسن في القدرة التنافسية لفرنسا بصعودها بـــ 21 درجة في الترتيب كما قامت فرنسا بتحسين استدامتها البيئية عن طريق تقليل للنشاطات القطاعية المؤثرة على البيئة وتوقيع المزيد من المعاهدات البيئية. وبالرغم من أن فرنسا قد فقدت إيرادات السياحة والأسفار على مدار العامين الماضيين ، فقد استمرت في تعزيز أساسيات السياحة والأسفار التنافسية الخاصة بها ، مما جعل قطاع السياحة والأسفار أكثر مرونة في مواجهة الصدمات والاستعداد للنمو في المستقبل.

– أما باقي دول الاتحاد الأوربي احتلت كذلك مراكز متقدمة عالميا من ضمن 50 الأولى عالميا ماعدا 4 دول فتجاوزت مرتبة الدول ال 50 الأولى عالميا وهي (لاتفيا ،لتوانيا ،سلوفاكيا ،رومانيا) احتلت المراتب(53–59–61–66) عالميا على التوالي خلال سنة 2015 أما خلال سنة 2017 فقد وصل العدد إلى خمس دول لم تكن من ضمن ال 50 الأوائل عالميا ويتعلق الأمر بنفس الدول المتأخرة إضافة إلى قبرص حيث جاء ترتيبهم على التوالي في المراتب التالية (52–54 –56 – 59 – 68) عالميا وبعد حساب معدل النقاط فقد حصل الاتحاد الأوربي كإقليم واحد على الرتبة 24 عالميا برصيد 4.34 نقطة خلال

2015 و حصل على الرتبة 33 عالميا برصيد 4.46 نقطة خلال سنة 2017 أي دائما من ضمن ال 50 أفضل دولة عالميا من حيث التنافسية السياحية للسياحة والأسفار .

وعند المقارنة حيث احتل الاتحاد الأوربي الرتبة (24 عالميا برصيد 4.34 نقطة) مقابل دول شمال إفريقيا كإقليم واحد احتل(87 عالميا برصيد 3.44 نقطة) خلال سنة 2015.

كما احتل الاتحاد الأوربي الرتبة(33 عالميا برصيد 4.46 نقطة) مقابل أن دول شمال إفريقيا كإقليم واحد احتل(87 عالميا برصيد 3.5 نقطة) خلال سنة 2017.

نجد أن هناك فرق شاسع جدا بين الإقليمين لعدة ظروف وأسباب يجب على دول شمال إفريقيا أخذها بعين الاعتبار خصوصا في بعض المؤشرات مثل توفير وتهيئة البنى التحتية السياحية من مطارات وطرقات وتحسين الصورة الذهنية لها لدى السياح بالترويج لوجود الأمن والاستقرار السياسي بهذه الدول.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات السياح في دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي.

إن المتابع للحركة السياحية الدولية للفترة الأخيرة يلاحظ للوهلة الأول ى أن توزيعها غير متوازن بين مناطق العالم، إذ استحوذت أوروبا على حصة الأسد منذ فترات طويلة على حساب بقية مناطق العالم الأخرى وسنقوم في المطلب الأول بعرض تطور الحركة السياحية في إقليم شمال إفريقيا وإقليم الاتحاد الأوربي أما في المطلب الثاني فنتطرق إلى أهم الأقاليم السياحية العالمية وكذا توجهاتها المستقبلية.

المطلب الأول: تطور الحركة السياحية في شمال إفريقيا و الاتحاد الأوربي.

شهدت الحركة السياحية العالميّة نموا متزايدا إذ بلغت 1133 مليون سائح سنة 2015 مقابل 25 مليون سائح فقط سنة 1950 كما ارتفعت العوائد السياحية من 02 مليار دولار عام 1950 إلى 104 مليار دولار عام 1980 لتبلغ 1245 مليار دولار عام 2014.[1] ويؤكد الوضع الحالي أن هناك تنافسيّة سياحية شديدة بين الدول من أجل الحصول على حصّةٍ أكبر من السائحين، حيث مثّل عدد السائحين نحو 3.5٪ من عدد سكان العالم عام 2000 وأمام هذا النموّ السياحيّ العالميّ ووصلت النسبة إلى 7٪ في 2020 وما زال الكثير أمام السياحة لكي تحقّقه في ظلّ عالمٍ تتباعد أجزاؤه وتتصاعد صراعاته ويكثر فقرائه.

تتّسم الحركة السياحية في العالم بعدم التساوي، حيث حظيت أوروبا بالنصيب الأكبر من السائحين بنسبة 50٪ في 2014 ووزّع النصف الباقي على مناطق العالم الأخرى، كما حظيت أوروبا بنحو 40.9٪ من الدخل السياحيّ العالمي الأمر الذي يعكس التفاوت الكبير بين مناطق العالم من حيث الحركة السياحية والدخل السياحي.[2]

أولا: توزيع الحركة السياحية العالمية.

تشير اتجاهات الحركة السياحية العالمية إلى المناطق التي ترسل السائحين والمناطق التي تستقبلهم أي (المنشأ والمقصد) التي تتضمن عوامل أو دوافع اختيار السائحين لمكانٍ من الأماكن من أجل الذهاب إليه وقد تكون عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية أو عوامل أخرى، وبرغم تميّز السياحة الدولية باتساع رقعتها الجغرافية باستمرار وتنوّع الوجهات السياحية مع اكتشاف العديد من المقاصد فإنّ أوروبا

[1] (**UNWTO 2015**). Tourism highlights, p16

[2] **موسى فتحي عتلم**: جغرافية السياحة، كتاب التعليم المفتوح، مطابع جامعة المنوفية/مصر 2016، ص 62.

والأمريكتَين ما تزالان تمثلان أكثر مجاليَن لاستقطاب العديد من السياح في العالم ويوضح الجدول التوزيع الجغرافيّ للسائحين في أقاليم العالم بين (2000 – 2015).[1]

الجدول(3-09): التوزيع الجغرافي لأعداد السائحين في العالم (2000– 2015)

مليون سائح

السنوات	افريقيا	الامريكيتين	آسيا والباسيفيك	اوربا	الشرق الاوسط	العالم
2000	27,9	128,2	110,6	393,6	24,5	684,7
2005	37,5	133,2	155,4	441,5	39,0	806,8
2010	49,5	150,1	205,4	488,9	54,7	949,0
2015	55,7	181,0	263,3	581,8	51,0	1133,0

المصدر:

World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, several Edition

يعكس النمو في حركة السائحين اتجاهات توجّههم الجغرافي، والمناطق الأكثر جذباً للسائحين، وأثر ذلك في السوق السياحيّ العالمي، وفي العوائد التي تحققها المقاصد السياحية الكبرى.

تُثير دراسة معدّل النموّ في الحركة السياحية العالمية تساؤلات مهمّة: هل وصلت أعداد السائحين في العالم إلى الحدود القصوى لها، وما مدى انعكاس ذلك على قدرة القطاع السياحيّ في العالم على استيعاب المزيد من السائحين؟ أم أنّ معدلات النموّ المنخفضة لها عوامل أخرى مرتبطة بتباطؤ نموّ الاقتصاد العالمي؟ وما تداعيات ذلك على صناعة السياحة في العالم؟

برغم تزايد الوزن النسبيّ للحركة السياحية القادمة إلى إفريقيا؛ فإنها تأتي في المرتبة الأخيرة أو ما قبل الأخيرة في معظم السنوات، ففي الوقت الذي مثّلت فيه منطقة آسيا والباسيفيكي نحو 1٪ من أعداد السائحين في العالم عام 1950 نجد أنّ نسبة تلك المنطقة ارتفعت إلى 23٪ عام 2015 ومن المتوقع أن يبلغ 29.6٪ عام 2030 وهذا يؤكّد أنّ الحركة السياحية التي تتجه إلى القارة الإفريقية لا تتناسب مع المقومات الجغرافية والتاريخية والثقافية في القارة.[2]

وأصبحت قارة إفريقيا، سوقاً سياحية رائجة، والدليل على ذلك ما تحقّقه من معدلات مرتفعة للنموّ عند مقارنتها بالمعدلات التي سجلتها الأقاليم الأخرى من العالم، وربما يعود هذا النموّ إلى تنوّع الأسواق

[1] **Africa Institute**, Africa at a glance Facts and Figures 2008-2009, South Africa 2009 p 15

[2] **Africa Travel Association**. Africa Tourism Monitor (2013), September 2013, p 20.

السياحية فيها، في ظلّ تنوع البيئات والموارد الطبيعية فيها، ومن ثمّ تنوع المعروض السياحيّ وانعكاسه على جذب المزيد من السائحين.

ولا شك بأنّ النموّ السياحيّ في أقاليم العالم المختلفة له مقوماته التي تتباين من إقليمٍ لآخر، لكن المحصلة هي زيادة أعداد السائحين لتصل إلى الصورة الحالية، والمتوقع زيادتها عمّا هي عليه، حيث شهد الشرق الأوسط أكثر الأقاليم نموّاً في عدد السائحين القادمين إليه، يليه آسيا والباسيفيكي، مقابل معدلات نموٍّ منخفضةٍ في الأمريكتَين، وهذا يوضّح حدوث زيادةٍ كبيرةٍ في الأسواق المستقبلة للسياح في الأقاليم النامية، فبينما استقطبت الأسواق السياحية التقليدية في أوروبا والأمريكتَين نسبة 96٪ من مجموع السياح في العالم عام 1950 وتراجعت تلك النسبة بحلول عام 2006 لتبلغ 70.5٪ لصالح الأقاليم النامية في آسيا والباسيفيكي والشرق الأوسط وإفريقيا.[1]

ومن المتوقّع للعالم النامي، الذي تمثّل قارة إفريقيا عموده الفقريّ، أنّ يستقطب المزيد من السائحين على حساب العالم المتقدّم، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة العالم الناميّ 30٪ من الحركة السياحية العالمية؛ نجدها قد ارتفعت إلى 38.1٪ عام 2000 و إلى 52.7٪ عام 2020 و ومن المتوقع أن تصل نسبتها 57.2٪ عام 2030 مما يؤكد أنّ هناك تنافسيّة واضحة بين العالم المتقدّم والعالم الناميّ في استقطاب السائحين من ناحية، وتنافسيّة أكبر بين مناطق العالم الناميّ ودوله على استقطاب السائحين من ناحيةٍ أخرى، الأمر الذي يحتّم على إفريقيا ضرورة الدخول بشدّة في هذه المنافسة؛ حتى تنال نصيبها من العائد الاقتصاديّ والتنمويّ من الحركة السياحية العالمية التي تُترجم على شكل عوائد اقتصادية متعددة.

ثانيا: تطور الحركة السياحية في شمال إفريقيا.

بالنسبة للحركة السياحية لمنطقة شمال إفريقيا فمن الملاحَظ أنّ نصيب قارة إفريقيا بمجملها من السائحين في العالم منخفض كثيراً مقارنة بما تمثله من السكان والمساحة فنسبة مساحة القارة تقدر بـــ 22٪ من مساحة العالم و 16٪ من سكانه سنة 2015 لكن نصيبها من السائحين لم يتجاوز الـــ 5٪ عام 2015 ، الأمر الذي يجعل التنمية السياحية في القارة ضرورة حتمية نظرا لما تملكه القارة من مقوماتٍ طبيعيةٍ وبشريةٍ من ناحية، وحتى ترتفع نسبة مساهمة القارة في السياحة العالمية من ناحيةٍ أخرى.[2]

ولقد أتت دول شمال إفريقيا في المرتبة الأولى في التنافسية السياحية: حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (1990 – 2010) نحو 42.1٪ أي أنها تستأثر بمفردها بأكثر من خُمسي أعداد السائحين، والذي يقف

[1] **World Bank**, Tourism in Africa. Harnessing Tourism for Growth and Improved livelihoods (2013), p 72

[2] **Africa Institute**, Africa at a glance Facts and Figures 2008-2009, South Africa 2009 p 15

وراء زيادة نصيبها هو قربها من دول الإتحاد الأوروبي التي تُعدّ أحد مصادر الإمداد بالسائحين، وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى البعد عن الصراعات في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء [1]، كما يوضحه الشكل (3-02).

الشكل رقم (3-02): التوزيع النسبيّ لمناطق قارة إفريقيا من الحركة السياحية إلى القارة.

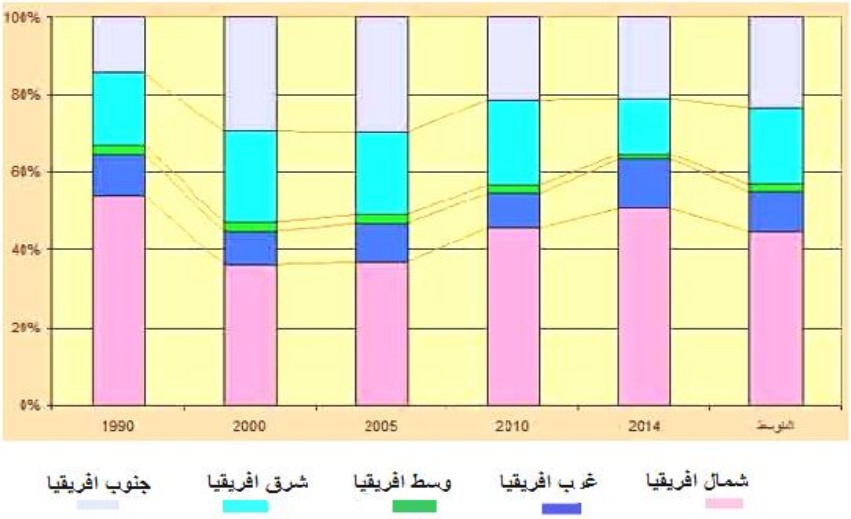

المصدر:موسى فتحي عتلم، التحليل الجغرافي للحركة السياحية إلى إفريقيا،ص 9 .

لم تستمر صدارة منطقة شمال إفريقيا للمشهد، من حيث استقبالها للعدد الأكبر من السياح في القارة، حيث توضح بيانات عام 2015 أنها لم تستقبل سوى 18.5٪ من السائحين؛ مقابل 81.5٪ لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، في ظلّ العديد من الاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض دول الشمال الإفريقي، مثل مصر وليبيا وتونس، مما أدى إلى تناقص أعداد السائحين في هذه الدول والتي تمثّل مكوّناً مهمّاً في منطقة الشمال الإفريقي. وعلى سبيل المثال: استقبلت مصر حوالي 14 مليون سائح عام 2010 حيث كانت السياحة تمثّل المصدر الثاني للدخل، حيث أسهمت بنحو 12.5 مليار دولار لكن بيانات 2015 سجّلت انخفاض العدد إلى نحو 9.5 ملايين سائح، كما انخفض أعداد السائحين في تونس من 6.9 ملايين سائح عام 2009 إلى 6 ملايين سائح عام 2010.[2]

وتكتسي دراسة السياحة في إفريقيا أهمية بالغة على ظلّ دورها في المساهمة في الناتج المحليّ الإجماليّ للكثير من الدول وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة حيث زاد دخل القطاع السياحيّ في القارة

[1] (**UNWTO 2015**). Tourism in Africa, A Tool for Development. p21.
[2] **Africa Institute**, Africa at a glance Facts and Figures 2008-2009, South Africa 2009 p 15

من 7.2 مليار دولار في 1980 إلى 26.5 مليار دولار في 2000 ثم ارتفع إلى 50.3 مليار دولار في 2010 و 85 مليار دولار عام 2020.[1]

كما تساهم السياحة في إفريقيا في تشغيل نسبةٍ كبيرةٍ من السكان فقد قُدّرت العمالة المباشرة في السياحة والسفر بالقارة بحوالي 7.7 مليون عامل في 2010 كما أسهمت العمالة المباشرة في السياحة بنحو 3.1٪ من جملة العمالة بالقارة الإفريقية و 3.3٪ من جملة العمالة بالعالم.[2]

تشهد مساهمة السياحة في توفير فرص العمل بالقارة نموّاً واضحاً، ففي عام 2000 أسهمت بنحو 11.6 مليون فرصة عمل و زادت إلى 20.5 مليون عام 2014 حيث تمثل نحو 8.1٪ من جملة الأيدي العاملة بالقارةكما أسهم القطاع السياحيّ خلال الفترة (2000 – 2014) بتوفير 3.5 مليون فرصة عمل مباشرة .[3]

وتؤكد دراسة الحركة السياحية استمرار حدّة المنافسة بين دول العالم لاجتذاب السائحين من ناحية، وتزايد عدد الدول النامية الساعية لتطوير قطاعها السياحي؛ من أجل الحصول على نصيبٍ من السياحة الدولية من ناحيةٍ أخرى.[4]

وضحت متابعة الحركة السياحية في العالم تزايد النموّ السياحيّ في العالم وتنوّع مجالات القطاع السياحي بحيث أصبح واحداً من القطاعات الأكبر والأسرع نموا في العالم مقارنةً بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبمرور الوقت تُكتشف مقاصد سياحية جديدة، فبينما كانت أكبر 15 دولة من بين الدول التي يقصدها السائحون في العالم تستوعب نحو 98٪ من عدد السياح على مستوى العالم في 1950 نجد أنّ تلك النسبة انخفضت إلى 75٪ فقط عام 1970 وواصلت انخفاضها إلى 57٪ فقط من إجماليّ السياح عام 2007 وذلك في ظلّ اكتشاف مقاصد سياحية جديدة أغلبها وجد في العالم النامي الذي تعد قارة إفريقيا جزءا منه.[5]

ومما يؤكد هذا الوضع هو أن التنافسية التي تشهدها السياحة بين الدول من أجل الحصول على حصّةٍ أكبر من السياح ومن ثمّ الحصول على نصيبٍ أكبر من العوائد مثلما يشير إليه تقرير آفاق السياحة العالمية لعام 2020 إلى أنّ الأقاليم الثلاثة الأكثر استقبالاً للسائحين في العالم هي:

– أوروبا في المرتبة الأولى (ستستقبل 717 مليون سائح)

– آسيا والباسيفيكي (ستستقبل 397 مليون سائح)

---

[1] (**UNWTO 2015**). Tourism highlights, p16

[2] (**UNWTO 2011**). Tourism highlights, p04

[3] (**UNWTO 2015**). Tourism in Africa, A Tool for Development. P13

[4] **محيا زيتون** ،السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث، دار الشروق/مصر 2002 ص 11.

[5] **موسى فتحي عتلم** ، الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية/مصر 2016 ص 294.

– الأمريكتان (بحوالي 282 مليون سائح)

ويأتي بعد ذلك إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهذا يجعل السياحة قاعدة انطلاقٍ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مناطق العالم خاصة في مناطق الاقتصاديات النامية إذ تشهد إفريقيا نموا متزايدا في أعداد السائحين القادمين إليها والذين ارتفع عددهم من 0.5 مليون سائح (بنسبة 0.2٪ من السائحين في العالم) عام 1950 إلى 2.6٪ عام 1980 إلى 27.9 مليون سائح (بنسبة 4.1٪) عام 2000 إلى 55.7 مليون سائح (بنسبة 4.9٪ من السائحين في العالم) عام 2015 و سيبلغ العدد 85 مليون سائح (بنسبة 6.3٪ من إجمالي السائحين) عام 2020. [1]

الشكل (3-03): تطور أعداد السائحين في إفريقيا للفترة(1950–2015)

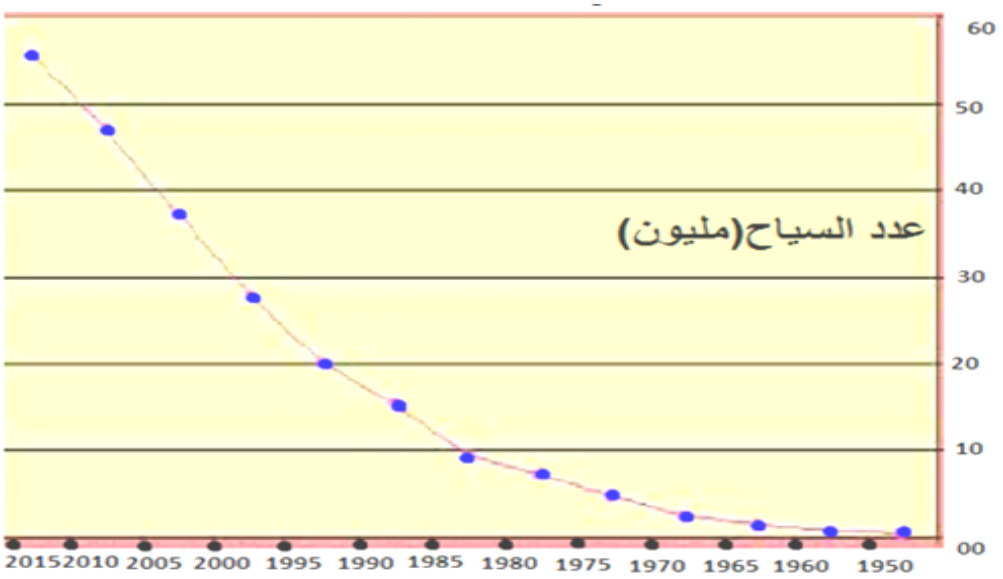

المصدر: تقرير لمنظمة السياحة العالمية 2016 .

تعكس معدلات النموّ التي سجلها أعداد السائحين في إفريقيا تفوّقها الكبير على المتوسط العالمي خلال الفترة (1950 – 2015) ففي حين سجل المعدل السنوي لنمو أعداد السائحين في إفريقيا 170٪ نجد أن المعدل العالمي لم يتجاوز 67.3٪ خلال الفترة نفسها كما تبين معدلات نمو الحركة السياحية فترة (2005 – 2014) أنّ المعدل السنويّ للقارة الإفريقية بلغ 5.4٪ مقابل 3.8٪ للمعدل العالمي و 2.8٪ لقارة أوروبا و 3.5٪ للأمريكتَين وهذا يحمل دلالة واضحة على النمو المرتفع الذي تشهده السياحة الإفريقية برغم ضآلة نصيبها مقارنة بباقي مناطق العالم. [2]

وبرغم التنوّع في المعروض السياحي الإفريقي ما بين مناطق السياحة البيئية في إفريقيا الجنوبية والشرقية، والسياحة الشاطئية عبر سواحل إفريقيا على البحرَين المتوسط والأحمر والمحيطَين الأطلنطيّ والهندي، فإنّ

[1] **مصطفى كمال طلبة** ،العالم العربي ومواجهة تحديات تغيّر المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010، ص 45.

[2] **موسى فتحي عتلم** ، الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية،2016 ص 294.

هناك بعض الدول الإفريقية ما زالت تعاني من ضعف الحركة السياحية إليها، وقد يكون هذا نتيجة تضخيم وسائل الإعلام للأوضاع السائدة في بعض الدول الإفريقية؛ من حيث انعدام الأمن والفقر والتصحّر والصراعات المتنوعة التي تعيشها هذه الدول، خصوصاً بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو ضعف التغطية الإعلامية للتعريف بمكونات الجذب السياحيّ في القارة، أو عوامل أخرى، مثل ضعف إمكانية الوصول ونقص الخدمات، ونظرا لهذه الأسباب قدّمت اليونسكو عام 2000 إستراتيجية من أجل تنمية السياحة المستدامة في الصحراء الكبرى، استهدفت تنمية السياحة الصحراوية، وتعظيم دورها في حماية التراث الثقافيّ والطبيعي، وتسويق المنتج السياحيّ الصحراوي، لما لذلك من انعكاساتٍ اقتصادية واجتماعية.[1]

ويتضح لنا من خلال دراسة تطوّر الحركة السياحية في إفريقيا: أنّ هذه القارة أصبحت من ضمن المقاصد السياحية التي تتجه إليها نسبة من السائحين في العالم، لكن بالمزيد من الدعم الإعلاميّ والتكنولوجيّ يمكن زيادة نصيب القارة إلى الأكثر لأنّ الكثير من مواردها السياحية لم يُستغل بعد، خصوصاً مع زيادة معدلات النمو التي تشهدها الحركة السياحية في القارة الإفريقية.

ثالثا: تطور الحركة السياحية في الاتحاد الأوربي

وللتعرف على تطورات الحركة السياحية بالاتحاد الأوربي نتطرق في هذا الفرع إلى العناصر التالية:

1: التركيز السياحي في دول الاتحاد الأوربي

حصلت الدول الأوروبية على النصيب الأكبر من السوق السياحي العالمي بسبب عوامل عديدة أهمها:

- تطور البنية التحتية المختلفة من طرق للمواصلات ووسائل الاتصالات.
- تطبيق قانون حسن الجوار، مما أدى إلي انخفاض تكاليف السفر وتنامي السياحة البينية.
- بروز تكتلات شركات النقل ووكالات السفر التي تقدم برامج وعروض تنافسية على مستوى العالم من حيث الأسعار والخدمات المقدمة جعلت من أوروبا القبلة الأولى للسياح.
- وفرة وتنوع المقومات الطبيعية والتاريخية التي تزخر بها منطقة أوروبا.
- انتشار الثقافة السياحية بين الأوروبيين مما جعلها تحافظ على هذه المكانة منذ بداية الحرب العالمية الثانية وإعادة اعمار أوروبا إلى يومنا هذا.

[1] **عز الدين الحسني** ،إستراتيجية من أجل تنمية للسياحة الدائمة في الصحراء الكبرى، اليونسكو، العقد العالمي للتنمية الثقافية، 2000، ص6.

المطلب الثاني: الأقاليم السياحية العالمية وتوجهاتها المستقبلية.

حيث أن العالم مقسم إلى خمسة أقاليم سياحية رئيسية نوضحها فيمايلي:

أولا: الأقاليم السياحية العالمية.

لقد ازداد عدد السياح الوافدين منذ فترة قصيرة بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1950 حيث تقدر منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) أنه لم يكن هناك سوى 25 مليون سائح دولي في عام 1950 وبعد مرور 68 عاما ارتفع هذا العدد إلى 1.4 مليار سائح دولي سنويًا وهذه الزيادة تضاعفت ب 56 مرة و نبين ذلك في الشكل الموالي الذي نعرض فيه كل الأقاليم السياحية وعدد السياح الدوليين الموزعين على كل إقليم من تلك الأقاليم الخمسة كمايلي:

الشكل(3-04): وفود السياح الدوليين الوافدين إلى الأقاليم السياحية العالمية للفترة(1950–2018)

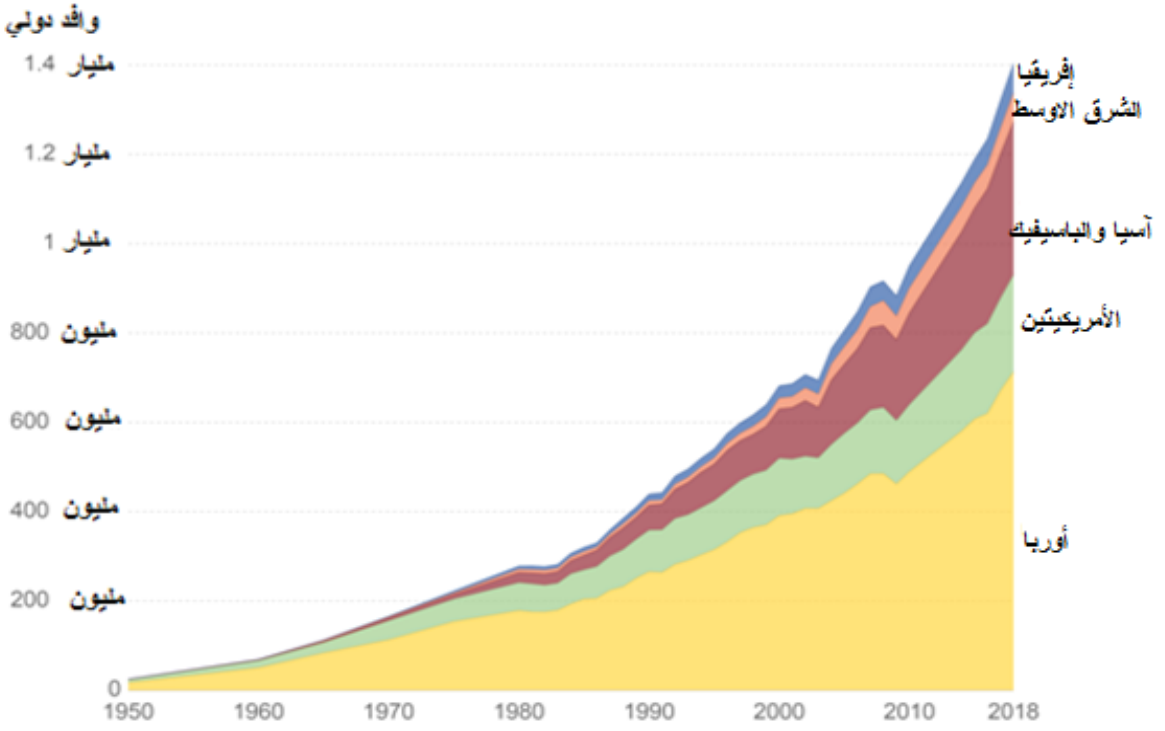

SOURCE : WORD TOURISM BAROMETER2019

لقد أسفرت إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة والمتعلقة بتوزيع السياح على الأقاليم الخمسة في العالم على ترتيب المناطق كالتالي: [1]

1 –المرتبة الأولى منطقة أوروبا:

بلغ إجمالي الوافدين حوالي 563.4 مليون سائح من مجموع 1087 مليون سائح أي ما يفوق 51.8 ٪ بنسبة إضافية حوالي 5.4 ٪ عن سنة 2012 وحوالي 29 مليون سائح إضافي، وهذه النتيجة التي يرى الخبراء أنها إيجابية وفاقت توقعاتهم بالنظر للمشاكل التي كانت تهدد استقرار الإتحاد الأوروبي وانهيار اقتصاديات الكثير من دوله، مما أثر على تذبذب في أسعار الخدمات السياحية المقدمة وأسعار كثير من السلع، و سجلت أوروبا الوسطى والشرقية أفضل النتائج تلتها أوروبا الغربية ثم في الأخير أوروبا الجنوبية .

2 –المرتبة الثانية منطقة آسيا والمحيط الهادي :

بلغ العدد الإجمالي للسياح 248.1 مليون سائح دولي أي ما نسبته ٪ 22.8من المجموع بنسبة نمو سنوية 6.2٪ تعتبر أحسن مستوى أداء مقارنة بباقي الأقاليم،أما على مستوى المناطق الداخلية في الإقليم، فقد سجلت منطقة جنوب شرق آسيا ٪ 5.8 أفضل أداء وذلك بفضل تطبيق سياسات تعزز التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة في مجال السياحة، تليها شمال شرق آسيا5 ٪ حيث استعادت السياحة اليابانية الوافدة والخارجية عافيتها.

3 –المرتبة الثالثة القارة الأمريكية:

بلغ العدد الإجمالي 167.9 مليون سائح دولي بنسبة نمو سنوية حوالي +3٪ و 15.5 ٪ من المجموع، أما المقاصد التي شكلت المحرك الرئيسي للنمو فيها كانت على التوالي: أمريكا الجنوبية 5.2٪ ، أمريكا الوسطي 4.9٪ وأمريكا الشمالية 2.6٪ ، ومنطقة الكاريبي 1.5٪ .

4 – المرتبة الرابعة قارة إفريقيا :

عرف الإقليم تحسنا نوعا ما مقارنة بسنة 2012 بسبب النتائج السلبية التي سجلتها منطقة شمال إفريقيا نظرا للأوضاع السياسية والأمنية التي عاشتها بعض الدول وأدت إلى تراجع وعزوف السياح عن السفر إلى المنطقة وقدر عدد السياح الدوليين بحوالي 55.8 مليون سائح بنسبة 5.1 ٪ من المجموع وحوالي معدل 6.1 ٪ كنسبة نمو سنوية.

[1] **Organisation Mondiale du Tourisme**, Faits saillants OMT du tourisme, édition 2013 .P9

5 – المرتبة الخامسة منطقة الشرق الأوسط :

بلغ عدد السياح الدوليين حوالي 51.6 مليون سائح حولي 4.7 ٪ من المجموع حيث تحسنت النتائج بعد الانخفاض الذي تعرضت له صناعة السياحة في هذه المنطقة سنة2011 و 2012 حيث قدرت بـــ: -5 ٪ سنة 2011 بسبب أحداث الثورات العربية التي هزت المنطقة وقدرت نسبة النمو السنوية بـــ 4.5 ٪. ويمكن الاستدلال على التوزيع الجغرافي بين لدول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي عن طريق الأقاليم السياحية[1] في الشكل(3-05).

الشكل(3-05): الوافدون من السياح الدوليين حسب كل إقليم

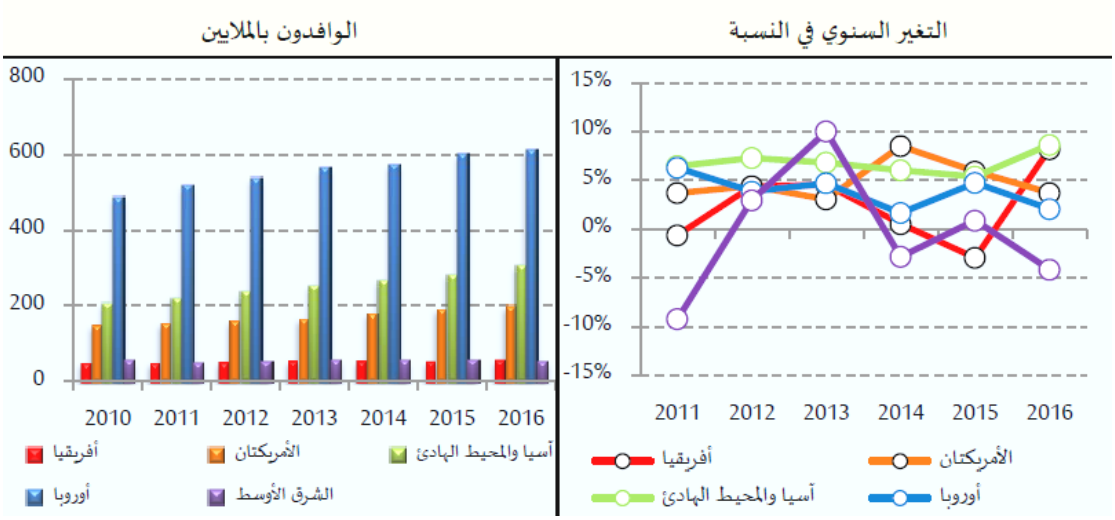

المصدر:تقرير السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات 2017 ،ص 9

ثانيا: الدول الأكثر زيارة من السياح الدوليين في العالم .

وفقًا لتقرير نشرته المنظمة العالمية للسياحة، استقبلت فرنسا عددًا أكبر من الزوار من أي دولة أخرى في العالم في عام 2017 حيث حضر أكثر من 86.9 مليون زائر إلى فرنسا لمشاهدة معالم الجذب السياحي العالمية مثل (متحف اللوفر وبرج إيفل وفرساي ، وقوس النصر) و تقع العديد من مناطق الجذب الرئيسية هذه في عاصمة فرنسا ، باريس التي تعد أيضًا من بين أكبر المدن في أوروبا من حيث عدد السكان. تصدرت إسبانيا والولايات المتحدة والصين قائمة الدول الأكثر زيارة في العالم وجاء ترتيب عشرة دول الأولى حسب التقرير كمايلي:[2]

[1] **Organisation Mondiale du Tourisme**, Faits saillants OMT du tourisme, édition 2013 .P9

[2] موقع **worldatlas** تاريخ الاطلاع: 26 جوان 2019 على الرابط:
https://www.worldatlas.com/world-facts

1. فرنسا بـ (86.9 مليون زائر):

فرنسا تقود العالم في مجال السياحة. تستضيف فرنسا مجموعة متنوعة من الأماكن ذات الأهمية السياحية مثل المدن ذات الأهمية الثقافية مثل باريس وليون وستراسبورغ وجبال الألب ومنتجعات التزلج والشواطئ والقرى الفرنسية الخلابة والحدائق الرائعة والحدائق وغيرها.

تضم فرنسا 37 موقعًا ضخمًا من مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو وهي معروفة عالميًا لقيمتها العالمية المتميزة.

وفي فرنسا يساهم قطاع السفر والسياحة بنسبة 9.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يتم الحصول على 30 ٪ من الإيرادات الناتجة عن السياحة من السياح الأجانب في حين يتم الحصول على 70 ٪ المتبقية من السياحة الداخلية، ومثلما أن فرنسا هي الدولة الأكثر زيارة لدول العالم فان عاصمتها باريس هي المدينة الأكثر زيارة لمدن العالم.

2. اسبانيا (81.8 مليون زائر):

السياحة هي صناعة رئيسية في إسبانيا ، حيث تساهم بنحو 11 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وغالبية زوار إسبانيا يأتون من دول أوروبية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا. حيث توجد فيها المدن التاريخية مثل برشلونة ومدريد و المنتجعات العالمية على ساحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والمهرجانات الشعبية مثل كرنفال Run of the Bulls و 15 متنزهًا وطنيًا وتعتبر 13 مدينة إسبانية أيضًا كمواقع تراث عالمية تابعة لليونسكو ، حيث تجذب الزوار الأجانب بسحرها وأهميتها الفريدة.

3. الولايات المتحدة (76.9 مليون زائر):

الولايات المتحدة بلد شاسع يقدم عددًا كبيرًا من عوامل الجذب للسياح الدوليين والعديد من المدن الأمريكية مثل نيويورك ولوس أنجلوس ولاس فيجاس تزدهر بالسياح على مدار السنة و تشمل مناطق الجذب الطبيعية الرئيسية داخل البلد Grand Canyon و Yellowstone National Park وعجائب ألاسكا شبه القطبية وشواطئ هاواي وغيرها. و في 29 ولاية منها تعد صناعة السياحة من بين الصناعات الثلاثة الأولى التي تولد أكبر عدد من فرص العمل حيث تستقبل الولايات المتحدة أكبر عدد من السياح الأجانب من المكسيك وكندا والمملكة المتحدة ، كما أن صناعة السياحة الداخلية فيها نشطة جدا.[1]

[1] موقع **worldatlas** تاريخ الاطلاع: 26 جوان 2019 على الرابط:
https://www.worldatlas.com/world-facts

4– الصين (60.7 مليون زائر):

أرض سور الصين العظيم والجبال الخمسة المقدسة ومعبد شاولين وشلال هوانغقوشو والمدينة المحرمة والمضايق الثلاثة وغيرها من المواقع المهمة طبيعياً وثقافيًا وتاريخيًا، و تعد الصين بالفعل واحدة من أكثر الوجهات السياحية المرغوبة في العالم. استقبلت الصين 55.6 مليون زائر أجنبي عام 2014 واستفادت من دخل العملات الأجنبية بقيمة 45.8 دولار أمريكي في 2010 ومن المقدر أن يزداد أعداد السائحين في الصين بسرعة في السنوات القادمة مع تقدير منظمة التجارة العالمية أنه بحلول عام 2020 ستحتل الصين المرتبة الأولى في قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم.

5. ايطاليا (58.3 مليون زائر):

تعد إيطاليا واحدة من ضمن الوجهات الحلم بالنسبة للكثيرين من السياح وتوجد بها 50 من مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو ، والتحف الثقافية والمباني والمواقع الأثرية التي لا تعد ولا تحصى من الإمبراطورية الرومانية وعصر النهضة ، جنبا إلى جنب مع قرى ومدن جبال الألب في الشمال وسواحل البحر الأبيض المتوسط الرائعة في الجنوب وتعد بعض مدنها من ضمن المدن الأكثر زيارة كمدينة روما ، والبندقية ، وفلورنسا ، وميلانو ، وبفضل معالمها الفريدة والمتنوعة بين التاريخ والثقافة والمطبخ فدائما تحتل إيطاليا مكانة متقدمة من بين أكثر الدول زيارة في العالم.

6. المكسيك (39.3 مليون زائر):

المكسيك بلد كبير موجود في أمريكا الشمالية تشتهر بشواطئها ومنتجعاتها العالمية و في العقود الأخيرة شهدت صناعة السياحة فيها نموا كبيرا بفضل ثروتها الثقافية ومواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو، والغالبية العظمى من زوار المكسيك يأتون من جيرانها في الشمال مثل كندا والولايات المتحدة بالإضافة إلى قيام عدد متزايد من المسافرين من أوروبا وآسيا كذلك بزيارتها.

7. المملكة المتحدة (37.7 مليون زائر):

بفضل تاريخها الطويل والمثير للاهتمام ، فضلاً عن الثقافة والمرافق والبنية التحتية السياحية المتطورة بها ، صنفت المملكة المتحدة باعتبارها الدولة السابعة الأكثر زيارة في العالم. وتمكنت المملكة المتحدة من تحقيق دخل وصل إلى حوالي 17.2 مليار دولار أمريكي ، غالبية الزوار يصلون إليها من أجزاء أخرى من أوروبا بينما يشكل السياح من الولايات المتحدة وكندا ثاني أكبر مجموعة من زوارها الأجانب . وتزدهر أيضا صناعة السياحة المحلية إذ تعتبر لندن المدينة الأكثر زيارة في المملكة المتحدة ، وبرج لندن هو المعلم الأكثر شعبية في البلاد بأكملها.[1]

[1] موقع **worldatlas** تاريخ الاطلاع: 26 جوان 2019 على الرابط:
https://www.worldatlas.com/world-facts

8. تركيا (37.6 مليون زائر):

تركيا هي مقصد سياحي شهير للعديد من المنتجعات الساحلية مع ساحل على البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة، ويوجد فيها أيضًا مجموعة متنوعة من المواقع التاريخية بما في ذلك الأديرة القديمة والمدن المدمرة و تعتبر مدينة أنطاليا عاصمة السياحة في تركيا ، على الرغم من أن مدينة إسطنبول تتمتع أيضًا بشهرتها بالعديد من المتاحف والبازارات والمواقع التاريخية.

على الرغم من أن تركيا قد وصلت إلى 41.2 مليون زائر عام 2014 إلا أن قطاع السياحة انخفض بشكل كبير في السنوات التالية. و بسبب عملية الإعلان والترويج المكثف للسياحة بتركيا فقد بدأت أعداد السياح في الارتفاع عام 2017.

9. ألمانيا (37.5 مليون زائر):

تستقبل ألمانيا عددًا كبيرًا من السياح من جميع أنحاء العالم وكذلك من داخلها، كما تشير التقديرات إلى أن صناعة السياحة في ألمانيا تساهم بنسبة 4.5 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي الوطني ويتم توفير 2 مليون فرصة عمل على أساس متطلبات السفر والسياحة، كما تعد برلين وميونيخ وهامبورغ من بين أكثر مدنها زيارة.

أهم الزيارات تكون للأغراض التعليمية والتجارية كما يوجد بألمانيا العديد من المناطق المحمية مثل متنزه Saxon Switzerland National Park ، و Western Pomerania Lagoon Area National Park ، و Jasmund National Park ، تجذب ملايين السياح سنويا.

10. تايلاند (35.4 مليون زائر):

تعد تايلاند نقطة جذب سياحية عالمية بشواطئها الرملية المشمسة والجزر الاستوائية والحياة البرية الغنية والمواقع الأثرية والمعابد والأديرة ،و المهرجانات السياحية النابضة بالحياة، والحياة الليلية المزدهرة ، ومرافق التسوق ذات المستوى العالمي ، والمأكولات التايلاندية اللذيذة.

تشير التقديرات إلى أن الإيرادات الناتجة عن السياحة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في حوالي 20.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و من المتوقع أن تستقبل تايلاند حوالي 100 مليون زائر بحلول عام 2032.[1]

[1] موقع **worldatlas** تاريخ الاطلاع: 26 جوان 2019 على الرابط:
https://www.worldatlas.com/world-facts

ثالثالتوجهات المستقبلية للحركة السياحية بين دول شمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوربي:

ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين على الصعيد العالمي من 998 مليون عام 2011 إلى 1235 مليون في 2016 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.4٪ كما ارتفعت في الفترة نفسها عائدات السياحة الدولية من 1073 إلى 1220 مليار دولار، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.6 ٪ ومن حيث التوزيع الإقليمي في جميع أنحاء العالم، اعتبرت كل من أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ والأمريكتان كأكثر ثلاث مناطق استقطابا للسياح خلال عام2011 فقد استقطبت ما يقرب من519.9 مليون سائح بنسبة 54.4 ٪ و 221.6 مليون سائح بنسبة 23.2٪ و 155.7 مليون سائح 16.3٪ على التوالي من سوق السياحة العالمية، وعلى مدى الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2016 نمت أعداد الوافدين من السياح الدوليين في منحى نمو سنوي إيجابي ومستقر وخلال الفترة ذاتها استقرت معدلات النمو في عائدات السياحة الدولية على أكثر من **2** ٪ ما عدا عام **2015** وذلك بسبب تقلبات أسعار الصرف في الدول النامية[1].

الشكل (3-06) :حركة السياحة الدولية على الصعيد العالمي(2011–2016)

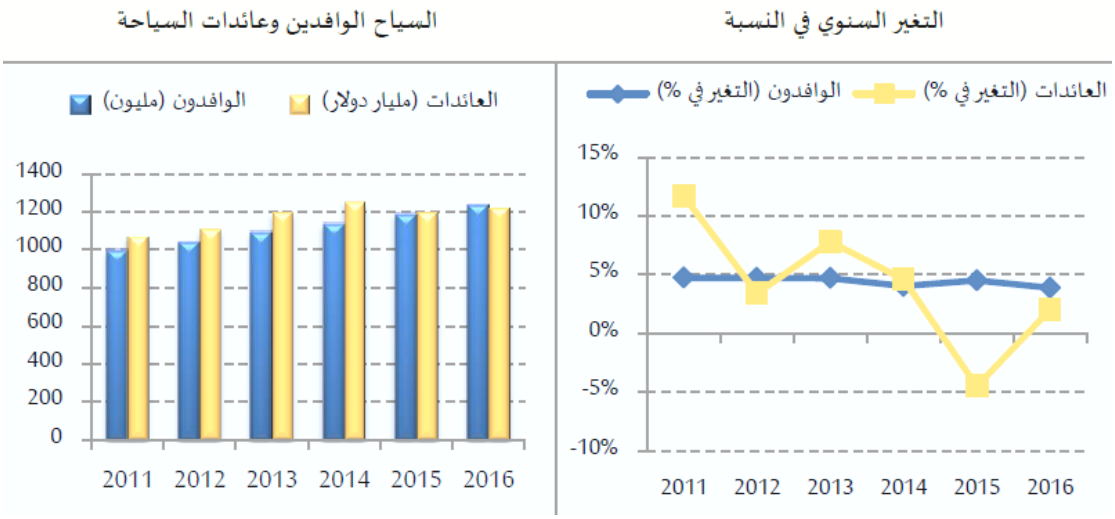

المصدر:تقرير السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات 2017 ،ص 07

وكون السياحة الدولية تتميز بنزعة السياح المتزايدة اتجاه زيارة وجهات جديدة، إلى جانب تنوع المنتجات السياحية، فضلا عن زيادة المنافسة في الأسواق السياحية الدولية، فإن عددا مهما من الوجهات الجديدة في نمو مطرد وبوتيرة أسرع في العديد من البلدان النامية التي تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالخصوص، ولذلك تشهد هذه المناطق ارتفاعا ملحوظا في حصتها من السوق السياحية العالمية .فعلى سبيل المثال، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تنتمي معظم البلدان الواقعة فيها لنادي البلدان

[1] تقرير السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات 2017 ،ص 07

النامية، أعلى معدل نمو سنوي لعدد السياح الوافدين بلغ نسبة 6.9 ٪ بين عامي 2011 و 2016 ، وتلتها الأمريكتان وأوروبا بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5.1 و 3.4 ٪ على التوالي .وبالنسبة لإفريقيا باعتبارها منطقة نامية فقد حققت ارتفاعا ملحوظا في عدد الوافدين من السياح الدوليين بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.9 ٪.

وفي المقابل لم تتمكن منطقة الشرق الأوسط من تحقيق تحسن يستحق الذكر في أدائها العام بسبب الصراعات الجارية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، بالرغم من تسجيل زيادة في عدد الوافدين من السياح الدوليين على المنطقة بحيث بلغ 53.6 مليون سائح في عام 2016 بدل 50.3 مليون المسجلة عام 2011وهو ما يعادل 1.3 ٪ كمتوسط معدل نمو سنوي.[1]

الشكل (3-07) : نصيب كل منطقة من السياحة بالنسبة للإجمالي العالمي

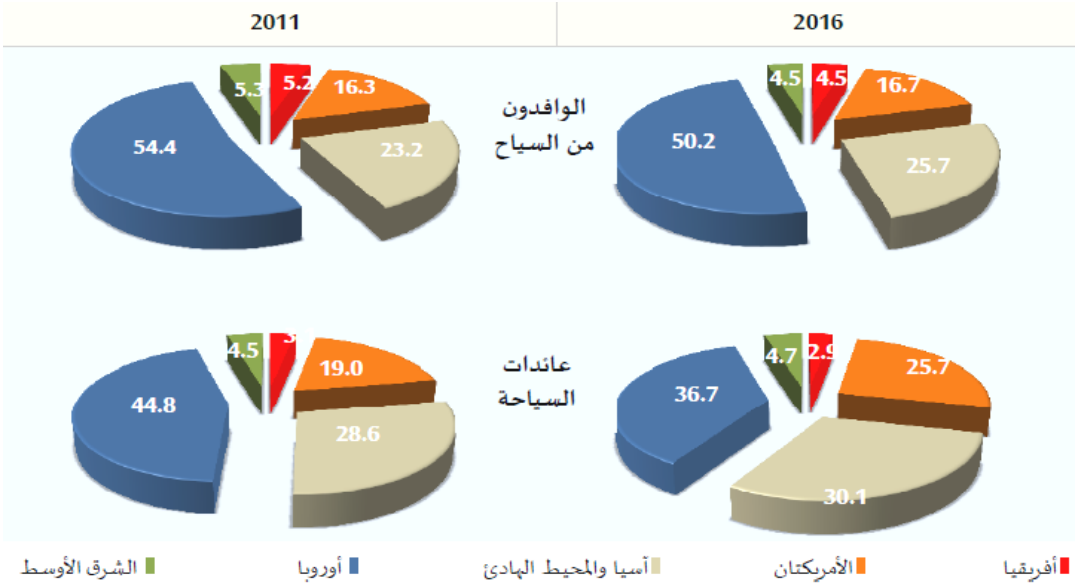

المصدر:تقرير السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات 2017 ،ص 08

يتوقّع أن يتزايد نصيب القارة الإفريقية من السائحين عام 2030 ليصل إلى 7٪ من نسبة السائحين بالعالم أي بحوالي 134 مليون سائح ، كما يتوقّع أن يستمر التنافس بين مناطق القارة على جلب السائحين وإن كانت منطقة شمال إفريقيا ستحظى بنحو 2.5٪ من عدد السائحين بالعالم عام 2030 حيث كان نصيبها 2٪ عام 2010 تليها منطقة شرق إفريقيا بنحو 2.1٪ مقابل 1.3٪ عام 2010 ثم منطقة الجنوب الإفريقي بنسبة 1.6٪ مقابل 1.3٪ عام 2010 وتأتي منطقة غرب إفريقيا ووسطها في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.2٪ مقابل 0.7٪ عام 2010 .[2]

[1] تقرير السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات 2017 ،ص 07
[2] (**UNWTO 2015**). Tourism Towards 2030 , Global Overview, p34

ويتوقع تقرير السياحة العالمية انه في عام 2030 تكون أكثر أنماط السياحة نموّاً هي السياحة الترفيهية، حيث ستنمو بمعدل 3.3٪ سنويّاً على مستوى العالم، وسيكون للسياحة الترفيهية 47٪ من جملة السائحين بالقارة الإفريقية مقابل 37٪ للسياحة الدينية والصحية، و 16٪ لسياحة الأعمال.

ويمكن تحقيق المزيد من التنافسية السياحية في القارة من خلال بعض الآليات، منها:

- ضرورة وضع جميع مناطق إفريقيا على خريطة المقاصد السياحية العالمية.
- تنمية الدَوْر الإعلاميّ في القارة؛ من أجل التعريف بمكنونات إفريقيا ومعطياتها السياحية.
- نشر خدمات البنية الأساسية اللازمة للنشاط السياحيّ في مناطق القارة المختلفة.
- المشاركة في المعارض السياحية الكبرى في العالم، التي تتنافس فيها الدول من أجل تقديم عروض سياحية تنافسية.
- إنشاء كيانٍ تابعٍ للاتحاد الإفريقي، أو كيانٍ مستقل، بهدف دعم السياحة الإفريقية وتنميتها.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات، التي قرّبت مناطق العالم، في دعم منظومة السياحة الإفريقية.
- التركيز في بعض أنماط السياحة التي تحقّق فيها القارة مزايا تنافسية بالمقارنة بأقاليم العالم، مثل امتداد سواحل القارة على مسطحات مائية متعددة بنحو 33 ألف كم، بالإضافة إلى وجود جزر تقترب من سواحل القارة يصل طول سواحلها إلى 6 آلاف كم.[1]

[1] (**UNWTO 2015**). Tourism Towards 2030 , Global Overview, p36

المبحث ال ثالث : التدفقات المالية للسياحة وخدمات ها في دول شمال إفريقيا ودول الإتحاد الأوربي ومساهمتها في الاقتصاد العالمي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى واقع التدفقات المالية بعرض قيمها لفترات زمنية معينة وكيفية توزعها عبر مناطق العا لم المختلفة وبعده سنتخصص أكثر بعرض التدفقات المالية الخاصة بالسياحة والخدمات المتعلقة بالسياحة كخدمات النقل وخدمات الإطعام وخدمات الإقامة كل هذا في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فنستعرض فيه تطور التدفقات المالية بين منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: تعريف المصطلحات المستخدمة في إحصاءات التدفقات المالية للسياحة والخدمات.

في هذا المطلب نتعرف على مصطلحات ومفاهيم التدفقات المالية المستعملة في إحصاءات المجلس العالمي للسياحة (WTTC) حيث انه مصدر البيانات التي سنقوم بعرضها وتحليلها من خلال هذا الفصل كما نشير إلى أن السياح مقسمين إلى قسمين من حيث إقامتهم بالبلد إلى القسم الأول يمثل سكان محليين مقيمين داخل البلد والقسم الثاني زوار دوليين مقيمين خارج البلد.

أولا:التعريف بالمجلس العالمي للسياحة والسفر WTTC :

هو الهيئة العالمية الوحيدة التي تمثل القطاع الخاص للسفر والسياحة.

أعضاء المجلس هم رؤساء أو رؤساء تنفيذيين لكبرى شركات قطاع السياحة والسفر، من جميع المناطق الجغرافية والصناعات ، بما في ذلك الفنادق وشركات الطيران والمطارات ومشغلي الرحلات السياحية والرحلات البحرية وتأجير السيارات ووكلاء السفر والسكك الحديدية واقتصاد المشاركة الناشئة ، مما يتيح لهم التحدث بصوت واحد للحكومات والهيئات الدولية.

تم تمثيل أكثر من 200 شركة الآن في المجلس ، وهو ما يمثل ثلثي قيمة التداول البالغة تريليون دولار أمريكي ، أي ما يعادل 30 ٪ من القطاع بأكمله.

ويحتفظ المجلس العالمي للسياحة والسفر بفريق عمل محترف في مكتبه في لندن. يرأس هذه المنظمة مجلس المديرين التنفيذيين ، الذي يتحمل مسؤولية توجيه أعمال المجلس في أداء مهمته و WTTC مسجلة كشركة بريطانية محدودة بموجب الضمان.[1]

[1] **المجلس العالمي للسياحة والسفر**، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/17 على الرابط:
https://www.wttc.org/about/organisation/

ثانيا: تعريف مصطلحات إحصاءات التدفقات المالية للسياحة والخدمات:

حيث في هذا الفرع نقوم بتعريف المصطلحات والمؤشرات المستعملة في إحصاء التدفقات المالية الخاصة بقطاع السياحة وخدماتها.

1.الإنفاق السياحي: يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة سلع وخدمات استهلاكية وكذلك أشياء ثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرّف فيها من أجل الزيارات السياحية وأثناء ها ، وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه، وكذلك النفقات التي تُدفَع من قِبل الآخرين أو تُسدَّد إليه منهم.[1]

2.الاستهلاك السياحي: كذلك يُستعمَل في الحساب الفرعي للسياحة ولكنه يذهب إلى أبعد ممّا يذهب إليه الإنفاق السياحي .فهو يشمل، بالإضافة إلى الإنفاق السياحي، الخدمات المتصلة بالإقامة على حسابه الخاص أثناء العطلات، والتحويلات الاجتماعية السياحية العينيّة وغير ذلك من أبواب الاستهلاك المحتسبة[2].

3.الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة (Business Tourism Spending):

ويقصد به إنفاق السكان المقيمين والزوار الدوليين داخل البلد على الأعمال للمتعلقة بأغراض السياحة[3].

4. الإنفاق السياحي المحلي (Domestic Tourism Spending):

ويعني إنفاق السكان المقيمين على رحلات العمل والترفيه داخل البلد.[4]

5. النفقات الفردية للحكومة (Government Individual Expenditures)

يقصد بها النفقات الحكومية لغرض تقديم الخدمات السياحية للعملاء وهذه الخدمات إما ثقافية (كالمتاحف) وإما ترفيهية (مثل الحدائق الوطنية للألعاب و التسلية).[5]

6.صادرات الزوار(Visitor Exports):

ويقصد به الإنفاق داخل البلد على رحلات العمل والترفيه والنقل (باستثناء الإنفاق على التعليم) من قبل الزوار الدوليين.[6]

---

[1] **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**/شعبة الإحصاءات الحساب الفرعي للسياحة:الإطار المنهجي الموصى به 2008، الأمم المتحدة 2009، عدد: ST/ESA/STAT/F.SER/80/ 1.Rev ، ص89

[2] **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**/شعبة الإحصاءات الحساب الفرعي للسياحة ،نفس المصدر السابق.ص92

[3] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11

[4] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11

[5] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11

[6] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11

7.الاستهلاك الداخلي للسياحة (Internal T&T Consumption):ويعني إجمالي الإيرادات المتولدة داخل البلد بواسطة الصناعات التي تتعامل مباشرة مع السياح بما في ذلك صادرات الزوار ، والإنفاق المحلي والإنفاق الفردي الحكومي.

الاستهلاك السياحي الداخلي :هو الاستهلاك السياحي لكلا الزوّار المقيمين وغير المقيمين داخل الاقتصاد المرجعي .وهو حاصل جمع استهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الوافدة[1].

8.استثمار رأس المال (Capital investment) :

أي الإنفاق على الصناعات المشاركة في السياحة وخدماتها والأصول السياحية كمعدات الإقامة ونقل الركاب و المطاعم والمرافق الترفيهية.[2]

أ.تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة:

يعرِّفه نظام الحسابات القومية 2008 بأنه مجموع قيمة حيازات المنتجين مطروحاً منه المتصرّف فيه من الأصول الثابتة أثناء الفترة المحاسبية، ومضافاً إليها إضافات معيَّنة لقيمة الأصول غير المنتجة التي تتحقق من النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية . والأصول الثابتة هي أصول ملموسة وغير ملموسة تُنتَج باعتبارها نواتج لعمليات الإنتاج وتُستخدَم هي نفسها بشكل متكرر أو متواصل في عملية إنتاجية أخرى لمدة سنة أو أكثر.[3]

ويتسم تحليل المخزونات وتدفقات الاستثمار المادي بأهمية خاصة في السياحة لأن السياحة في معظم الظروف لن تكون ممكنة بأيّ حجم هام إذا لم تتوفّر البنية التحتية الأساسية للنقل والإقامة والترفيه والخدمات الصحية والمرافق الأخرى التي تحدد إلى درجة كبيرة طبيعة وكثافة تدفقات الزوّار. والاستثمارات الناشئة بسبب السياحة يمكن تقسيمها تقسيماً تقريبياً إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

1 أصول ثابتة خاصة بالسياحة؛

2 استثمارات الصناعات السياحية في أصول ثابتة ليست خاصة بالسياحة؛

3 البنية التحتية المتصلة بالسياحة.

---

[1] **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**/شعبة الإحصاءات الحساب الفرعي للسياحة:الإطار المنهجي الموصى به 2008، الأمم المتحدة 2009، عدد: ST/ESA/STAT/F.SER/80/ 1.Rev ، ص18

[2] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11

[3] **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**/شعبة الإحصاءات الحساب الفرعي للسياحة:الإطار المنهجي الموصى به 2008، الأمم المتحدة 2009، عدد: ST/ESA/STAT/F.SER/80/ 1.Rev ، ص20

9.الإنفاق السياحي الترفيهي (Leisure Tourism Spending) : يقصد به الإنفاق علي الترفيه داخل البلد من قبل السكان المقيمين والزوار الدوليين.[1]

10.الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر(Outbound Travel & Tourism Expenditure) :

ويقصد به الإنفاق على السياحة خارج البلاد من قبل السكان المقيمين داخل البلد .[2]

الجدول(3-10): تطور التدفقات المالية للسياحة خلال الفترة(2008-2018) بالعالم

	البلد: كل العالم وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)										
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق التجاري على السياحة	1011,85	890,925	927,168	989,627	1009,67	1043,49	1066,44	1101,02	1141,25	1184,61	1228,02
الإنفاق السياحي المحلي	2993,01	2856,52	2918,45	3142,57	3240,13	3339,54	3427,46	3576,32	3725,83	3905,98	4060,14
النفقات الفردية للحكومة	63,6887	66,6336	68,3997	69,4424	70,5889	72,0225	73,4328	75,5963	77,8798	79,7146	82,1909
استهلاك الداخلي للسياحة والسفر	4134,87	3933,12	4064,17	4351,58	4500,02	4667,47	4825,07	5038,68	5224,62	5483,68	5703,35
الاستثمار (استثمار رأس المال)	816,624	747,636	688,231	705,048	732,43	750,179	784,276	824,188	850,468	905,015	940,947
الإنفاق السياحي الترفيهي	3123,02	3042,2	3137,01	3361,97	3490,35	3623,98	3758,63	3937,66	4083,37	4299,07	4475,33
نفقات السفر والسياحة الخارجية	988,312	934,688	983,075	1013,97	1095,97	1173,26	1291,26	1351,72	1386,8	1445,15	1495,09
صادرات الزوار (الإنفاق الخارجي)	1141,86	1076,61	1145,73	1209,01	1259,89	1327,93	1397,61	1462,36	1498,79	1577,7	1643,21

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على موقع بوابة بيانات المجلس العالمي للسياحة والأسفار على الرابط:
https://www.wttc.org/datagateway

[1] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11
[2] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p11

الشكل (3-08): التمثيل البياني لتطور التدفقات المالية للسياحة بالعالم خلال الفترة(2008-2018)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال منحنيات التمثيل البياني في الشكل السابق نلاحظ بشكل عام انخفاض للتدفقات المالية بكل المؤشرات في سنتي 2009 و 2010 ونفسر ذلك بأنه نتيجة للازمة المالية التي وقعت لأغلب مناطق العالم سنة 2008 ، أما عن مؤشر النفقات الفردية للحكومة فلم ينخفض وواصل ارتفاعه بشكل طبيعي وهذا مما يؤكد على التزام الحكومات بالإنفاق على تنفيذ برامجها واستراتيجياتها السياحية وذلك نظرا لما توفره السياحة لاقتصادياتها من عملة صعبة وتنويع للموارد الاقتصادية.

المطلب الثاني: عرض مساهمة السياحة وخدماتها في مؤشرات الاقتصاد العالمي

نعرض في هذا المطلب مساهمة السياحة والسفر في بعض المؤشرات الاقتصادية للعالم كنسبة مساهمتها في العمالة العالمية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي....الخ.

أولا: تعريف مساهمة السياحة والسفر.

تعتبر السياحة والسفر نشاطًا اقتصاديًا مهمًا في معظم البلدان حول العالم بالإضافة إلى تأثيرها الاقتصادي المباشر، تتمتع الصناعة بتأثيرات كبيرة غير مباشرة ومستحثة، وافق قسم الإحصاء بالأمم المتحدة على المحاسبة الفضائية للسياحة بمنهجية (TSA: RMF 2008) والتي تحدد فقط المساهمة المباشرة للسياحة والسفر. لكن المجلس العالمي للسياحة والسفر WTTC أدرك أن إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر أكبر بكثير من ذلك ويهدف إلى التقاط آثارها غير المباشرة والمستحثة من خلال أبحاثه التي يجريها سنويا.[1]

1.المساهمة المباشرة للسياحة والسفر: تعكس المساهمة المباشرة للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي الإنفاق "الداخلي" على السياحة والسفر (إجمالي الإنفاق داخل دولة معينة على قطاع السياحة والسفر من قبل المقيمين وغير المقيمين للأعمال بغرض السياحة) بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي "الفردي" – إنفاق الحكومة على خدمات قطاع السياحة والسفر المرتبطة مباشرة بالزوار ، مثل الثقافية (مثل المتاحف) أو الترفيهية (مثل الحدائق الوطنية).

تحسب المساهمة المباشرة للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تتوافق مع الناتج ، كما هو موضح في المحاسبة الوطنية ، للقطاعات المميزة للسياحة مثل الفنادق وشركات الطيران والمطارات ووكلاء السفر وخدمات الترفيه و التي تتعامل مباشرة مع السياح. يتم حساب المساهمة المباشرة للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي من إجمالي الإنفاق الداخلي من خلال "شراء" المشتريات التي تمت من مختلف القطاعات السياحية. يتوافق هذا المقياس مع تعريف الناتج المحلي الإجمالي للسياحة ، المحدد في حساب السياحة وفق الإطار المنهجي الموصى به (TSA: RMF 2008).

تشمل المساهمة الكلية للسياحة والسفر "التأثيرات الأوسع" (أي التأثيرات غير المباشرة والمستحثة) على الاقتصاد. حيث تشمل المساهمة "غير المباشرة" الناتج المحلي الإجمالي والوظائف التي يدعمها:

- الإنفاق الاستثماري على قطاع السياحة والسفر– أحد الجوانب المهمة للنشاط الحالي والمستقبلي على حد سواء والذي يتضمن النشاط الاستثماري مثل شراء طائرات جديدة وبناء فنادق جديدة.[2]

[1] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03

[2] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03

-الإنفاق الحكومي "الجماعي" ، والذي يساعد على نشاط قطاع السياحة والسفر بعدة طرق مختلفة حيث يتم ذلك نيابة عن "المجتمع ككل" – التسويق والترويج السياحي ، الطيران، الإدارة ، الخدمات الأمنية ، خدمات أمن منطقة المنتجعات ، خدمات الصرف الصحي ..... الخ .

-المشتريات المحلية للسلع والخدمات من قبل القطاعات التي تتعامل مباشرة مع السياح – بما في ذلك ، على سبيل المثال ، شراء خدمات الطعام والتنظيف من قبل الفنادق ، وخدمات الوقود وخدمات التموين من شركات الطيران ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات من قبل وكلاء السفر.[1]

2.مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي : في عام 2018 ، بلغت المساهمة المباشرة للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي 750.7 مليار دولار أمريكي (3.2٪ من إجمالي الناتج المحلي) و ارتفع هذا بنسبة 3.6٪ ليصل إلى 2849.2 مليار دولار أمريكي عام 2019. يعكس هذا بشكل أساسي النشاط الاقتصادي الناتج عن صناعات مثل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وخدمات نقل الركاب الأخرى (باستثناء خدمات نقل الركاب). لكنه يشمل أيضًا ، على سبيل المثال ، أنشطة المطاعم والصناعات الترفيهية التي يدعمها السياح مباشرة. ومن المتوقع أن تساهم مساهمة قطاع السياحة والسفر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6٪ سنوياً لتصل إلى 4065 مليار دولار أمريكي (3.5٪ من إجمالي الناتج المحلي) بحلول عام 2029.[2]

3.المساهمة المباشرة للسياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بالعالم:

الشكل(3-09) :تطور المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بالعالم

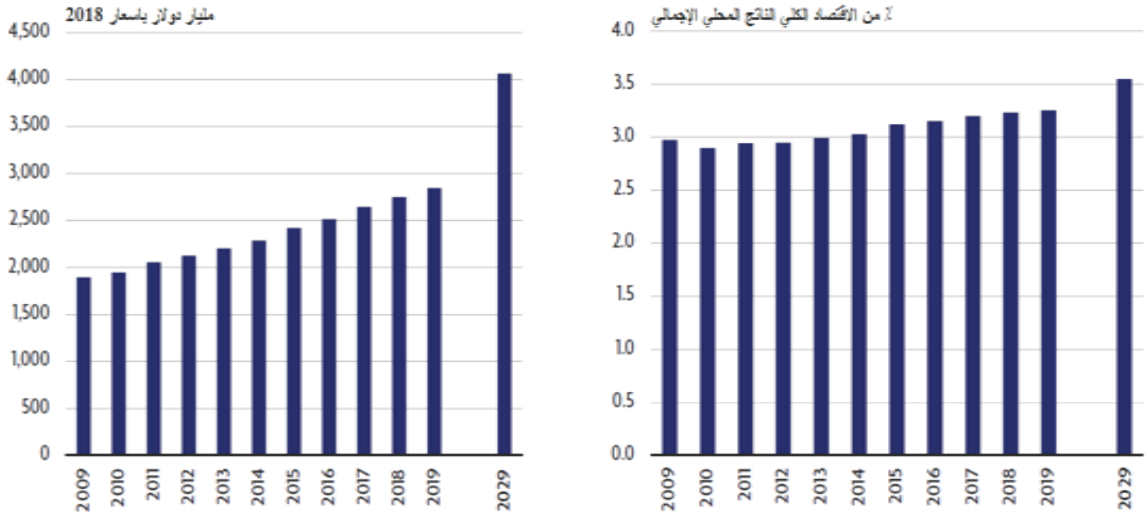

المصدر:

(WTTC), Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03

[1] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03

[2] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03

بلغ إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك الآثار الأوسع من الاستثمار وسلسلة التوريد وتأثيرات الدخل المستحثة 8811.0 مليار دولار أمريكي عام 2018 (10.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) و بلغبنسبة 3.6 ٪ حوالي 9126.7 دولار أمريكي (10.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في 2019 و من المتوقع كذلك أن يرتفع بنسبة 3.7 ٪ سنويا حوالي 1385.7 مليار دولار بحلول عام 2029 (11.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي).[1]

4.المساهمة الكلية للسياحة والسفر في إجمالي الناتج المحلي بالعالم:

الشكل(3-10):تطور المساهمة الكلية لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بالعالم:

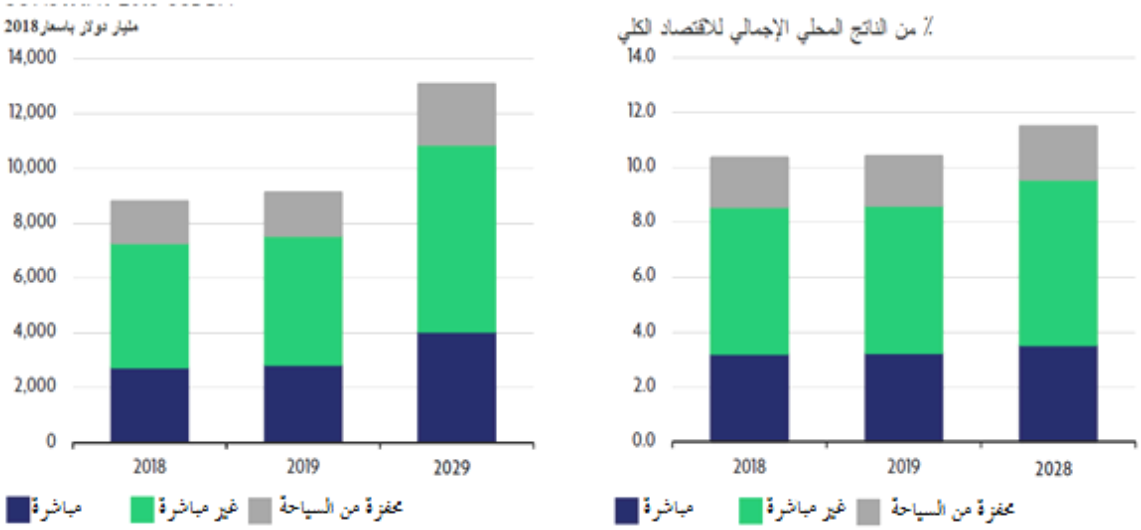

المصدر:

(WTTC), Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03

5.المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في العمالة العالمية:

وفرت للسياحة والسفر 122.891.000 وظيفة مباشرة في عام 2018 (3.8 ٪ من إجمالي العمالة) ومن المتوقع أن ينمو هذا بنسبة 2.2 ٪ في عام 2019 إلى 125595000 (3.9 ٪ من إجمالي العمالة). ويشمل ذلك التوظيف في الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب (باستثناء خدمات نقل الركاب). ويشمل على سبيل المثال لا الحصر ، أنشطة المطاعم والصناعات الترفيهية التي يدعمها السياح بشكل مباشر ومن المتوقع انه بحلول عام 2029 سيوفر قطاع السياحة والسفر حوالي 154.060.000 فرصة عمل مباشرة بزيادة قدرها 2.1٪ سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة[2] كما هو موضح في الشكل(3-11).

[1] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p03
[2] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p05

الشكل(3-11): تطور المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في العمالة العالمية:

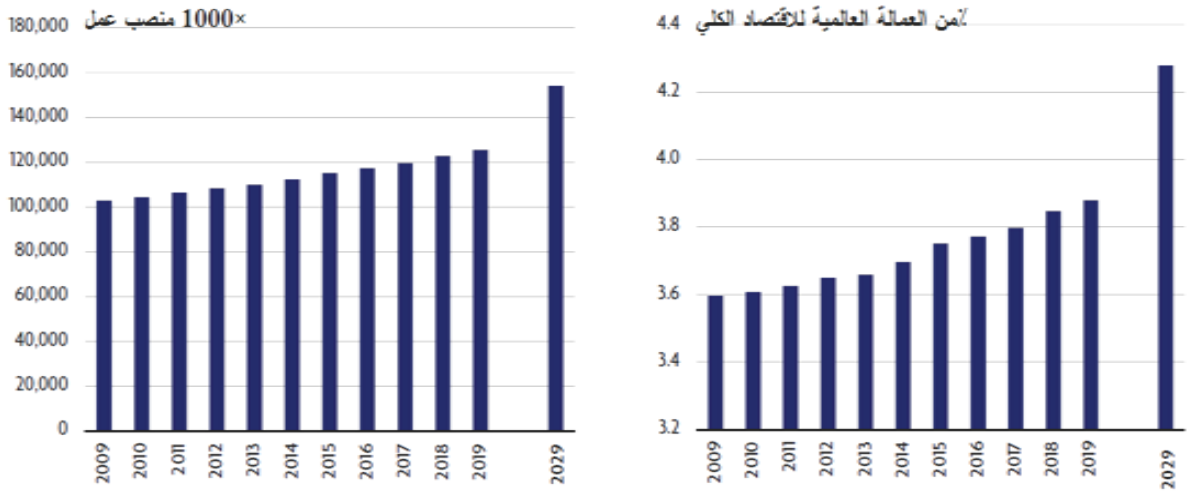

المصدر:

(WTTC), Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p04

– بلغ إجمالي مساهمة قطاع السياحة والسفر في التوظيف (بما في ذلك الآثار الأوسع نطاقًا من الاستثمار وسلسلة التوريد والدخل المستحث من طرف قطاع السياحة والسفر) 318110000 وظيفة في عام 2018 (10.0٪ من إجمالي العمالة) وبلغ نسبة 2.9 ٪ في عام 2019 إلى 328.208.000 وظيفة (10.1 ٪ من إجمالي العمالة) و من المتوقع انه بحلول عام 2029 سيوفر قطاع السياحة والسفر حوالي 420.659.000 وظيفة (11.7٪ من إجمالي العمالة) بزيادة قدرها 2.5٪ سنوياً خلال تلك الفترة[1] كما هو موضح في الشكل(3-12).

الشكل(3-12):تطور المساهمة الكلية لقطاع السياحة والسفر في العمالة العالمية.

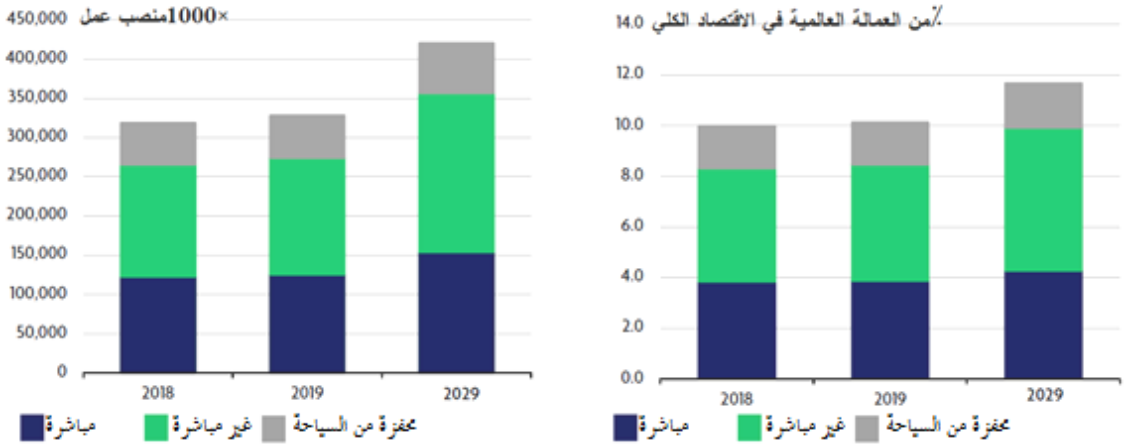

المصدر:

(WTTC), Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p04

[1] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p05

6.مساهمة صادرات الزوار:

تعتبر الأموال التي ينفقها الزوار الأجانب في بلد ما (صادرات الزوار) هي عنصر رئيسي في المساهمة المباشرة للسياحة والسفر حيث حقق العالم عام 2018 من صادرات الزوار حوالي 1.643.2 مليار دولار أمريكي وبلغ عام 2019 هذا المبلغ ارتفاع بنسبة 4.0٪ حيث جذب 1.484.910.000 سائح دولي. وبحلول عام 2029 من المتوقع أن يصل إجمالي السياح الوافدين إلى 2.196.090.000 سائح دولي مما يولد نفقات تبلغ 483.9 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 3.8٪ سنوياً[1] كما نوضحه في الشكل(3-13).

الشكل(3-13): تطور صادرات الزوار والوافدين الدوليين للسياحة بالعالم:

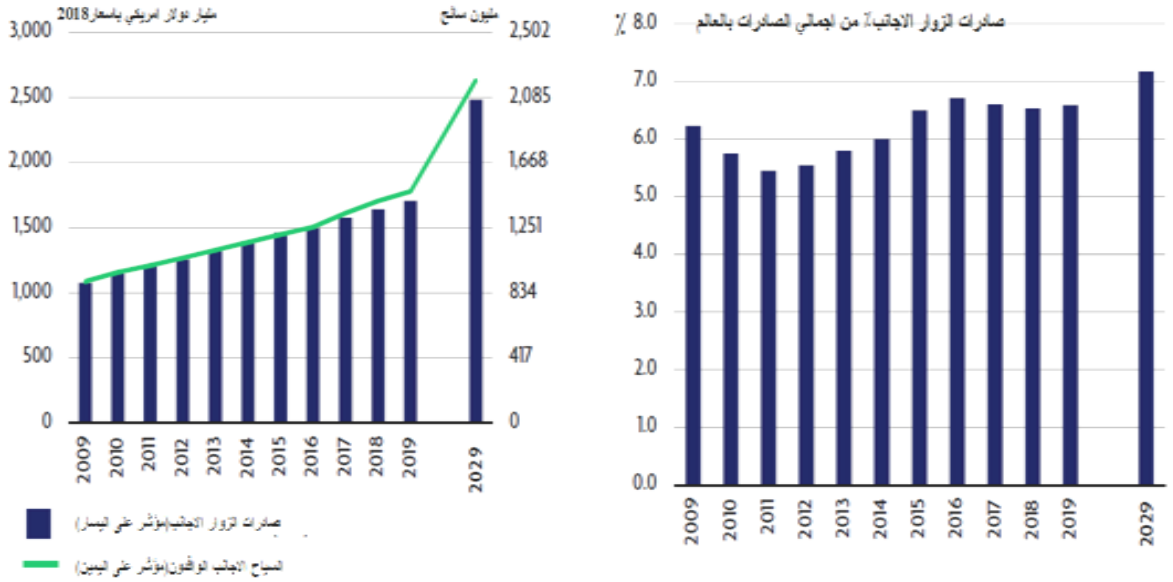

المصدر:

(WTTC), Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p05

7.مساهمة استثمار رأس المال السياحي:

حسب تقرير المجلس العالمي لسياحة والسفر(WTTC) لسنة 2019 فانه من المتوقع أن يجذب قطاع السياحة والسفر استثمارات رأسمالية بقيمة 940.9 مليار دولار أمريكي عام 2018 وارتفع هذا المبلغ بنسبة 4.4٪ عام 2019 كما يتوقع كذلك أن يرتفع بنسبة 4.2٪ على مدار الأعوام العشرة المقبلة ليصل إلى 1.489.5 مليار دولار أمريكي في عام 2029 وسترتفع حصة إجمالي الاستثمارات الوطنية من 4.4٪ عام 2019 إلى 5.0٪ عام 2029 [2]. ونوضح ذلك في الشكل(3-14).

[1] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p05
[2] **(WTTC)**, Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p05

الشكل(3-14): تطور استثمارات رأس المال في السياحة والسفر بالعالم

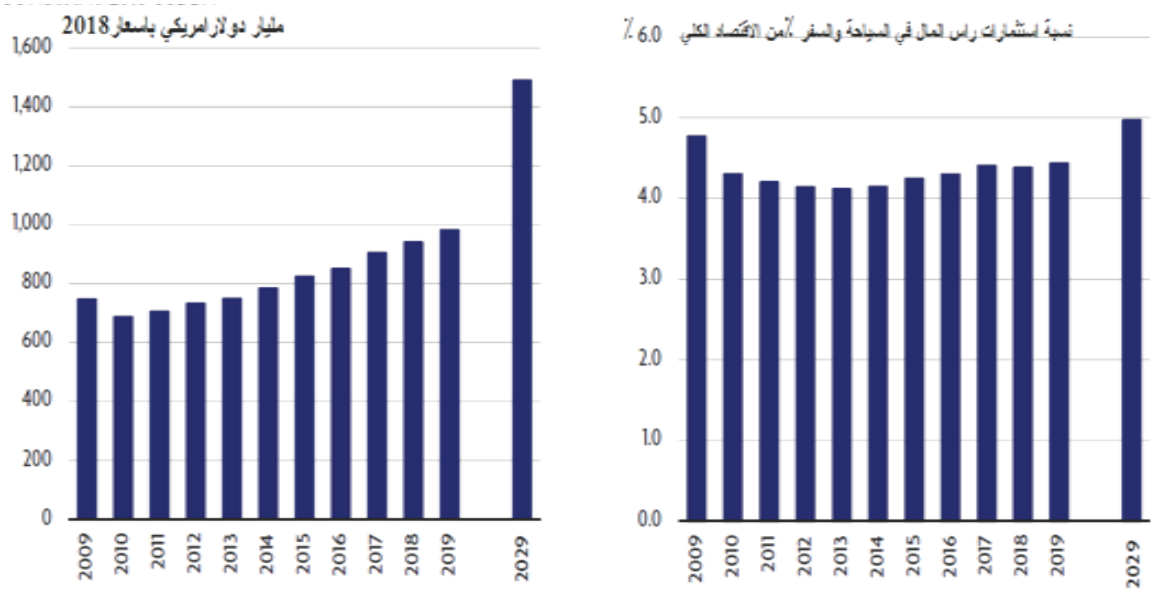

المصدر:

(WTTC), Raport Of World Travel And Tourism Council /world 2019 .p05

8.المساهمة الاقتصادية الإجمالية للسياحة وخدماتها بالعالم:

وهذا الفرع نعرض فيه إجمالي المساهمة الاقتصادية لقطاع السياحة والسفر في العالم للفترة من (2013 إلى 2018) بالإضافة إلى توقعات سنتي 2019 و 2029 كمايلي في الجدول (3-11):

الجدول (3-11) :المساهمة الاقتصادية للسياحة والسفر في العالم.

المساهمة الإقتصادية /السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	التوقعات 2019	التوقعات 2029
	بالعالم (بالأسعار الحقيقة للدولار 2018)							
(1)صادرات الزوار	1,327.9	1,397.6	1,462.4	1 ,498.8	1,577.7	1,643.2	1,708.2	2,483.9
(2)الإنفاق المحلي (بما في ذلك النفقات الحكومية الفردية)	3 ,339.5	3 ,427.5	3 ,576.3	3 ,725.8	3,906.0	4 ,060.1	4,203.8	6,031.9
(3)الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2)	4,667.5	4,825.1	5,038.7	5,224.6	5,483.7	5,703.4	5,912.0	8,515.8
(4)مشتريات مزودي السياحة، بما في ذلك السلع المستوردة (سلسلة التوريد)	-2,461.8	-2,537.4	-2,618.1	-2,706.9	-2,836.9	-2,952.7	-3,062.8	-4,450.8
(5)المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي = (3 + 4)	2,205.6	2,287.7	2,420.6	2,517.8	2,646.8	2,750.7	2,849.2	4,065.0
(6)التأثيرات النهائية الأخرى (غير المباشرة والمستحثة) سلسلة التوريد المحلية	2,235.0	2,323.6	2,427.9	2,526.0	2,640.0	2,730.2	2,820.9	4,208.1
(7)استثمار راس المال	750.2	784.3	824.2	850.5	905.0	940.9	982.4	1,489.5
(8)النفقات الجماعية للحكومة	412.4	420.2	433.4	446.1	456.6	472.4	486.3	640.7
(9)البضائع المستوردة من الإنفق غير المباشر	263.3	264.7	291.6	337.7	374.6	393.8	411.9	476.7
(10) المستحثة والمحفزة من طرف السياحة	1,270.2	1,309.5	1,374.7	1,422.3	1,479.2	1,523.0	1,576.0	2,205.6
(11) إجمالي مساهمة السفر والسياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي = (5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	7,136.6	7,389.9	7,772.4	8,100.3	8,502.2	8,811.0	9,126.7	13,085.7
(12) آثار العمالة (بالآلاف) المساهمة المباشرة للسياحة والسفر في العمالة	109,985	112,291	115,297	117,336	119,627	122,891	125,595	154,060
(13) إجمالي مساهمة السفر والسياحة في العمالة	281,112	287,040	296,101	303,431	311,703	318,811	328,208	420,659
(14) مؤشرات أخرى، الإنفق الخارجي على السياحة والسفر	1,173.3	1,291.3	1,351.7	1,386.8	1,445.2	1,495.1	1,560.9	2,200.1

المصدر:

Travel & Tourism Economic Impact / World 2019 Raport Of World Travel And Tourism Council (WTTC) P 08

ملاحظة: تتماشى المفاهيم الموضحة في هذا الجدول مع مجاميع الجدول القياسية كما هو موضح في حسابات السياحة لعام 2008 في إطار المنهجية الموصى به (TSA: RMF 2008) الذي طورته الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD) والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (EUROSTAT) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة العالمية للسياحة (UNWTO).

خلاصة الفصل الثالث:

استنتجنا من خلال دراسة هذا الفصل أن منطقة شمال إفريقيا أكثر استقطابا للسياح في القارة الإفريقية مقارنة بباقي مناطق القارة كما أن دول الاتحاد الأوربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط كفرنسا واسبانيا وايطاليا هي الأكثر استقطابا للسياح مقارنة بدول الاتحاد الأوربي الأخرى.

كما أن التنافسية السياحية بدول شمال إفريقيا تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة للثورات وعدم الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة على العكس في الجانب الأوربي فقد ارتفعت مستغلة الظروف الأمنية التي تمر بها منطقة شمال إفريقيا خصوصا ما حدث من ثورات وفوضى في مصر وتونس وليبيا من انفلات امني يجب تداركه من اجل استرجاع التنافسية السياحية بالمنطقة واستقطاب أكثر للسياح.

الفصل الرابع:

تحليل حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا و في دول الاتحاد الأوربي.

تمهيد:

تعتبر السياحة نشاطا إقتصاديا مهما في معظم البلدان حول العالم. بالإضافة إلى تأثيرها الاقتصادي المباشر تتمتع الصناعة بتأثيرات كبيرة غير مباشرة ومستحثة ومحفزة من طرف القطاع السياحي. وبالرغم من إحصاء المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للسياحة فان إحصائياتها تبقى غير كاملة وغير مفصلة خصوصا للتدفقات المالية لها والمجلس العالمي للسياحة والسفر(WTTC) وبعد قيامه بعدة دراسات أ درك أن إجمالي مساهمة السفر والسياحة أكبر بكثير من تلك الإحصائيات ، حيث يهدف إلى التقاط آثارها غير المباشرة والمستحثة والمحفزة لها من خلال أبحاثه السنوية.

والهدف من دراسة هذا الفصل الذي هو عبارة عن إحصائيات مفصلة للتدفقات المالية المتعلقة بالسياحة وخدماتها من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018 هو تحليل تلك التدفقات ومعرفة نسبة دول شمال إفريقيا من تلك التدفقات العالمية وكذلك معرفة نسبة دول الاتحاد الأوربي منها ومعرفة أكثر التدفقات المتوجهة إلى المنطقتين .

وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : **عرض وتحليل توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا**.

المبحث الثاني : **تحليل ومقارنة توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بين دول الإتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا**.

المبحث الأول : عرض وتحليل توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول شمال إفريقيا

حيث سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات بدول شمال إفريقيا كل دولة على حدا ومعرفة توجهاتها في المطلب الأول ثم نقوم بتحليلها ومعرفة حجم توجهها في كل بلد ونسبته من دول شمال إفريقيا حسب نوع كل تدفق مالي.

المطلب الأول: عرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات لدول شمال أفريقيا

في هذا المطلب نقوم بعرض القيم المتعلقة بمؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بدول شمال إفريقيا حيث نقوم بعرض قيم كل بلد على حدا وتحليل تلك القيم ثم نقوم بعرض مجموع دول شمال إفريقيا ومقارنتها وتحليل ومعرفة ما مدى مساهمة كل بلد في مجموعة دول شمال إفريقيا.

أولا: عرض وتحليل التدفقات المالية للسياحة والخدمات بالجزائر.

حيث سنقوم بعرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات الخاصة بالجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-01): حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بالجزائر للفترة(2008– 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

المستوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق السياحي المحلي(1) Domestic Tourism Spending	5,45467	6,60551	6,38429	6,35065	6,66501	7,45149	7,24482	7,89462	7,79038	7,85855	7,88403
صادرات الزوار(2) Visitor Exports	0,360511	0,349175	0,275931	0,212367	0,206596	0,233245	0,230438	0,338727	0,249933	0,172785	0,190398
الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2) Internal T&T Consumption	5,81518	6,95468	6,66022	6,56301	6,87161	7,68473	7,47526	8,23335	8,04031	8,03134	8,07443
الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending	1,3765	1,41513	1,41722	1,5109	1,56297	1,58995	1,66031	1,77814	1,85236	1,85481	1,89504
النفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures	0,02	0,03	0,03	0,04	0,04	0,04	0,04	0,05	0,05	0,05	0,05
استثمار رأس المال Capital investment	1,58802	1,71108	1,41238	1,2798	1,31282	1,35734	1,45352	1,73518	1,83043	1,72498	1,67114
الإنفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending	4,43868	5,53956	5,243	5,05212	5,30864	6,09478	5,81494	6,45521	6,18795	6,17653	6,17939
الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure	0,431132	0,5285	0,584169	0,404444	0,404938	0,357785	0,471019	0,713519	0,561802	0,595046	0,658307

المصدر: من تجميع الطالب اعتمادا على بوابة البيانات للمجلس العالمي للسياحة والأسفار على الرابط https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نعلق على مؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بالجزائر بمايلي:

1 الاستهلاك الداخلي للسياحة والذي يعني مجموع صادرات الزوار مضاف إليها الإنفاق السياحي المحلي حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2015 بأكثر من 8.2 مليار دولار أمريكي وذلك راجع لارتفاع حجم الإنفاق السياحي المحلي لنفس السنة حيث بلغ أعظم قيمة له بأكثر من 7.9 مليار دولار أمريكي وكذا ارتفاع قيمة صادرات الزوار لسنة 2015 بلغت 0.3 مليار دولار أمريكي.أما اقل قيمة للاستهلاك الداخلي للسياحة بالجزائر فكانت سنة 2008 بقيمة 5.8 مليار دولار أمريكي أما معدل نمو الاستهلاك الداخلي للسياحة فكان أعلى ارتفاع له سنة 2009 بنسبة 19.6٪ واقل معدل كان خلال سنة 2010 بانخفاض قدره 4.2-٪.

2 الإنفاق على الأعمال السياحية فهو يرتفع بشكل تدريجي سنويا حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2018 بـــ 1.89 مليار دولار أمريكي وكانت اقل قيمة له خلال سنة 2008 ب 1.4 مليار دولار أمريكي كما بلغ أعلى معدل نمو له سنة 2011 بارتفاع قدره 5.9٪ و سجل اقل معدل نمو له سنة 2017 بارتفاع نسبته 1.6٪ فقط.

3 النفقات الفردية للحكومة فهي مستقرة في غالب الأحيان بلغت أقصى قيمة لها 0,05 مليار دولار أمريكي منذ 2015 إلى غاية سنة 2018 وكان أعلى معدل نمو لها سنة 2009 بنسبة 24.9٪ واقل معدل نمو لها سنة 2013 بانخفاض قدره 2.9-٪.

4 استثمار رأس المال أعلى قيمة له هي 1.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2016 واقل قيمة بلغها هي 1.3 مليار دولار أمريكي في سنة 2011 حيث بلغ أعلى معدل نمو له بارتفاع 19.4٪ سنة 2015 واقل معدل نمو سجل بانخفاض 25.6-٪ سنة 2008.

5 الإنفاق السياحي الترفيهي سجل أعلى قيمة له خلال سنة 2015 بأكثر من 6.45 مليار دولار أمريكي وادني قيمة له كانت خلال سنة 2008 ب 4.4 مليار دولار أمريكي وكان أعلى معدل نمو له سنة 2009 بارتفاع قدره 24.8٪ وادني معدل نمو كان سنة 2010 بانخفاض قدره 5.4-٪.

6 الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في الجزائر وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2015 بقيمة 0.71 مليار دولار أمريكي أما أدنى قيمة له فكانت خلال سنة 2013 وبلغت 0.35 مليار دولار أمريكي كما كان أعلى ارتفاع لمعدل النمو خلال سنة 2015 بنسبة 51.5٪ وادني معدل نمو كان خلال سنة 2011 بانخفاض قدره 30.8-٪ .

ثانيا: عرض وتحليل التدفقات المالية للسياحة والخدمات بمصر

حيث سنقوم بعرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات الخاصة بمصر من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-02): حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بمصر للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	البيانات
9,8224	9,40155	8,48869	7,89556	7,73185	6,96946	7,15195	7,6095	8,876	8,64344	8,9015	الإنفاق السياحي المحلي(1) Domestic Tourism Spending
12,2226	9,54182	2,55798	4,55171	5,35234	4,87456	7,57044	7,61429	11,867	11,0809	12,4295	صادرات الزوار(2) Visitor Exports
22,045	18,9434	11,0467	12,4473	13,0842	11,844	14,7224	15,2238	20,743	19,7243	21,331	الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2) Internal T&T Consumption
3,08575	2,74274	1,97712	1,71246	1,73865	1,44481	1,878	2,23789	4,03597	3,93795	4,83675	الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending
0,206631	0,225801	0,225139	0,221441	0,213217	0,197875	0,189943	0,189643	0,180986	0,174406	0,159216	النفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures
4,55019	3,96356	3,74333	3,44377	3,30705	3,3489	3,57969	4,04922	4,54767	4,44702	5,1486	استثمار رأس المال Capital investment
18,9593	16,2006	9,06956	10,7348	11,3455	10,3992	12,8444	12,9859	16,707	15,7864	16,4943	الإنفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending
2,84878	2,75327	3,54639	2,42164	2,3536	2,38458	2,11833	2,08761	2,33865	2,79036	3,51856	الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure

المصدر: من تجميع الطالب اعتمادا على بوابة البيانات للمجلس العالمي للسياحة والأسفار على الرابط https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نعلق على مؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بمصر بمايلي:

1 الاستهلاك الداخلي للسياحة قد بلغت أعلى قيمة له سنة 2018 بأكثر من 22.0 مليار دولار أمريكي وذلك راجع لارتفاع حجم الإنفاق السياحي المحلي لنفس السنة حيث بلغ أعظم قيمة له فيها بأكثر من 9.8 مليار دولار أمريكي وكذا ارتفاع قيمة صادرات الزوار لسنة 2018 بلغت 12.2 مليار دولار أمريكي. أما اقل قيمة للاستهلاك الداخلي للسياحة بمصر فكانت سنة 2016 بقيمة 11 مليار دولار أمريكي أما معدل نمو الاستهلاك الداخلي للسياحة فبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2017 بنسبة 71.5٪ واقل معدل كان خلال سنة 2011 بانخفاض قدره 26.6-٪.

2 الإنفاق على الأعمال السياحية فهو يرتفع بشكل تدريجي سنويا حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2008 بـــ 4.8 مليار دولار أمريكي وكانت اقل قيمة له خلال سنة 2013 ب 1.4 مليار دولار

أمريكي كما بلغ أعلى معدل نمو له سنة 2016 بارتفاع قدره 27.2٪ و سجل اقل معدل نمو له خلال سنة 2011 بانخفاض نسبته 47.2-٪.

3 النفقات الفردية للحكومة في مصر فهي ترتفع تدريجيا ما عدا انخفاضها خلال سنة 2018 عن سنة 2017 حيث بلغت أقصى قيمة لها 0.22 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2017 و كانت اقل قيمة لها خلال سنة 2008 ب 0.15 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو لها سنة 2009 بنسبة 9.5٪ واقل معدل نمو لها سنة 2018 ولأول مرة تحت الصفر خلال فترة الدراسة بانخفاض قدره 8.5-٪.

4 استثمار رأس المال في مصر ينخفض تدريجيا إلى غاية سنة 2014 بدا في الارتفاع التدريجي وكانت أعلى قيمة له هي 5.14 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 واقل قيمة بلغها 3.30 مليار دولار أمريكي سنة 2014 و بلغ أعلى معدل نمو له بارتفاع 14.8٪ سنة 2018 واقل معدل نمو سجل بانخفاض 13.6-٪ سنة 2009.

5 الإنفاق السياحي الترفيهي بمصر سجل أعلى قيمة له خلال سنة 2018 بأكثر من 18.95 مليار دولار أمريكي وادني قيمة له كانت خلال سنة 2016 ب 9.06 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو خلال سنة 2017 بارتفاع قدره 78.6٪ وأدنى معدل نمو كان سنة 2011 بانخفاض قدره 22.3-٪.

6 الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في مصر وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2016 بقيمة 3.94 مليار دولار أمريكي أما أدنى قيمة له فكانت خلال سنة 2011 وبلغت 2.08 مليار دولار أمريكي كما كان أعلى ارتفاع لمعدل النمو خلال سنة 2016 بنسبة 46.4٪ وادني معدل نمو كان خلال سنة 2017 بانخفاض قدره 22.4٪

ثالثا: عرض وتحليل التدفقات المالية للسياحة والخدمات بتونس.

حيث سنقوم بعرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات الخاصة بتونس من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-03) : حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بتونس للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
2,49062	2,41887	2,24228	2,14129	2,47742	2,32984	2,28892	1,86171	2,185	2,02402	2,00032	الإنفاق السياحي المحلي(1) Domestic Tourism Spending
2,21618	1,73067	1,55828	1,64591	2,40436	2,26096	2,31164	1,88646	2,75404	2,73376	2,85273	صادرات الزوار(2) Visitor Exports
4,7068	4,14954	3,80056	3,7872	4,88177	4,5908	4,60056	3,74818	4,93904	4,75778	4,85305	الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2) Internal T&T Consumption
1,45597	1,40294	1,25075	1,16636	1,56898	1,48976	1,42181	1,02294	1,34275	1,23054	1,24366	الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending
0,07	0,08	0,07	0,07	0,07	0,06	0,06	0,06	0,05	0,05	0,05	النفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures
0,812219	0,777549	0,750469	0,771395	0,751129	0,723603	0,74772	0,712193	0,818007	0,796174	0,880652	استثمار رأس المال Capital investment
3,25083	2,7466	2,54981	2,62084	3,31279	3,10104	3,17875	2,72523	3,59629	3,52724	3,60939	الإنفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending
0,7457	0,710211	0,646024	0,573299	0,522502	0,536106	0,469341	0,445099	0,427616	0,317689	0,357838	الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure

المصدر: من تجميع الطالب اعتمادا على بوابة البيانات للمجلس العالمي للسياحة والأسفار على الرابط https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نعلق على مؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بتونس بمايلي:

1 الاستهلاك الداخلي للسياحة في تونس قد بلغت أعلى قيمة له سنة 2010 بأكثر من 4.9 مليار دولار أمريكي وذلك راجع لارتفاع حجم الإنفاق السياحي المحلي لنفس السنة حيث بلغ أكثر من 2.18 مليار دولار أمريكي وكذا ارتفاع قيمة صادرات الزوار لسنة 2010 بلغت 2.75 مليار دولار أمريكي. أما اقل قيمة للاستهلاك الداخلي للسياحة في تونس فكانت سنة 2011 بقيمة 3.7 مليار دولار أمريكي أما معدل نمو الاستهلاك الداخلي للسياحة فبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2012 بنسبة 22.7٪ واقل معدل كان خلال سنة 2011 بانخفاض قدره 24.1-٪.

2 الإنفاق على الأعمال السياحية فهو متذبذب جدا حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2014 بـــ 1.6 مليار دولار أمريكي وكانت اقل قيمة له خلال سنة 2011 ب 1.0 مليار دولار أمريكي كما بلغ

أعلى معدل نمو له سنة 2012 بارتفاع قدره 39.2٪ و سجل اقل معدل نمو له خلال سنة 2015 بانخفاض نسبته 24.0-٪.

3 النفقات الفردية للحكومة في تونس فهي ترتفع تدريجيا ما عدا انخفاضها خلال سنة 2018 عن سنة 2017 حيث بلغت أقصى قيمة لها 0.08 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2017 و كانت اقل قيمة لها خلال سنة 2008 ب 0.05 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو لها سنة 2009 بنسبة 6.6٪ واقل معدل نمو لها سنة 2018 ولأول مرة تحت الصفر خلال فترة الدراسة بانخفاض قدره 1.8-٪.

4 استثمار رأس المال في تونس ينخفض تدريجيا إلى غاية سنة 2011 بدا في الارتفاع التدريجي وكانت أعلى قيمة له هي 0.88 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 واقل قيمة بلغها 0.71 مليار دولار أمريكي سنة 2011 و بلغ أعلى معدل نمو له بارتفاع 5.0٪ سنة 2012 واقل معدل نمو سجل بانخفاض 12.9-٪ سنة 2011.

5 الإنفاق السياحي الترفيهي في تونس سجل حركة متذبذبة جدا وبلغت أعلى قيمة له خلال سنة 2008 بأكثر من 3.6 مليار دولار أمريكي وأدنى قيمة له كانت خلال سنة 2016 ب 2.5 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو خلال سنة 2018 بارتفاع قدره 18.4٪ وأدنى معدل نمو كان سنة 2011 بانخفاض قدره 24.2-٪.

6 الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في مصر وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2018 بقيمة 0.7 مليار دولار أمريكي أما أدنى قيمة له فكانت خلال سنة 2009 وبلغت 0.3 مليار دولار أمريكي كما كان أعلى ارتفاع لمعدل النمو خلال سنة 2010 بنسبة 34.6٪ وادني معدل نمو كان خلال سنة 2009 بانخفاض قدره 11.2-٪ .

رابعا: عرض وتحليل التدفقات المالية للسياحة والخدمات بالمغرب

حيث سنقوم بعرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات الخاصة بالمغرب من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-04): حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بالمغرب للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
4,56488	4,40263	4,21007	4,19814	4,13839	4,04534	3,85667	3,66299	3,34443	3,22985	3,04142	الانفاق السياحي المحلي(1) Domestic Tourism Spending
9,58553	9,52607	8,40386	8,39463	8,59855	7,80978	8,41007	8,48482	7,87155	7,42896	7,96922	صادرات الزوار(2) Visitor Exports
14,1504	13,9287	12,6139	12,5928	12,7369	11,8551	12,2667	12,1478	11,216	10,6588	11,0106	الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2) Internal T&T Consumption
1,52663	1,49143	1,40514	1,41073	1,39071	1,34496	1,32149	1,26599	1,15184	1,11734	1,06622	الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending
0,108368	0,105665	0,100502	0,1	0,1	0,09	0,09	0,08	0,07	0,07	0,06	النفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures
5,25669	5,0808	4,76541	4,22759	3,95877	3,86271	3,66168	3,37587	3,07069	3,14355	3,34374	استثمار رأس المال Capital investment
12,6238	12,4373	11,2088	11,182	11,3462	10,5102	10,9453	10,8818	10,0641	9,54147	9,94442	الإنفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending
2,45752	2,52475	2,04578	1,94576	1,7954	1,56508	1,80279	1,81202	1,53565	1,339	1,489	الانفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure

المصدر: من تجميع الطالب اعتمادا على بوابة البيانات للمجلس العالمي للسياحة والأسفار على الرابط https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نعلق على مؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بالمغرب بمايلي:

1 الاستهلاك الداخلي للسياحة بالمغرب سجلا نموا تدريجيا تصاعديا فقد بلغت أعلى قيمة له سنة 2018 بأكثر من 14.2 مليار دولار أمريكي وذلك راجع لارتفاع حجم الإنفاق السياحي المحلي لنفس السنة حيث بلغ أعظم قيمة له فيها بأكثر من 4.6 مليار دولار أمريكي وكذا ارتفاع قيمة صادرات الزوار لسنة 2018 بلغت 9.6 مليار دولار أمريكي. أما اقل قيمة للاستهلاك الداخلي للسياحة بالمغرب فكانت سنة 2009 بقيمة 10.65 مليار دولار أمريكي أما معدل نمو الاستهلاك

الداخلي للسياحة فبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2017 بنسبة 10.4٪ واقل معدل كان خلال سنة 2013 بانخفاض قدره 3.4-٪.

2 الإنفاق على الأعمال السياحية بالمغرب يرتفع بشكل تصاعدي تدريجي سنويا حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2018 بـــ 1.5 مليار دولار أمريكي وكانت اقل قيمة له خلال سنة 2008 ب 1.1 مليار دولار أمريكي كما بلغ أعلى معدل نمو له سنة 2011 بارتفاع قدره 7.7٪ و سجل اقل معدل نمو له خلال سنة 20116 بانخفاض نسبته 0.5٪.

3 النفقات الفردية للحكومة في المغرب فهي ترتفع تدريجيا حيث بلغت أقصى قيمة لها 0.10 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2018 و كانت اقل قيمة لها خلال سنة 2008 ب 0.06 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو لها سنة 2009 بنسبة 13.8٪ واقل معدل نمو لها سنة 2015 قدره 1.5٪فقط.

4 استثمار رأس المال في المغرب ينخفض تدريجيا إلى غاية سنة 2010 بدا في الارتفاع التدريجي وكانت أعلى قيمة له هي 5.25 مليار دولار أمريكي في سنة 2018 واقل قيمة بلغها 3.07 مليار دولار أمريكي سنة 2010 و بلغ أعلى معدل نمو له بارتفاع 16.6٪ سنة 2008 واقل معدل نمو سجل بانخفاض 6.0-٪ سنة 2009.

5 الإنفاق السياحي الترفيهي بالمغرب سجل أعلى قيمة له خلال سنة 2018 بأكثر من 12.6 مليار دولار أمريكي وادني قيمة له كانت خلال سنة 2009 ب 9.5 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو خلال سنة 2017 بارتفاع قدره 11٪ وأدنى معدل نمو كان سنة 2009 بانخفاض قدره 4.1-٪.

6 الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في المغرب وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2017 بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي أما أدنى قيمة له فكانت خلال سنة 2009 وبلغت 1.3 مليار دولار أمريكي كما كان أعلى ارتفاع لمعدل النمو خلال سنة 2008 بنسبة 24.8٪ وادني معدل نمو كان خلال سنة 2013 بانخفاض قدره 13.2-٪ .

خامسا: عرض وتحليل التدفقات المالية للسياحة والخدمات بليبيا

حيث سنقوم بعرض التدفقات المالية للسياحة والخدمات الخاصة بليبيا من خلال الجدول الموالي.

الجدول (4-05): حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بليبيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
1,24126	1,19567	1,2071	1,87115	2,26271	2,72948	2,55436	1,82722	2,70655	3,74501	1,29868	الانفاق السياحي المحلي(1) Domestic Tourism Spending
0,07	0,06	0,06	0,07	0,06	0,161305	0,147239	0,04	0,244281	0,25827	0,117472	صادرات الزوار(2) Visitor Exports
1,30891	1,25954	1,27003	1,94396	2,32311	2,89079	2,70159	1,87197	2,95084	4,00328	1,41615	الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2) Internal T&T Consumption
0,650609	0,645035	0,712048	1,24963	1,06624	0,782399	0,831669	0,661838	1,2404	1,72744	0,519078	الانفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending
0,05	0,04	0,04	0,05	0,06	0,06	0,05	0,05	0,08	0,1	0,05	النفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures
0,208242	0,19762	0,198181	0,317657	0,367217	0,375305	0,365208	0,401323	0,652937	0,685562	0,853054	استثمار رأس المال Capital investment
0,658297	0,614509	0,557985	0,694327	1,25687	2,10839	1,86993	1,22877	1,71044	2,27583	0,897069	الإنفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending
0,330917	0,310128	0,324572	0,645056	0,832013	2,20835	2,20285	2,12669	2,25661	2,33629	1,3527	الانفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure

المصدر: من تجميع الباحث اعتمادا على بوابة البيانات للمجلس العالمي للسياحة والأسفار على الرابط https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نعلق على مؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بليبيا بمايلي:

1 الاستهلاك الداخلي للسياحة الليبية بلغت أعلى قيمة له سنة 2009 بأكثر من 4.0 مليار دولار أمريكي وذلك راجع لارتفاع حجم الإنفاق السياحي المحلي لنفس السنة حيث بلغ أكثر من 3.7 مليار دولار أمريكي وكذا ارتفاع قيمة صادرات الزوار لأعلى قيمة لها سنة 2009 حيث بلغت 0.3 مليار دولار أمريكي. أما اقل قيمة للاستهلاك الداخلي للسياحة بليبيا فكانت سنة 2017 بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي أما معدل نمو الاستهلاك الداخلي للسياحة فبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2009 بنسبة 182.7٪ واقل معدل كان خلال سنة 2011 بانخفاض قدره 36.6-٪.

2 الإنفاق على الأعمال السياحية بليبيا فهو متذبذب وغير ثابت حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2009 بـــ 1.7 مليار دولار أمريكي وكانت اقل قيمة له خلال سنة 2008 ب 0.5 مليار دولار أمريكي كما بلغ أعلى معدل نمو له سنة 2009 بارتفاع قدره 195.8٪ و سجل اقل معدل نمو له خلال سنة 2016 بانخفاض نسبته 43.8-٪.

3 النفقات الفردية للحكومة في ليبيا فهي متذبذبة وليست ثابتة حيث بلغت أقصى قيمة لها 0.1 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2009 و كانت اقل قيمة لها خلال سنة 2017 ب 0.04 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو لها سنة 2009 بنسبة 79٪ واقل معدل نمو لها سنة 2011 ولأول مرة تحت الصفر خلال فترة الدراسة بانخفاض قدره 42.7-٪.

4 استثمار رأس المال في ليبيا تعرض إلى سقوط حر حيث كانت أعلى قيمة له هي 0.85 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 واقل قيمة بلغها 0.19 مليار دولار أمريكي سنة 2017 و بلغ أعلى معدل نمو له بارتفاع 7.4٪ سنة 2008 واقل معدل نمو سجل بانخفاض 38.5-٪ سنة 2011.

5 الإنفاق السياحي الترفيهي بليبيا سجل أعلى قيمة له خلال سنة 2009 بأكثر من 2.27 مليار دولار أمريكي وادني قيمة له كانت خلال سنة 2016 ب 0.55 مليار دولار أمريكي وبلغ أعلى معدل نمو خلال سنة 2009 بارتفاع قدره 153.7٪ وأدنى معدل نمو كان سنة 2015 بانخفاض قدره 44.8-٪.

6 الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في ليبيا وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2009 بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي أما أدنى قيمة له فكانت خلال سنة 2017 وبلغت 0.31 مليار دولار أمريكي كما كان أعلى ارتفاع لمعدل النمو خلال سنة 2009 بنسبة 72.7٪ وادني معدل نمو كان خلال سنة 2014 بانخفاض قدره 62.3٪

المطلب الثاني: تحليل مقارن للتدفقات المالية للسياحة والخدمات بين دول شمال أفريقيا

في هذا المطلب نحلل التدفقات المالية الخمسة الخاصة بالسياحة والخدمات ومعرفة مدى مساهمة كل بلد من بلدان شمال إفريقيا في التدفقات المالية الداخلة والخارجة إلى منطقة شمال إفريقيا وحسب نوع كل تدفق مالي.

أولا: تحليل توجه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة:

حيث سيتم عرض قيم هذا التدفق المالي في الجدول الموالي ومن ثم قراءتها وتفسيرها.

الجدول (4-06): تطور التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

المستوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	القيمة	21,331	19,7243	20,743	15,2238	14,7224	11,844	13,0842	12,4473	11,0467	18,9434	22,045
	% د.ش إفريقيا	٪48.01	٪42.40	٪44.59	٪38.48	٪35.76	٪30.47	٪32.30	٪31.91	٪30.04	٪40.90	٪43.83
المغرب	القيمة	11,0106	10,6588	11,216	12,1478	12,2667	11,8551	12,7369	12,5928	12,6139	13,9287	14,1504
	% د.ش إفريقيا	٪24.78	٪22.91	٪24.11	٪30.71	٪29.80	٪30.50	٪31.44	٪32.28	٪34.30	٪30.07	٪28.14
الجزائر	القيمة	5,81518	6,95468	6,66022	6,56301	6,87161	7,68473	7,47526	8,23335	8,04031	8,03134	8,07443
	% د.ش إفريقيا	٪13.08	٪14.95	٪14.32	٪16.59	٪16.69	٪19.77	٪18.45	٪21.10	٪21.86	٪17.34	٪16.05
تونس	القيمة	4,85305	4,75778	4,93904	3,74818	4,60056	4,5908	4,88177	3,7872	3,80056	4,14954	4,7068
	% د.ش إفريقيا	٪10.92	٪10.22	٪10.61	٪9.47	٪11.17	٪11.81	٪12.05	٪9.70	٪10.33	٪8.95	٪9.36
ليبيا	القيمة	1,41615	4,00328	2,95084	1,87197	2,70159	2,89079	2,32311	1,94396	1,27003	1,25954	1,30891
	% د.ش إفريقيا	٪3,18	٪8.60	٪6.34	٪4.73	٪6.56	٪7.43	٪5.73	٪4.98	٪3.45	٪2.71	٪2.60
مجموع د.ش.إفريقيا ٪100		44,426	46,0989	46,509	39,5548	41,1629	38,8655	40,5013	39,0046	36,7715	46,3125	50,2856

المصدر: من إعداد وتجميع الطالب اعتمادا على معطيات جداول المطلب السابق.

1 -**المرتبة الأولى:** مصر كانت هي الوجهة الأولى من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة وبلغت توجهات التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة أقصى حد لها بمصر سنة 2008 بنسبة 48.01٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى نسبة لها 30.04٪ سنة 2016،حيث احتلت المرتبة الثانية بعد المغرب خلال السنوات(2013-2015-2016).

2 -**المرتبة الثانية:** المغرب كان الوجهة الثانية من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة أقصى حد لها بالمغرب سنة 2016 بنسبة 34.30٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغ أدنى نسبة له 22.91٪ سنة 2009، كما احتل المغرب المرتبة الأولى خلال السنوات(2013-2015-2016) متقدما فيها على مصر.

3 -**المرتبة الثالثة:** الجزائر كان الوجهة الثالثة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة خلال كل السنوات من (2008 إلى 2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة أقصى حد لها بالجزائر سنة 2016 بنسبة 21.86٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى نسبة لها 13.08٪ سنة 2008.

4 -**المرتبة الرابعة:** تونس كان الوجهة الرابعة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة خلال كل السنوات من (2008 إلى 2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة أقصى حد لها بتونس سنة 2014 بنسبة 12.05٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى نسبة لها 8.95٪ سنة 2017.

5 -**المرتبة الخامسة:** ليبيا كانت هي الوجهة الخامسة والأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة خلال كل السنوات من (2008 إلى 2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للاستهلاك الداخلي للسياحة أقصى حد لها بليبيا سنة 2009 بنسبة 8.60٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 2.60٪ سنة 2018.

ثانيا: تحليل توجه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة:

حيث سيتم عرض قيم هذا التدفق المالي في الجدول الموالي ومن ثم قراءتها وتفسيرها.

الجدول(4-07): تطور التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

المستويات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	القيمة	4,83675	3,93795	4,03597	2,23789	1,878	1,44481	1,73865	1,71246	1,97712	2,74274	3,08575
	٪ د.ش إفريقيا	٪53.49	٪41.76	٪43.92	٪33.40	٪26.76	٪21.72	٪23.41	٪23.40	٪27.46	٪33.70	٪35.82
الجزائر	القيمة	1,3765	1,41513	1,41722	1,5109	1,56297	1,58995	1,66031	1,77814	1,85236	1,85481	1,89504
	٪ د.ش إفريقيا	٪15.22	٪15.00	٪15.42	٪22.55	٪22.27	٪23.90	٪22.36	٪24.30	٪25.73	٪22.79	٪22.00
تونس	القيمة	1,24366	1,23054	1,34275	1,02294	1,42181	1,48976	1,56898	1,16636	1,25075	1,40294	1,45597
	٪ د.ش إفريقيا	٪13.75	٪13.05	٪14.61	٪15.26	٪20.26	٪22.39	٪21.13	٪15.93	٪17.38	٪17.24	٪16.90
المغرب	القيمة	1,06622	1,11734	1,15184	1,26599	1,32149	1,34496	1,39071	1,41073	1,40514	1,49143	1,52663
	٪ د.ش إفريقيا	٪11.79	٪11.85	٪12.53	٪18.89	٪18.83	٪20.21	٪18.73	٪19.27	٪19.52	٪18.32	٪17.72
ليبيا	القيمة	0,519078	1,72744	1,2404	0,661838	0,831669	0,782399	1,06624	1,24963	0,712048	0,645035	0,650609
	٪ د.ش إفريقيا	٪5.74	٪18.32	٪13.49	٪9.87	٪11.85	٪11.76	٪14.36	17.07٪	٪9.90	٪7.92	٪7.55
د.ش.افريقيا ٪100		9,04221	9,42839	9,18817	6,69955	7,01594	6,65189	7,42489	7,31732	7,19742	8,13696	8,614

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات جداول المطلب السابق.

1. **المرتبة الأولى**: مصر كانت الوجهة الأولى من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة وبلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة أقصى حد لها بمصر سنة 2008 بنسبة 53.49٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 21.72٪ سنة 2013 واحتلت مصر المرتبة الثانية بعد الجزائر خلال السنتين(2013 و 2015).
2. **المرتبة الثانية**: الجزائر كانت الوجهة الثانية من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة أقصى حد لها بالجزائر سنة 2016 بنسبة 25.73٪ من مجموع دول شمال إفريقيا

وبلغت أدنى حد لها بنسبة 15.00٪ سنة 2009، كما احتلت الجزائر المرتبة الأولى خلال السنوات(2013 و 2015) متقدمة فيهما على مصر.

3. **المرتبة الثالثة:** تونس كانت الوجهة الثالثة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة خلال 06 سنوات (2008–2009–2010–2012–2013–2014) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة أقصى حد لها بتونس سنة 2013 بنسبة 22.39٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 13.05٪ سنة 2009 كما احتل المغرب المرتبة الثالثة خلال 05 سنوات(2011–2015–2016–2017–2018) متقدما فيها على تونس التي تراجعت للمرتبة الرابعة.

4. **المرتبة الرابعة:** المغرب كان الوجهة الرابعة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة خلال 04 سنوات (2008–2012–2013–2014) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة أقصى حد لها بالمغرب سنة 2013 بنسبة 20.21٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها سنة 2008 بنسبة 11.79٪ ثم تراجعت تونس إلى المرتبة الرابعة وفسحت المجال للمغرب ليرتقي للمرتبة الثالثة خلال 05 سنوات (2011–2015–2016–2017–2018). وكان المغرب قد تراجع إلى المرتبة الخامسة والأخيرة خلال سنتي 2009 و 2010 ليفسح المجال لليبيا لترتقي للمرتبة الرابعة خلالهما.

5. **المرتبة الخامسة:** ليبيا كانت هي الوجهة الخامسة والأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة خلال كل السنوات(2008–2018) ماعدا سنتي 2009 و 2010 حيث تقدمت على المغرب في المرتبة الرابعة وبلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق على الأعمال بغرض السياحة أقصى حد لها بليبيا سنة 2009 بنسبة 18.32٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 5.74٪ سنة 2008.

ثالثا: تحليل توجه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة على السياحة:

حيث سيتم عرض قيم هذا التدفق المالي في الجدول الموالي ومن ثم قراءتها وتفسيرها.

الجدول(4-08): تطور التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة على السياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	القيمة	0,159216	0,174406	0,180986	0,189643	0,189943	0,197875	0,213217	0,221441	0,225139	0,225801	0,206631
	% د.ش إفريقيا	٪45.40	٪40.84	٪42.58	٪45.49	٪43.54	٪43.24	٪44.56	٪45.02	٪45.73	٪45.31	٪41.91
المغرب	القيمة	0,06	0,07	0,07	0,08	0,09	0,09	0,1	0,1	0,100502	0,105665	0,108368
	% د.ش إفريقيا	٪17.10	٪16.39	٪16.47	٪19.16	٪20.63	٪19.66	٪20.89	٪20.33	٪20.41	٪21.20	٪21.98
تونس	القيمة	0,05	0,05	0,05	0,06	0,06	0,06	0,07	0,07	0,07	0,08	0,07
	% د.ش إفريقيا	٪14.25	٪11.71	٪11.76	٪14.37	٪13.75	٪13.11	٪14.62	٪14.23	٪14.21	٪16.05	٪14.19
ليبيا	القيمة	0,05	0,1	0,08	0,05	0,05	0,06	0,06	0,05	0,04	0,04	0,05
	% د.ش إفريقيا	٪14.25	٪23.42	٪18.82	٪11.97	٪11.46	٪13.11	٪12.53	٪10.16	٪8.12	٪8.02	٪10.14
الجزائر	القيمة	0,02	0,03	0,03	0,04	0,04	0,04	0,04	0,05	0,05	0,05	0,05
	% د.ش إفريقيا	٪5.70	٪7.02	٪7.05	٪9.58	٪9.17	٪8.74	٪8.35	٪10.16	٪10.15	٪10.03	٪10.14
د.ش.افريقيا ٪100		0,350699	0,42697	0,424982	0,417524	0,436201	0,457596	0,478482	0,491795	0,492269	0,498253	0,492995

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات جداول المطلب السابق.

1. **المرتبة الأولى:** مصر كانت الوجهة الأولى خلال كل السنوات من 2008 إلى 2018 من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة وبلغت توجهات التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة أقصى حد لها بمصر سنة 2016 بنسبة 45.73٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 41.91٪ سنة 2018
2. **المرتبة الثانية:** المغرب كانت الوجهة الثانية خلال كل السنوات من 2008 إلى 2018 من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة أقصى حد لها بالمغرب سنة 2018 بنسبة 21.98٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 16.39٪ سنة 2009.

3. **المرتبة الثالثة:** تونس كانت الوجهة الثالثة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة خلال عدة سنوات ماعدا سنتي 2008 و 2013 كانت مناصفة مع ليبيا واحتلت تونس المرتبة الرابعة سنتي 2009 و 2010 وارتقت فيهما ليبيا إلى المرتبة الثالثة حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة أقصى حد لها بتونس سنة 2017 بنسبة 16.05٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 11.71٪ سنة 2009
4. **المرتبة الرابعة:** ليبيا كان الوجهة الرابعة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة خلال كل السنوات ماعدا سنتي 2008 و 2013 ارتقت إلى المرتبة الثالثة مناصفة مع تونس وارتقت ليبيا إلى المرتبة الثالثة سنتي 2009 و 2010 حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة أقصى حد لها بليبيا سنة 2009 بنسبة 23.42٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 8.02٪ سنة 2017.
5. **المرتبة الخامسة:** الجزائر كانت هي الوجهة الخامسة والأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة خلال كل السنوات(2008–2018) وبلغت توجهات التدفقات المالية للنفقات الفردية للحكومة أقصى حد لها بالجزائر سنة 2015 بنسبة 10.16٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 5.70٪ سنة 2008.

رابعا: تحليل توجه التدفق المالي لاستثمار رأس المال في السياحة:

حيث سيتم عرض قيم هذا التدفق المالي في الجدول الموالي ومن ثم قراءتها وتفسيرها.

الجدول (4-09): تطور التدفقات المالية لاستثمار رأس المال في السياحة في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المغرب	القيمة	3,34374	3,14355	3,07069	3,37587	3,66168	3,86271	3,95877	4,22759	4,76541	5,0808	5,25669
	% د.ش إفريقيا	٪28.30	٪29.15	٪29.23	٪34.38	٪37.87	٪39.95	٪40.24	٪40.27	٪42.21	٪43.26	٪42.05
مصر	القيمة	5,1486	4,44702	4,54767	4,04922	3,57969	3,3489	3,30705	3,44377	3,74333	3,96356	4,55019
	% د.ش إفريقيا	٪43.58	٪41.23	٪43.30	٪41.24	٪37.02	٪34.63	٪33.61	٪32.81	٪33.16	٪33.74	٪36.40
الجزائر	القيمة	1,58802	1,71108	1,41238	1,2798	1,31282	1,35734	1,45352	1,73518	1,83043	1,72498	1,67114
	% د.ش إفريقيا	٪13.44	٪15.86	٪13.44	٪13.03	٪13.57	٪14.03	٪14.77	٪16.53	٪16.21	٪14.68	٪13.37
تونس	القيمة	0,880652	0,796174	0,818007	0,712193	0,74772	0,723603	0,751129	0,771395	0,750469	0,777549	0,812219
	% د.ش إفريقيا	٪7.45	٪7.38	٪7.78	٪7.25	٪7.73	٪7.48	٪7.63	٪7.34	٪6.64	٪6.62	٪6.50
ليبيا	القيمة	0,853054	0,685562	0,652937	0,401323	0,365208	0,375305	0,367217	0,317657	0,198181	0,19762	0,208242
	% د.ش إفريقيا	٪7.22	٪6.35	٪6.12	٪4.08	٪3.77	٪3.88	٪3.73	٪3.02	٪1.75	٪1.68	٪1.66
د.ش.افريقيا ٪100		11,8141	10,7834	10,5017	9,81841	9,66712	9,66786	9,83768	10,4956	11,2878	11,7445	12,4985

المصدر: من إعداد وتجميع الطالب اعتمادا على معطيات جداول المطلب السابق.

المرتبة الأولى: المغرب كانت الوجهة الأولى خلال سنوات (2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018) من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي لاستثمار رأس المال وبلغت توجهات التدفقات المالية لاستثمار رأس المال أقصى حد لها بالمغرب سنة 2017 بنسبة 43.26٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 28.30٪ سنة 2008 ومصر احتلت المرتبة الأولى كذلك خلال سنوات(2008-2009-2010-2011-2012) وتراجعت المغرب خلالها إلى المرتبة الثانية.

المرتبة الثانية: مصر كانت الوجهة الثانية خلال سنوات (2012 إلى 2018) من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي لاستثمار رأس المال حيث بلغت توجهات التدفقات المالية

لاستثمار رأس المال أقصى حد لها بمصر سنة 2008 بنسبة 43.58٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 32.81٪ سنة 2015. كما احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث توجه تدفق المالي لاستثمار رأس المال خلال سنوات(2008 إلى 2011) وتراجع فيها المغرب إلى المرتبة الثانية بعد مصر.

المرتبة الثالثة: الجزائر كانت الوجهة الثالثة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي لاستثمار رأس المال خلال كل السنوات (2008–2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية لاستثمار رأس المال أقصى حد لها بالجزائر سنة 2015 بنسبة 16.53٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 13.03٪ سنة 2011 .

المرتبة الرابعة: تونس كان الوجهة الرابعة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي لاستثمار رأس المال خلال كل السنوات (2008–2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية لاستثمار رأس المال أقصى حد لها بتونس سنة 2010 بنسبة 7.78٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 6.50٪ سنة 2018.

المرتبة الخامسة: ليبيا كانت هي الوجهة الخامسة والأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي لاستثمار رأس المال خلال كل السنوات(2008–2018) وبلغت توجهات التدفقات المالية لاستثمار رأس المال أقصى حد لها بليبيا سنة 2008 بنسبة 7.22٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 1.66٪ سنة 2018.

خامسا: تحليل توجه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي:

حيث سيتم عرض قيم هذا التدفق المالي في الجدول الموالي ومن ثم قراءتها وتفسيرها.

الجدول (4-10): تطور التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	القيمة	16,4943	15,7864	16,707	12,9859	12,8444	10,3992	11,3455	10,7348	9,06956	16,2006	18,9593
	%د.ش إفريقيا	%46.61	%43.04	%44.76	%39.50	%37.61	%32.28	%34.30	%33.87	%30.66	%42.43	%45.50
المغرب	القيمة	9,94442	9,54147	10,0641	10,8818	10,9453	10,5102	11,3462	11,182	11,2088	12,4373	12,6238
	%د.ش إفريقيا	%28.10	%26.01	%26.96	%33.10	%32.05	%32.62	%34.30	%35.28	%37.90	%32.57	%30.29
الجزائر	القيمة	4,43868	5,53956	5,243	5,05212	5,30864	6,09478	5,81494	6,45521	6,18795	6,17653	6,17939
	%د.ش إفريقيا	%12.54	%15.10	%14.04	%15.36	%15.54	%18.91	%17.58	%20.37	%20.92	%16.17	%14.82
تونس	القيمة	3,60939	3,52724	3,59629	2,72523	3,17875	3,10104	3,31279	2,62084	2,54981	2,7466	3,25083
	%د.ش إفريقيا	%10.20	%9.61	%9.63	%8.28	%9.30	%9.62	%10.01	%8.27	%8.62	%7.19	%7.80
ليبيا	القيمة	0,897069	2,27583	1,71044	1,22877	1,86993	2,10839	1,25687	0,694327	0,557985	0,614509	0,658297
	%د.ش إفريقيا	%2.53	%6.20	%4.58	%3.73	%5.47	%6.54	%3.80	%2.19	%1.88	%1.60	%1.57
د.ش.افريقيا %100		35,3838	36,6705	37,3209	32,8738	34,1469	32,2136	33,0764	31,6872	29,5741	38,1755	41,6716

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات جداول المطلب السابق.

المرتبة الأولى: مصر كانت الوجهة الأولى خلال كل السنوات ماعدا سنوات (2013–2015–2016) من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي وبلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي أقصى حد لها بمصر سنة 2008 بنسبة 46.61٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 30.66٪ سنة 2016 والمغرب احتلت المرتبة الأولى كذلك خلال سنوات(2013–2015–2016) وتراجعت مصر خلالها إلى المرتبة الثانية أما سنة 2014 فكانت مناصفة في الصدارة بين مصر والمغرب بنسبة 34.30٪ لكليهما.

المرتبة الثانية: المغرب كانت الوجهة الثانية خلال كل السنوات ماعدا السنوات (2013–2015–2016) احتلت المرتبة الأولى فيها من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي أقصى حد لها

بالمغرب سنة 2016 بنسبة 37.90٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 26.01٪ سنة 2009. كما احتلت مصر المرتبة الثانية من حيث توجه تدفق المالي لاستثمار رأس المال خلال سنوات(2013–2015–2016) وارتقى فيها المغرب إلى المرتبة الأولى متجاوزا مصر.

المرتبة الثالثة: الجزائر كانت الوجهة الثالثة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي خلال كل السنوات (2008–2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي أقصى حد لها بالجزائر سنة 2013 بنسبة 18.91٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 12.54٪ سنة 2008 .

المرتبة الرابعة: تونس كان الوجهة الرابعة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي خلال كل السنوات (2008–2018) حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي أقصى حد لها بتونس سنة 2008 بنسبة 10.20٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 7.19٪ سنة 2017.

المرتبة الخامسة: ليبيا كانت هي الوجهة الخامسة والأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي خلال كل السنوات(2008–2018) وبلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق السياحي الترفيهي أقصى حد لها بليبيا سنة 2012 بنسبة 5.47٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 1.57٪ سنة 2018.

سادسا: تحليل توجه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر:

حيث سيتم عرض قيم هذا التدفق المالي في الجدول الموالي ومن ثم قراءتها وتفسيرها.

الجدول (4-11): تطور التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في دول شمال إفريقيا للفترة(2008- 2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	القيمه	3,51856	2,79036	2,33865	2,08761	2,11833	2,38458	2,3536	2,42164	3,54639	2,75327	2,84878
	٪ د.ش إفريقيا	٪49.21	٪38.16	٪32.74	٪30.36	٪30.26	٪33.81	٪39.39	٪38.44	٪49.77	٪39.94	٪40.45
ليبيا	القيمه	1,3527	2,33629	2,25661	2,12669	2,20285	2,20835	0,832013	0,645056	0,324572	0,310128	0,330917
	٪ د.ش إفريقيا	٪18.92	٪31.95	٪31.59	٪30.92	٪31.47	٪31.31	٪13.92	٪10.24	٪4.55	٪4.49	٪4.70
المغرب	القيمه	1,489	1,339	1,53565	1,81202	1,80279	1,56508	1,7954	1,94576	2,04578	2,52475	2,45752
	٪ د.ش إفريقيا	٪20.82	٪18.31	٪21.5	٪26.35	٪25.76	٪22.19	٪30.05	٪30.88	٪28.71	٪36.62	٪34.90
الجزائر	القيمه	0,431132	0,5285	0,584169	0,404444	0,404938	0,357785	0,471019	0,713519	0,561802	0,595046	0,658307
	٪ د.ش إفريقيا	٪6.03	٪7.22	٪8.17	٪5.88	٪5.78	٪5.07	٪7.88	٪11.32	٪7.88	٪8.63	٪9.34
تونس	القيمه	0,357838	0,317689	0,427616	0,445099	0,469341	0,536106	0,522502	0,573299	0,646024	0,710211	0,7457
	٪ د.ش إفريقيا	٪5.00	٪4.34	٪5.98	٪6.47	٪6.70	٪7.60	٪8.74	٪9.10	٪9.06	٪10.30	٪10.6
د.ش.إفريقيا ٪100		7,14923	7,31184	7,14269	6,87587	6,99825	7,05189	5,97453	6,29927	7,12457	6,8934	7,04122

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات جداول المطلب السابق.

1. **المرتبة الأولى:** مصر كانت الوجهة الأولى خلال كل السنوات ماعدا سنتي 2011 و 2012 من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر وبلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر أقصى حد لها بمصر سنة 2016 بنسبة 49.77٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 30.26٪ سنة 2012 وليبيا احتلت المرتبة الأولى كذلك خلال سنتي 2011 و 2012 وتراجعت مصر خلالها إلى المرتبة الثانية.
2. **المرتبة الثانية:** ليبيا كانت الوجهة الثانية خلال سنوات(2008–2009–2010) أما سنتي 2011 و 2012 احتلت المرتبة الأولى وتراجعت مصر إلى المرتبة الثانية فيها من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر أقصى حد لها بليبيا سنة 2012 بنسبة 31.47٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 4.70٪ سنة 2018. كما احتلت المغرب بعدها المرتبة

الثانية من حيث توجه التدفق المالي لاستثمار رأس المال خلال 5 سنوات (2014-2015-2016-2017-2018).

3. **المرتبة الثالثة:** المغرب كانت الوجهة الثالثة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر خلال سنوات (2009-2010-2011-2012-2013) أما في سنتي 2008 و 2014 ليبيا كانت في المرتبة الثالثة حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر أقصى حد لها بالمغرب سنة 2018 بنسبة 34.90٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 18.31٪ سنة 2009 كما احتلت الجزائر المرتبة الثالثة كذلك خلال سنوات(2015-2016-2017-2018).

4. **المرتبة الرابعة:** الجزائر كان الوجهة الرابعة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر خلال كل السنوات ماعدا (2011-2012-2013-2014) احتلت خلالها تونس المرتبة الرابعة حيث بلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر أقصى حد لها بالجزائر سنة 2015 بنسبة 11.32٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 5.07٪ سنة 2013.

5. **المرتبة الخامسة:** تونس كانت هي الوجهة الخامسة والأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر خلال السنوات(2008-2009-2010-2015) واحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر خلال سنوات (2011-2012-2013-2014) وليبيا كذلك احتلت المرتبة الأخيرة من بين دول شمال إفريقيا التي توجه إليها التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر خلال سنوات (2016-2017-2018) وبلغت توجهات التدفقات المالية للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر أقصى حد لها بتونس سنة 2018 بنسبة 10.6٪ من مجموع دول شمال إفريقيا وبلغت أدنى حد لها بنسبة 4.34٪ سنة 2009.

المبحث الثا ني : تحليل ومقارنة توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بين دول الإتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا.

حيث سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات بدول الإتحاد الأوربي ومعرفة توجهاتها في المطلب الأول ثم نقوم بمقارنتها مع تدفقات دول شمال إفريقيا وكذا مع التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

المطلب الأول: عرض حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول الإتحاد الأوربي وتحليل توجهاتها.

نستعرض في هذا المطلب حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات في منطقة الإتحاد الأوربي بشكل مجمل وليس كل دولة على حدا ثم نقوم بتحليل توجهات تلك التدفقات بالتطرق إلى الوجهة الأولى لها وكذا الوجهة الأخيرة لها.

أولا: عرض حجم التدفقات المالية للسياحة والخدمات بالإتحاد الأوربي.

سيتم ذلك من خلال عرض قيمها في الجدول التالي :

الجدول(4-12): حجم التدفقات المالية الداخلة والخارجة للسياحة والخدمات بدول الإتحاد الأوربي للفترة(2008 -2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

المستوى	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق السياحي المحلي(1) Domestic Tourism Spending	946,857	893,993	910,026	944,551	946,802	939,186	942,69	958,092	982,508	1018,37	1041,69
صادرات الزوار(2) Visitor Exports	396,134	364,194	369,942	396,465	404,06	420,377	437,593	457,815	467,587	506,399	522,337
الاستهلاك الداخلي للسياحة=(1)+(2) Internal T&T Consumption	1342,99	1258,19	1279,97	1341,02	1350,86	1359,56	1380,28	1415,91	1450,09	1524,77	1564,02
الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending	292,848	258,835	274,486	284,949	285,093	276,724	280,603	291,821	307,307	322,314	332,804
النفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures	23,7233	24,4699	25,0302	25,0595	24,9849	25,1846	25,4814	25,7973	26,3772	26,8231	27,2189
استثمار رأس المال Capital investment	170,373	157,914	166,114	170,396	167,443	159,413	159,686	165,052	173,713	179,432	190,738
الانفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending	1050,14	999,352	1005,48	1056,07	1065,77	1082,84	1099,68	1124,09	1142,79	1202,46	1231,22
الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure	395,361	360,966	370,055	380,96	383,417	390,511	402,507	411,823	427,241	450,7	465,841

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر

https://www.wttc.org/datagateway

ثانيا: تحليل توجهات التدفقات المالية للسياحة والخدمات في دول الإتحاد الأوربي

من خلال الجدول السابق نعلق على مؤشرات التدفقات المالية للسياحة والخدمات بمنطقة الإتحاد الأوربي بمايلي:

1.الاستهلاك الداخلي للسياحة: والذي يعني مجموع صادرات الزوار مضاف إليها الإنفاق السياحي المحلي حيث بلغت أعلى قيمة له بالإتحاد الأوربي سنة 2018 بأكثر من 1564 مليار دولار أمريكي وذلك راجع لارتفاع حجم الإنفاق السياحي المحلي لنفس السنة حيث بلغ أعظم قيمة له بأكثر من 1042 مليار دولار أمريكي وكذا ارتفاع قيمة صادرات الزوار لسنة 2018 لأعلى حد لها بلغت 522 مليار دولار أمريكي.أما اقل قيمة للاستهلاك الداخلي للسياحة بالإتحاد الأوربي فكانت سنة 2009 بقيمة 1258 مليار دولار أمريكي أما معدل نمو الاستهلاك الداخلي للسياحة فكان أعلى ارتفاع له سنة 2017 بنسبة 5.1٪ واقل معدل كان خلال سنة 2009 بانخفاض قدره 6.3-٪.

أ.توجهات التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة:

كانت ألمانيا هي الوجهة الأولى للتدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة في الإتحاد الأوربي خلال طول الفترة من 2008 إلى 2018 وبلغت أقصى حد لها بقيمة 372 مليار دولار أمريكي سنة 2011 .

وكانت مالطا هي الوجهة الأخيرة للتدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة في الإتحاد الأوربي خلال طول الفترة من 2008 إلى 2018 وبلغت أقصى حد لها بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي سنة 2009 .

2.الإنفاق على الأعمال السياحية: فهو يسير بالإتحاد الأوربي بشكل متذبذب نسبيا حيث بلغت اعلي قيمة له سنة 2018 بـــ 332.8 مليار دولار أمريكي وكانت اقل قيمة له خلال سنة 2009 ب 258.8 مليار دولار أمريكي كما بلغ أعلى معدل نمو له سنة 2017 بارتفاع قدره 6.6٪ و سجل اقل معدل نمو له سنة 2009 بانخفاض نسبته 10.2-٪.

أ.توجهات التدفق المالي للإنفاق على الأعمال السياحية:

وكانت المملكة المتحدة هي الوجهة الأولى للتدفق المالي للإنفاق على الأعمال السياحية في الإتحاد الأوربي خلال سنوات(2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018) وبلغ أقصى حد له بالمملكة المتحدة بقيمة 80.8 مليار دولار أمريكي سنة 2018 . وألمانيا في سنوات(2008-2009-2010-2011) وبلغ أقصى حد له بألمانيا بقيمة 68.2 مليار دولار أمريكي سنة 2011

وكانت مالطا هي الوجهة الأخيرة للتدفق المالي للإنفاق على الأعمال السياحية في الإتحاد الأوربي وبلغ أدنى حد له بها بقيمة 0.1 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

3.النفقات الفردية للحكومة: تتطور في الإتحاد الأوربي بشكل تصاعدي بلغت أقصى قيمة لها 27.2 مليار دولار أمريكي سنة 2018 وأدنى قيمة كانت 23.7 مليار دولار أمريكي سنة 2008 وكان أعلى معدل نمو لها سنة 2009 بنسبة 3.1٪ واقل معدل نمو لها سنة 2012 بانخفاض قدره 0.3-٪.

أ.توجهات التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة:

وكانت ألمانيا هي الوجهة الأولى للتدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة في الإتحاد الأوربي خلال كل فترة (2008-2018) وبلغ أقصى حد له بها بقيمة 14.3 مليار دولار أمريكي سنة 2018 .

وكانت كرواتيا هي الوجهة الأخيرة للتدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة في الإتحاد الأوربي وبلغ أدنى حد له بها بقيمة 0.02 مليار دولار أمريكي خلال كل الفترة (2008-2018).

4.استثمار رأس المال: حيث بلغ أعلى قيمة له بالإتحاد الأوربي وهي 190.7 مليار دولار أمريكي سنة 2018 واقل قيمة بلغها 157.9 مليار دولار أمريكي سنة 2009 كما سجل أعلى معدل نمو له بارتفاع قدره 8.5٪ سنة 2008 واقل معدل نمو سجل بانخفاض 7.3-٪ سنة 2009.

أ.توجهات التدفق المالي لاستثمار رأس المال:

وكانت فرنسا هي الوجهة الأولى للتدفق المالي لاستثمار رأس المال في الإتحاد الأوربي خلال كل فترة (2008-2018) وبلغ أقصى حد له بها بقيمة 46.2 مليار دولار أمريكي سنة 2011 .

وكانت مالطا هي الوجهة الأخيرة للتدفق المالي لاستثمار رأس المال في الإتحاد الأوربي وبلغ أدنى حد له بها بقيمة 0.16 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

5.**الإنفاق السياحي الترفيهي:** سجل أعلى قيمة له بالإتحاد الأوربي خلال سنة 2018 بأكثر من 1231.22 مليار دولار أمريكي وأدنى قيمة له كانت خلال سنة 2009 ب 999.4 مليار دولار أمريكي وكان أعلى معدل نمو له سنة 2017 بارتفاع قدره 5.2٪ وادني معدل نمو كان سنة 2009 بانخفاض قدره 4.8-٪.

أ.توجهات التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي:

وكانت ألمانيا هي الوجهة الأولى للتدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي في الإتحاد الأوربي خلال كل فترة (2008-2018) وبلغ أقصى حد له بها بقيمة 305.2 مليار دولار أمريكي سنة 2018 .

وكانت مالطا ولاتفيا خلال كل فترة (2008-2018) هي الوجهة الأخيرة للتدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي في الإتحاد الأوربي وبلغ أدنى حد له بمالطا بها بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

6.**الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر** : في الإتحاد الأوربي وصل إلى أعلى قيمة له خلال سنة 2018 بقيمة 465.8 مليار دولار أمريكي أما أدنى قيمة له فكانت خلال سنة 2009 وبلغت 361 مليار

دولار أمريكي كما كان أعلى ارتفاع لمعدل النمو خلال سنة 2017 بنسبة 5.2 ٪ وأدنى معدل نمو كان خلال سنة 2009 بانخفاض قدره 8.9-٪ .

أ.توجهات التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة:

وكانت ألمانيا هي الوجهة الأولى للتدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في الإتحاد الأوربي خلال كل فترة (2008-2018) وبلغ أقصى حد له بها بقيمة 101.3 مليار دولار أمريكي سنة 2017 وكانت مالطا ولوكسمبورغ خلال كل فترة (2008-2018) هي الوجهة الأخيرة للتدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر في الإتحاد الأوربي وبلغ أدنى حد له بمالطا بقيمة 0.32 مليار دولار أمريكي سنة 2008.

المطلب الثاني: تحليل مقارن للتدفقات المالية للسياحة والخدمات بين الإتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا.

في هذا المطلب نقوم بمقارنة مختلف التدفقات المالية الخاصة بالسياحة والخدمات بين دول شمال إفريقيا ودول الإتحاد الأوربي بالتدفقات المالية العالمية .

أولا: مقارنة التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة.

حيث سيتم ذلك من خلال عرض قيمه في الجدول التالي:

الجدول(4-13): تطور التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة بالعالم للفترة(2008-2018)

وحدة القياس :[مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار]

التدفقات المالية	المنطقة	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستهلاك الداخلي للسياحة Internal T&T Consumption	الاتحاد الأوربي	القيمة	1342,99	1258,19	1279,97	1341,02	1350,86	1359,56	1380,28	1415,91	1450,09	1524,77	1564,02
		٪من العالم	٪32.47	٪31.99	٪31.49	٪30.81	٪30.01	٪29.12	٪28.60	٪28.10	٪27.75	٪27.80	٪27.42
	د ش إفريقيا	القيمة	44,426	46,0989	46,509	39,5548	41,1629	38,8655	40,5013	39,0046	36,7715	46,3125	50,2856
		٪من العالم	٪1.07	٪1.17	٪1.14	٪0.9	٪0.91	٪0.83	٪0.83	٪0.77	٪0.70	٪0.84	٪0.88
	التدفقات العلمية ٪100		4134,87	3933,12	4064,17	4351,58	4500,02	4667,47	4825,07	5038,68	5224,62	5483,68	5703,35

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر
https://www.wttc.org/datagateway

نلاحظ من خلال الجدول بان هناك فرق شاسع جدا بين نسبة توجه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة إلى منطقة الإتحاد الأوربي و نسبة توجهه إلى منطقة شمال إفريقيا من التدفقات المالية العالمية وذلك نظرا لارتفاع عدد دول الإتحاد الأوربي(28 دولة) مقارنة بخمسة دول فقط في شمال إفريقيا وكذا

عدد سكانه حيث بلغ ما يفوق 514.3 مليون نسمة حسب إحصائيات المذكورة في موقع المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) مقارنة ب 198.7 مليون نسمة في شمال إفريقيا وبلغ توجه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة إلى منطقة الإتحاد الأوربي أعظم نسبة له سنة 2008 ب 32.47٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2018 ب 27.42٪ من التدفقات المالية العالمية. أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فقد بلغ توجه التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة إليها أعظم نسبة له سنة 2009 ب 1.17٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2016 ب 0.70٪ من التدفقات المالية العالمية، ويمكن التعبير عن تلك المعطيات بشكل أوضح من خلال الشكل التالي.

الشكل(4-01): تطور التدفق المالي للاستهلاك الداخلي للسياحة بالعالم للفترة (2008-2018)

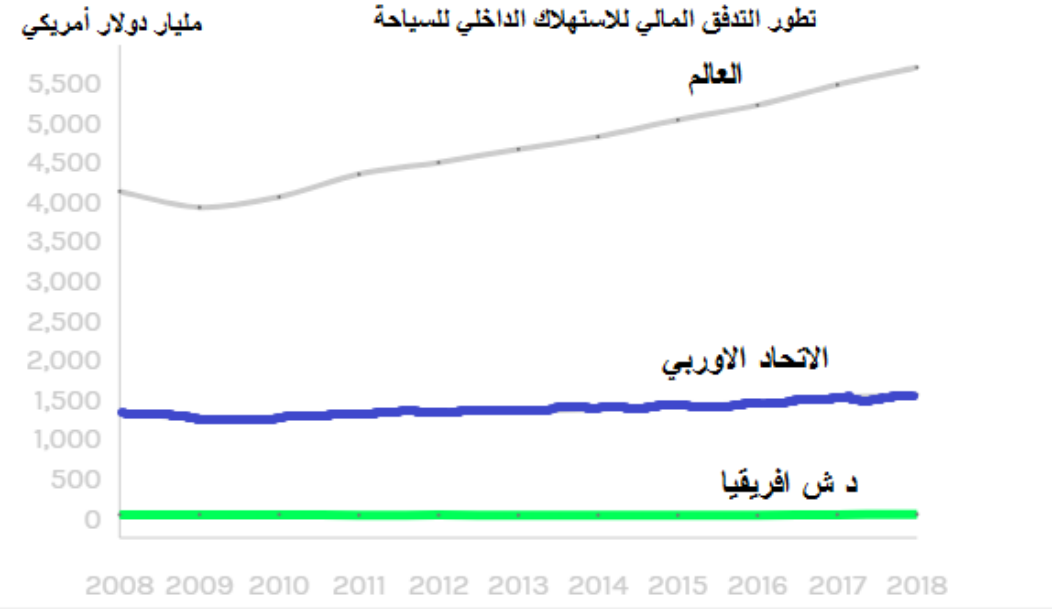

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر

https://www.wttc.org/datagateway

ثانيا: مقارنة التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة.

حيث سيتم ذلك من خلال عرض قيمه في الجدول التالي:

الجدول (4-14): تطور التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة بالعالم للفترة(2008-2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

التدفقات المالية	المنطقة	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة Business Tourism Spending	الإتحاد الأوربي	القيمة	292,848	258,835	274,486	284,949	285,093	276,724	280,603	291,821	307,307	322,314	332,804
		٪من العالم	٪28.94	٪29.05	٪29.6	٪28.79	٪28.23	٪26.51	٪26.31	٪26.50	٪26.92	٪27.20	٪27.10
	دول شمال إفريقيا	القيمة	9,04221	9,42839	9,18817	6,69955	7,01594	6,65189	7,42489	7,31732	7,19742	8,13696	8,614
		٪من العالم	٪0.89	٪1.05	٪0.99	٪0.67	٪0.69	٪0.63	٪0.69	٪0.66	٪0.63	٪0.68	٪0.70
	التدفقات العلمية ٪100		1011,85	890,925	927,168	989,627	1009,67	1043,49	1066,44	1101,02	1141,25	1184,61	1228,02

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر https://www.wttc.org/datagateway

نلاحظ من خلال الجدول بان هناك فرق شاسع جدا كذلك بين نسبة توجه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة إلى منطقة الإتحاد الأوربي و نسبة توجهه إلى منطقة شمال إفريقيا من التدفقات المالية العالمية وذلك نظرا لارتفاع عدد دول الإتحاد الأوربي(28 دولة) مقارنة بخمسة دول فقط في شمال إفريقيا وكذا عدد سكانه حيث بلغ ما يفوق 514.3 مليون نسمة حسب إحصائيات المذكورة في موقع المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) مقارنة ب 198.7 مليون نسمة في شمال إفريقيا وبلغ توجه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة إلى منطقة الإتحاد الأوربي أعظم نسبة له سنة 2010 ب 29.6٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2014 ب 26.31٪ من التدفقات المالية العالمية.

أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فقد بلغ توجه التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة إليها أعظم نسبة له سنة 2009 ب 1.05٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2016 ب 0.63٪ من التدفقات المالية العالمية، ويمكن التعبير عن تلك المعطيات بشكل أوضح من خلال الشكل(4-02):

الشكل (4-02): تطور التدفق المالي للإنفاق على الأعمال لغرض السياحة بالعالم للفترة(2008–2018)

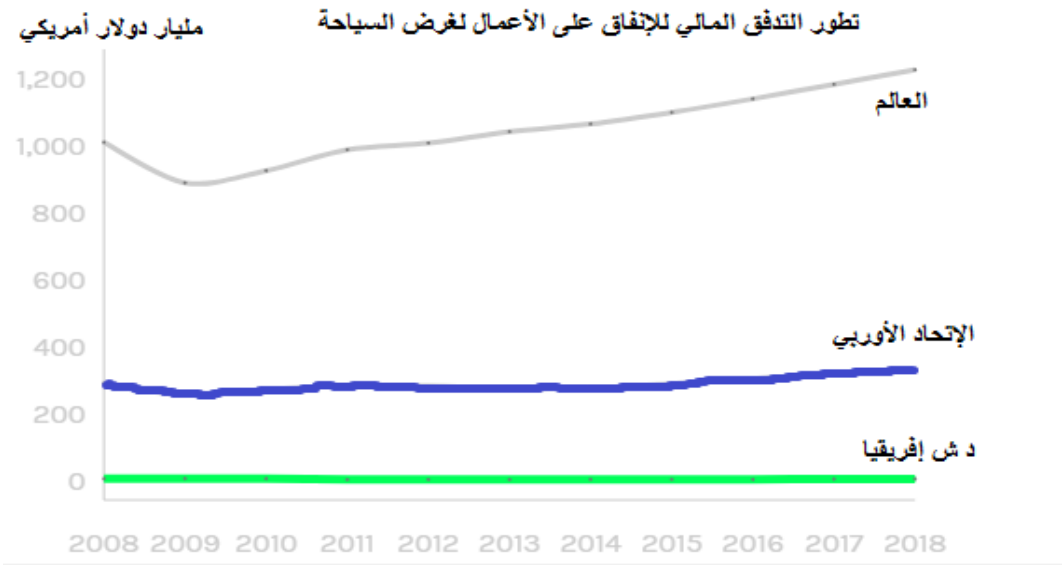

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)

https://www.wttc.org/datagateway

ثالثا: مقارنة التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة.

حيث سيتم ذلك من خلال عرض قيمه في الجدول التالي:

الجدول(4-15): تطور التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة بالعالم للفترة(2008-2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

التدفقات المالية	المنطقة	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفقات الفردية للحكومة Government Individual Expenditures	الإتحاد الأوربي	القيمة	23,7233	24,4699	25,0302	25,0595	24,9849	25,1846	25,4814	25,7973	26,3772	26,8231	27,2189
		٪من العالم	٪37.24	٪36.85	٪35.6	٪36.08	٪35.4	٪34.96	٪34.7	٪34.12	٪33.86	٪33.64	٪33.11
	د ش إفريقيا	القيمة	0,350699	0,42697	0,424982	0,417524	0,436201	0,457596	0,478482	0,491795	0,492269	0,498253	0,492995
		٪من العالم	٪0.55	٪0.64	٪0.62	٪0.60	٪0.61	٪0.63	٪0.65	٪0.65	٪0.63	٪0.62	٪0.59
	التدفقات العلمية ٪100		63,6887	66,6336	68,3997	69,4424	70,5889	72,0225	73,4328	75,5963	77,8798	79,7146	82,1909

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر

https://www.wttc.org/datagateway

نلاحظ من خلال الجدول بان هناك فرق شاسع جدا كذلك بين نسبة توجه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة إلى منطقة الإتحاد الأوربي و نسبة توجهه إلى منطقة شمال إفريقيا من التدفقات المالية

العالمية وذلك نظرا لفارق عدد السكان وعدد الدول كما وضحتاه سابقا، وبلغ توجه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة إلى منطقة الإتحاد الأوربي أعظم نسبة له سنة 2008 ب 37.24٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2018 ب 33.11٪ من التدفقات المالية العالمية.

أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فقد بلغ توجه التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة إليها أعظم نسبة له سنة 2015 ب 0.65٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2008 ب 0.55٪ من التدفقات المالية العالمية، ويمكن التعبير عن تلك المعطيات بشكل أوضح من خلال الشكل(4-03)

الشكل(4-03): تطور التدفق المالي للنفقات الفردية للحكومة بالعالم للفترة (2008-2018).

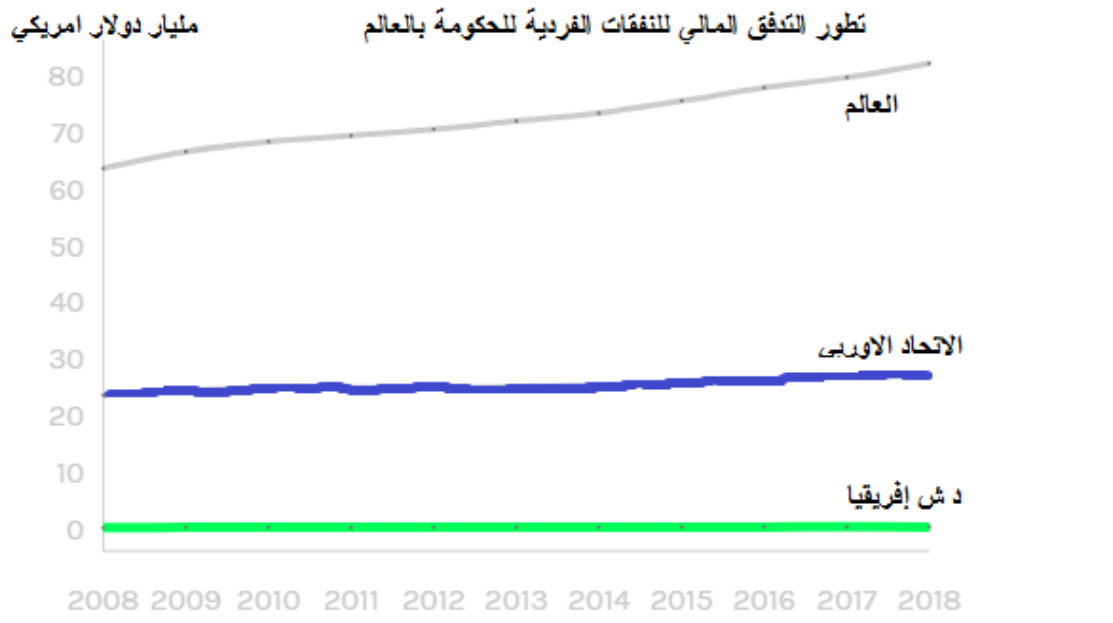

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)

https://www.wttc.org/datagateway

رابعا: مقارنة التدفق المالي لاستثمار رأس المال.

حيث سيتم ذلك من خلال عرض قيمه في الجدول التالي:

الجدول(4-16): تطور التدفق المالي لاستثمار رأس المال بالعالم للفترة (2008–2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

التدفقات المالية	المنطقة	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
استثمار رأس المال Capital investment	الاتحاد الأوربي	القيمة	170,373	157,914	166,114	170,396	167,443	159,413	159,686	165,052	173,713	179,432	190,738
		٪من العالم	٪20.86	٪21.12	٪24.13	٪24.16	٪22.86	٪21.24	٪20.36	٪20.02	٪20.42	٪19.82	٪20.27
	د ش إفريقيا	القيمة	11,8141	10,7834	10,5017	9,81841	9,66712	9,66786	9,83768	10,4956	11,2878	11,7445	12,4985
		٪من العالم	٪1.44	٪1.44	٪1.52	٪1.39	٪1.31	٪1.28	٪1.25	٪1.27	٪1.32	٪1.29	٪1.32
	التدفقات العلمية ٪100		816,624	747,636	688,231	705,048	732,43	750,179	784,276	824,188	850,468	905,015	940,947

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر

https://www.wttc.org/datagateway

نلاحظ من خلال الجدول بان هناك فرق شاسع جدا كذلك بين نسبة توجه التدفق المالي لاستثمار رأس المال إلى منطقة الإتحاد الأوربي و نسبة توجهه إلى منطقة شمال إفريقيا من التدفقات المالية العالمية وذلك نظرا لفارق عدد السكان وعدد الدول كما وضحتاه سابقا، وبلغ توجه التدفق المالي لاستثمار رأس المال إلى منطقة الإتحاد الأوربي أعظم نسبة له سنة 2010 ب 24.13٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2015 ب 20.02٪ من التدفقات المالية العالمية.

أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فقد بلغ توجه التدفق المالي لاستثمار رأس المال إليها أعظم نسبة له سنة 2010 ب 1.52٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2014 ب 1.25٪ من التدفقات المالية العالمية، ويمكن التعبير عن تلك المعطيات بشكل أوضح من خلال الشكل(4-04):

الشكل(4-04): تطور التدفق المالي لاستثمار رأس المال بالعالم للفترة(2008-2018)

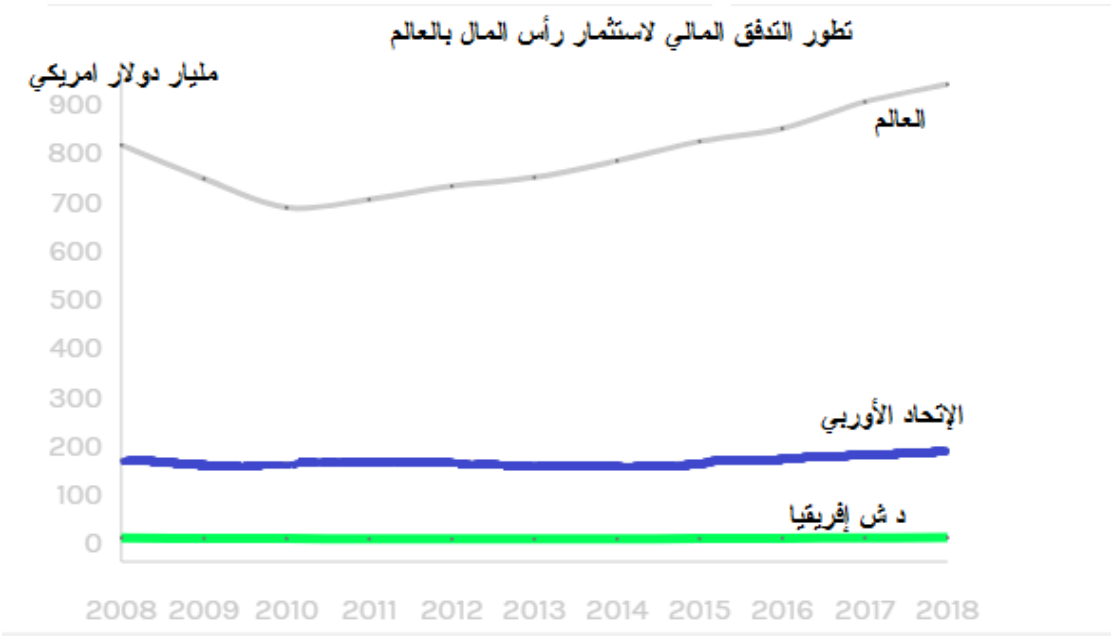

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)

https://www.wttc.org/datagateway

خامسا: مقارنة التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي.

حيث سيتم ذلك من خلال عرض قيمه في الجدول التالي:

الجدول(4-17): تطور التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي بالعالم للفترة(2008-2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

التدفقات المالية	المنطقة	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق السياحي الترفيهي Leisure Tourism Spending	الإتحاد الأوربي	القيمة	1050,14	999,352	1005,48	1056,07	1065,77	1082,84	1099,68	1124,09	1142,79	1202,46	1231,22
		٪من العالم	٪33.62	٪32.84	٪32.05	٪31.41	٪30.53	٪29.87	٪29.25	٪28.54	٪27.98	٪27.97	٪27.51
	د ش إفريقيا	القيمة	35,3838	36,6705	37,3209	32,8738	34,1469	32,2136	33,0764	31,6872	29,5741	38,1755	41,6716
		٪من العالم	٪1.13	٪1.20	٪1.18	٪0.97	٪0.97	٪0.88	٪0.88	٪0.80	٪0.72	٪0.88	٪0.93
	التدفقات العلمية ٪100		3123,02	3042,2	3137,01	3361,97	3490,35	3623,98	3758,63	3937,66	4083,37	4299,07	4475,33

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر

https://www.wttc.org/datagateway

نلاحظ من خلال الجدول بان هناك فرق شاسع جدا كذلك بين نسبة توجه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي إلى منطقة الإتحاد الأوربي و نسبة توجهه إلى منطقة شمال إفريقيا من التدفقات المالية

العالمية وذلك نظرا لفارق عدد السكان وعدد الدول كما وضحتاه سابقا، وبلغ توجه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي إلى منطقة الإتحاد الأوربي أعظم نسبة له سنة 2008 ب 33.62٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2018 ب 27.51٪ من التدفقات المالية العالمية.

أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فقد بلغ توجه التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي إليها أعظم نسبة له سنة 2009 ب 1.20٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2016 ب 0.72٪ من التدفقات المالية العالمية، ويمكن التعبير عن تلك المعطيات بشكل أوضح من خلال الشكل(4-05).

الشكل(4-05): تطور التدفق المالي للإنفاق السياحي الترفيهي بالعالم للفترة(2008-2018)

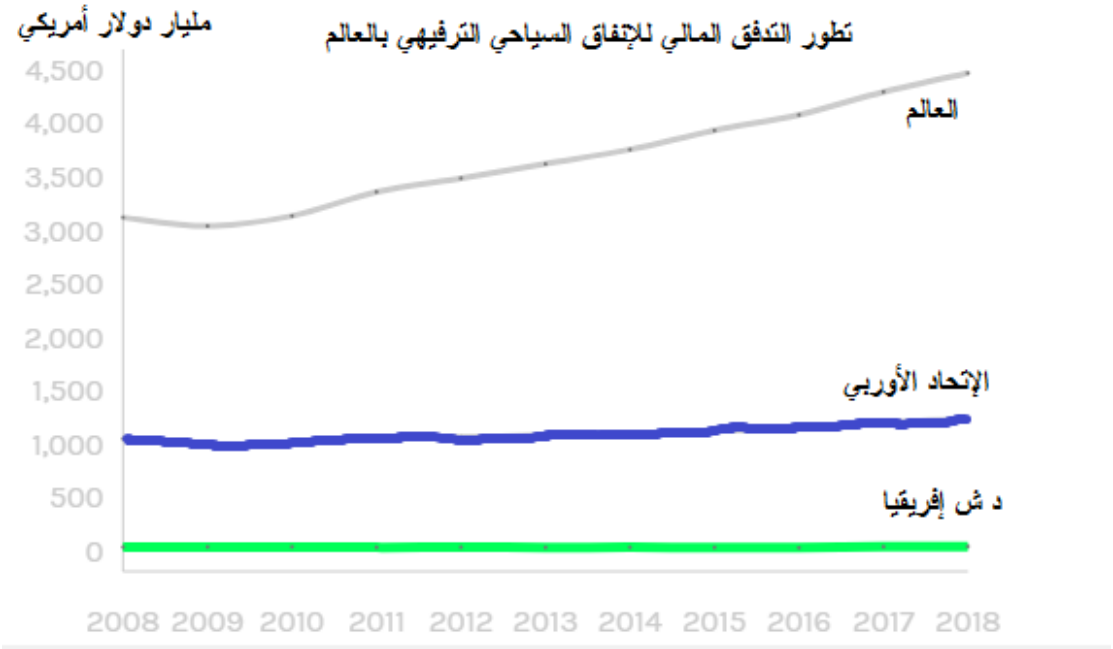

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)
https://www.wttc.org/datagateway

سادسا: مقارنة التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر.

حيث سيتم ذلك من خلال عرض قيمه في الجدول التالي:

الجدول (4-18): تطور التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر بالعالم للفترة(2008-2018)

وحدة القياس :(مليار دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية للدولار)

التدفقات المالية	المنطقة	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر Outbound Travel & Tourism Expenditure	الإتحاد الأوربي	القيمة	395,361	360,966	370,055	380,96	383,417	390,511	402,507	411,823	427,241	450,7	465,841
		٪من العالم	٪40	٪38.61	٪37.64	٪37.57	٪35	٪33.28	٪31.17	30.46	٪30.80	٪31.18	٪31.15
	دول شمال إفريقيا	القيمة	7,14923	7,31184	7,14269	6,87587	6,99825	7,05189	5,97453	6,29927	7,12457	6,8934	7,04122
		٪من العالم	٪0.72	٪0.78	٪0.72	٪0.67	٪0.63	٪0.60	٪0.46	٪0.46	٪0.51	٪0.47	٪0.47
	التدفقات العلمية ٪100		988,312	934,688	983,075	1013,97	1095,97	1173,26	1291,26	1351,72	1386,8	1445,15	1495,09

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس العالمي للسياحة والسفر.

https://www.wttc.org/datagateway

نلاحظ من خلال الجدول بان هناك فرق شاسع جدا كذلك بين نسبة توجه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر إلى منطقة الإتحاد الأوربي و نسبة توجهه إلى منطقة شمال إفريقيا من التدفقات المالية العالمية وذلك نظرا لفارق عدد السكان وعدد الدول كما وضحتاه سابقا، وبلغ توجه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر إلى منطقة الإتحاد الأوربي أعظم نسبة له سنة 2008 ب 40٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2018 ب 31.15٪ من التدفقات المالية العالمية.

أما بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا فقد بلغ توجه التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر إليها أعظم نسبة له سنة 2009 ب 0.78٪ من التدفقات المالية العالمية أما أدنى نسبة له فكانت سنة 2015 ب 0.46٪ من التدفقات المالية العالمية، ويمكن التعبير عن تلك المعطيات بشكل أوضح من خلال الشكل(4-06).

الشكل (4-06): تطور التدفق المالي للإنفاق الخارجي على السياحة والسفر بالعالم للفترة (2008-2018)

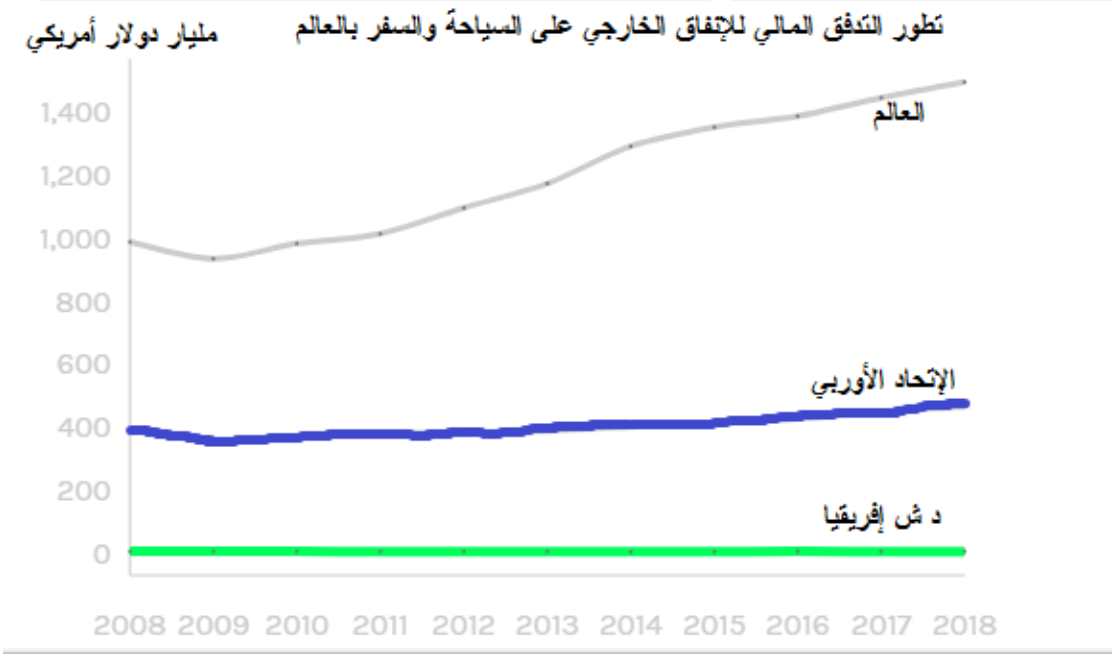

المصدر: المجلس العالمي ل لسياحة والسفر
https://www.wttc.org/datagateway

خلاصة الفصل الرابع:

نستخلص مما سبق أعلى وأدنى التدفقات المالية المتوجهة إلى منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الاتحاد الأوربي كانت كمايلي:

الجدول (4-19): ترتيب التدفقات المالية للسياحة والخدمات المتوجهة إلى منطقة شمال إفريقيا بالنسبة للتدفقات العالمية للفترة(2008–2018).

أعلى التدفقات المالية	النسبة	السنة	أدنى التدفقات المالية	النسبة	السنة
استثمار رأس المال	٪1.52	2010	الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر	٪0.46	2015
الانفاق السياحي الترفيهي	٪1.20	2009	النفقات الفردية للحكومة	٪0.55	2008
الاستهلاك الداخلي للسياحة	٪1.17	2009	الإنفاق على الأصل لغرض السياحة	٪0.63	2016
الإنفاق على الأصل لغرض السياحة	٪1.05	2009	الاستهلاك الداخلي للسياحة	٪0.70	2016
الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر	٪0.78	2009	الإنفاق السياحي الترفيهي	٪0.72	2016
النفقات الفردية للحكومة	٪0.65	2015	استثمار رأس المال	٪1.25	2014

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجداول السابقة.

أعلى تدفق مالي توجه إلى منطقة شمال إفريقيا خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق استثمار رأس المال كان سنة 2010 بنسبة 1.52٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

وأدنى تدفق مالي توجه إلى منطقة شمال إفريقيا خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر كان سنة 2015 بنسبة 0.46٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

الجدول (4-20): ترتيب التدفقات المالية للسياحة والخدمات المتوجهة إلى منطقة الإتحاد الأوربي بالنسبة للتدفقات العالمية للفترة(2008–2018).

أعلى التدفقات المالية	النسبة	السنة	أدنى التدفقات المالية	النسبة	السنة
الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر	٪40	2008	استثمار رأس المال	٪20.02	2015
النفقات الفردية للحكومة	٪37.24	2008	الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة	٪26.31	2014
الإنفاق السياحي الترفيهي	٪33.62	2008	الاستهلاك الداخلي للسياحة	٪27.42	2018
الاستهلاك الداخلي للسياحة	٪32.47	2008	الانفاق السياحي الترفيهي	٪27.51	2018
الإنفاق على الأعمال لغرض السياحة	٪29.6	2010	الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر	٪31.15	2018
استثمار رأس المال	٪24.13	2010	النفقات الفردية للحكومة	٪33.11	2018

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجداول السابقة.

أعلى تدفق مالي توجه إلى منطقة الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر كان سنة 2008 بنسبة 40٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

و أدنى تدفق مالي توجه إلى منطقة الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق استثمار رأس المال كان سنة 2015 بنسبة 20.02 ٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

ومن هذا نلاحظ أن أعلى التدفقات المتوجهة إلى دول شمال إفريقيا من حيث النوع (تدفق استثمار رأس المال) هي نفسها أدنى التدفقات المتوجهة إلى الاتحاد الأوربي وكذلك أدنى التدفقات المتوجهة إلى دول شمال إفريقيا من حيث النوع (تدفق الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر) هي نفسها أعلى التدفقات المتوجهة إلى الاتحاد الأوربي.

خـــــاتمة

خـــاتمة:

ختاما لموضوع التدفقات المالية المتعلقة بالسياحة وخدماتها بين منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الاتحاد الأوربي استنتجنا أن حجم كبيرة من التدفقات المالية تتجه إلى منطقة الاتحاد الأوربي تفوق أحيانا نسبة الـــ 40٪ من التدفقات المالية السياحية العالمية في حين أنها في منطقة شمال إفريقيا لا تكاد تتجاوز نسبة الـــ 01٪ من التدفقات المالية السياحية العالمية. وبعد إجراء هذا البحث استنتجنا مجموعة من النقاط المهمة والتي هي بمثابة خلاصة وعصارة دراستنا لموضوع البحث الخاص بالتدفقات المالية المتعلقة بالسياحة والخدمات بمنطقي شمال إفريقيا والاتحاد الأوربي ويمكن إبرازها فيمايلي:

1.اختبار فرضيات البحث:

– **الفرضية الأولى:** يرتبط تطوير السياحة وخدماتها في شمال إفريقيا ارتباطا كبيرا باستغلال الخبرات والتجارب الأوربية.

لا ليس بالضرورة أن تزدهر السياحة وخدماتها بمنطقة شمال إفريقيا اعتمادا فقط على التجارب الأوربية لان المؤهلات الأوربية وما تحتويها من مرافق مهيأة للسياحة غير موجودة في دول شمال إفريقيا وبالتالي دول شمال إفريقيا يمكنها إنشاء تجاربها الخاصة أو الاعتماد على تجارب لمناطق تحوز على نفس المؤهلات المشابهة لما تحتويه المنطقة هكذا تكون المقارنة متقاربة.

– **الفرضية الثانية:** يحظى قطاع السياحة باهتمام واسع من قبل دول شمال إفريقيا و كذا دول الاتحاد الأوربي نظرا لمساهمته الكبيرة في الاقتصاد.

صحيح تحظى السياحة وخدماتها باهتمام واسع في دول الاتحاد الأوربي حيث بلغت النفقات الفردية الحكومية أكثر من 27 مليار دولار لسنة 2018 ما يشكل نسبة 33٪ من النفقات الحكومية بالعالم على عكس دول شمال إفريقيا فان السياحة وخدماتها لا تحظى باهتمام واسع من طرف الحكومة حيث نلاحظ أن النفقات الحكومية قليلة جدا حيث بلغت أقصى حد لها بأقل من 0.5 مليار دولار سنة 2017 بنسبة 0.6 ٪ من النفقات الحكومية بالعالم فقط .

– **الفرضية الثالثة:** تعتبر الإمكانيات السياحية الكبيرة للاتحاد الأوربي عنصرا مهما في تطوير وتنمية قطاع السياحة والخدمات في منطقة شمال إفريقيا.

صحيح فعلا الإمكانيات المالية السياحية جد هائلة للاتحاد الأوربي ولكننا لاحظنا أن اقل تدفق مالي للاتحاد الأوربي كان تدفق استثمار رأس المال ب 20٪ من التدفقات العالمية لسنة 2015 وهذا يعني أن الاتحاد الأوربي ليست له إستراتيجية ترتكز على الاستثمارات السياحية عموما وبالتالي ليس لديه إستراتيجية على الاستثمار السياحي في منطقة شمال إفريقيا بشكل خاص أي أن الاتحاد الأوربي يستهلك

السياحة الخارجية أكثر مما يستثمر فيها حيث لاحظنا أن أعلى تدفق مالي توجه إلى منطقة الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر وكان سنة 2008 بنسبة 40٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

– **الفرضية الرابعة:** يعتبر استثمار رأس المال السياحي و صادرات الزوار من أكثر التدفقات المالية الدولية.

صحيح نعم بالفعل كان أعلى تدفق مالي توجه إلى منطقة شمال إفريقيا خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق استثمار رأس المال كان سنة 2010 بنسبة 1.52٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات. ولكنه كذلك كان أدنى تدفق مالي توجه إلى منطقة الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2008–2018) هو تدفق استثمار رأس المال كان سنة 2015 بنسبة 20.02 ٪ من التدفقات المالية العالمية للسياحة والخدمات.

2.النتائج المستخلصة من البحث:

- ✓ معظم اقتصاديات دول شمال إفريقيا تعتمد على قطاع السياحة كمورد أساسي لجلب العملة الصعبة ومساهم مهم في الدخل المحلي لها ،ماعدا الجزائر وليبيا فتعتمدان على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى لجلب العملة الصعبة.
- ✓ تزخر منطقة شمال إفريقيا بموارد وإمكانيات متنوعة تؤهلها لتكون في مراتب متقدمة عالميا في استقطاب السياح الوافدين الأجانب والداخليين للقيام بقطاع السياحة وتطويره.
- ✓ في معاهدات إنشاء الاتحاد الأوربي كانت تستبعد أي تنسيق لقوانين السياحة أي أن سياسة السياحة في الاتحاد الأوربي كانت محدودة نوعا ما وتتألف أساسا من تقديم الدعم المالي أو التشريع من خلال سياسات الاتحاد الأوربي الأخرى.
- ✓ أكثر العلاقات الموجود بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوربي هي علاقات سياسية متعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- ✓ أكثر التدفقات المالية الدولية المتوجهة في العالم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يخلق روابط مستقرة وطويلة الأجل بين الاقتصادات لمختلف مناطق العالم.
- ✓ دول الاتحاد الأوربي تحتل دائما المراتب الأولى عالميا من حيث الإيرادات السياحية سنويا ومن حيث عدد السياح الوافدين الأجانب والداخليين.
- ✓ الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث التركز الجغرافي للسياح وإفريقيا في المرتبة الأخيرة عالميا.

- ✓ دول شمال إفريقيا في المرتبة الأولى من حيث التنافسية السياحية في قارة إفريقيا وأكثر من باقي المناطق الأخرى حيث تأخذ نسبة 42.1٪ منها.
- ✓ أقوى التدفقات المالية المتوجهة إلى دول شمال إفريقيا كانت تدفق استثمار رأس المال وهي نفسها أضعف التدفقات المالية المتوجهة إلى دول الاتحاد الأوربي.
- ✓ أدنى التدفقات المالية المتوجهة إلى دول شمال إفريقيا كانت تدفق الإنفاق الخارجي على السياحة والسفر هي نفسها أقوى التدفقات المالية المتوجهة إلى الاتحاد الأوربي.

3.الاقتراحات والتوصيات:

– يجب على دول شمال إفريقيا تحسين جودة خدماتها السياحية لكي تتماشى مع العرض السياحي العالمي من خلال تأهيل مؤسساتها وشركائها السياحية وأيضا الترويج للمنتج السياحي لهذه الدول في التظاهرات السياحية أو الثقافية العالمية وكذلك المشاركة في المعارض الدولية للتعريف بهذا المنتج .

– يجب على دول شمال إفريقيا أن تقوم بتعزيز التعاون والشراكة فيما بينهم والاستفادة من التفاوت في الخبرات السياحية خاصة في الجانب التنظيمي والقانوني وأيضا الاستفادة من النماذج السياحية الناجحة عالميا سواء كانت عربية أو أجنبية وخاصة تلك التي تحتل مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية السياحية.

– تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاستثمار السياحي لدول شمال إفريقيا من أجل توفير التمويل اللازم وأيضا المشاركة الحكومية في النهوض بالقطاع السياحي بالإضافة إلى توفير مناخ الاستثمار السياحي المناسب من خلال التحفيزات المادية والضريبة والبنية التحتية والفوقية للسياحة.

– على دول شمال إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار الأمني أو السياسي وخاصة مصر وتونس أن تسعى بكل مجهوداتها للتسويق وتنشيط لوجهاتها السياحية وإبراز مدى تمتعها بالراحة والسلامة السياحية مع مواجهة حملات التضليل الإعلامي عن تلك الدول.

– يجب على دول شمال إفريقيا أن تركز في استراتيجياتها السياحية على المعايير المعتمدة في حساب مؤشر التنافسية السياحية وان توفر المعلومات الصحيحة سواء من خلال الأجهزة الحكومية الوطنية أو إنشاء مركز معلوماتي بين هذه الدول لتفادي البيانات السياحية المتحيزة والمؤثرة سلبا في هذا المؤشر.

– يجب على دول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر الاهتمام بالسياحة عن طريق زيادة النفقات الحكومية على قطاع السياحة ومرافقة القطاع الخاص من احل النهوض بالسياحة وتطويرها.

4.آفاق البحث:

في إطار الحديث عن موضوع التدفقات المالية المتعلقة بقطاع السياحة الخدمات وبناءا على عديد الإشكاليات التي تتبادر إلى الذهن ومحاولة البحث عن حلول لها حيث يمكن اتخاذها كآفاق وتكملة لهذه الدراسة نقترح مواضيع البحث التالية:

- تحليل التدفقات المالية السياحية بين الدول الشرق الأوسطية وباقي العالم
- دراسة قياسية إحصائية لأثر التدفقات المالية الدولية على القطاع السياحي بشمال إفريقيا.
- دراسة مقارنة للمداخيل السياحية بين بلدان شمال إفريقيا

تم بحمد الله ومنته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا:المراجع باللغة العربية:

أ.الكتب:

1 احمد طلفاح، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، المعهد العربي للتخطيط بدون سنة نشر

2 ألباي صاقاش، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،تركيا،2011

3 أميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية — مصر)، الدار الجامعية للطباعة والنشر

4 بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان 2003.

5 جون هوسون، مارك هرندز، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، السعودية

6 دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2006.

7 سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، العراق، جامعة الموصل، 2002

8 سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005

9 سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي ،دار الغرقد،دمشق، ط1،2005

10عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي الجزء الرابع والخامس ، ط 1، المكتب العربي الحديث القاهرة، 1988

11عبد العال حماد، المشتقات المالية :المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

12عبد المطلب عبد الحميد،العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2003

13عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دار المنهج للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن 2011

14عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، الطبعة الثانية ، 2002

15عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم العالي الإسكندرية 2010
16علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2007
17علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة،ط1،عمان،2007
18ماهر كنج شكري، ومروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق) ، الطبعة الأولى، عمان، 2004
19 محمد حافظ عبده الرهوان، أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، طبعة 2003
20محمد طاقة, العولمة الاقتصادية، مطبعة السرور، ، الطبعة الأولى، بغداد 2001
21محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2005
22محمد محمد أحمد عامر، البديل الشرعي لمصادر التمويل الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، 1999
23محمود عبد الرزاق، قضايا تاريخية ومعاصرة في التمويل الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011
24محيا زيتون،السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث، دار الشروق،2002
25منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2004
26موسى فتحي عتلم ، الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية،2016
27موسى فتحي عتلم: جغرافية السياحة، كتاب التعليم المفتوح، مطابع جامعة المنوفية، 2016
28ميثم صاحب عجام ، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران، 2001
29ميثم صاحب عجام،فخ المديونية الخارجية للدول النامية،دار الكندي للنشر والتوزيع، طبعة 2006
30نزيهة عبد مقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،ط1 ،2006
31نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى ، 2007
32هزاع مفلح، التمويل الدولي منشورات جامعة حلب، سوريا 2007
33يونس احمد البطريق، في المالية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1986

ب.رسائل ومذكرات جامعية:

1 حريري عبد الغني،اثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاديات العربية(حالة الجزائر)،رسالة دكتوراه/ جامعة الشلف،الجزائر 2015

2 شيرين مصطفى صبحي شيرى، الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، المحددات وأهم الانعكاسات على الدول المتلقية، ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة 2004

3 لطفي راجح نعمان الجحيفي ، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية اقتصاد اليمني خلال الفترة من 1999/1990 رسالة دكتوراه في الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001

4 ناصف محمد،اثر سعر الفائدة على التدفقات المالية إلى دول شمال إفريقيا/حالة الجزائر ومصر،رسالة ماجستير جامعة الشلف ،الجزائر،2014

ج.المجلات والدوريات:

1 تقي العاني، الاستثمار الأجنبي ماله وما عليه، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 3، المجلد 1، الجامعة المستنصرية، 2003

2 عاطف لافي مرزوك، تحولات الاستثمار المباشر بعد الأزمة العالمية: استقراء للمسببات وتوقع للاتجاهات ، ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة 2009

3 عبد الحميد عبد الصديق عبد البر، المحددات المحلية والدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته إلى مصر، دراسة مقارنة، المجلة العلمية، عين شمس، العدد 1، جانفي 2004

4 عز الدين الحسني ،إستراتيجية من أجل تنمية للسياحة الدائمة في الصحراء الكبرى، العقد العالمي للتنمية الثقافية، اليونسكو،2000

5 غرفة الشرقية، الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية » الفرص والتحديات« (2011)، قطاع الشئون الاقتصادية مركز الدراسات والبحوث، السعودية

6 محمود حبيب و شوباصي شعبان، تنافسية القطاع السياحي في سورية، "دراسة تحليلية وفق منهجية دافوس والمجلس العالمي للسياحة والسفر"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (32)، العدد (3)، سوريا ،2010

7 مصطفى كمال طلبة ،العالم العربي ومواجهة تحديات تغيّر المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010

8 معاوية أحمد حسين ،الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، سنة 2014

9 النعيمي قاسم وآخرون، تطور النشاط السياحي في سورية، دراسة تحليلية لأعداد القادمين ونزلاء الفنادق في الفترة، 1982 – 2002، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث المجلد (27)، العدد (3). سنة 2003،

10 هيل عجمى جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001

11 هيل عجمى جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001

د.الملتقيات والندوات:

1 زين الدين, صالح، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر, المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة, كلية الحقوق, جامعة طنطا،مصر. 2016.

2 الحداد محمد محجوب ، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقي الدولي الرابع حول : المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 20 نوفمبر 2011

3 راتول محمد، ناصف محمد، انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على التدفقات المالية الدولية إلى الجزائر الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تبسة الجزائر،يومي 19 و 20 جوان 2013

4 سعد الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثارها على اقتصاد البلدان النامية المؤتمر العالمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اربد الأهلية ، عمان، 2001

5 صالح مفتاح، عتيقة وصاف، متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة إلى حالة الدول العربية، الملتقى الدولي : اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09 و 10 مارس 2010

6 هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني حول أهمية الاستشارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أربد الأهلية، عمان، 2001

ه.التقارير والمنشورات:

1 المفوضية الأوروبية – المديرية العامة للتجارة، 2016.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004

3 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة للعولمة :ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004

4 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية أعداد مختلفة من 2000 إلى 2013

5 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شُعبة الإحصاءات/ الحساب الفرعي للسياحة :الإطار لملهجي لملوصى به 2008

6 إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2019

7 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ،ص3

8 تقرير QNB Economics ، تحليل اقتصادي لمصادر تدفقات رؤوس الأموال العالمية 26 نوفمبر 2017 .

9 تقارير تنافسية السياحة والسفر من 2007 إلى 2017

10 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي ، الكويت(2008)

11 مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن 2014

12 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2006 ،بيروت، 2007

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

A) Ouvrages:

1 Bayoumi, Tamim, Joseph Gagnon, and Christian Saborowski (2014) Official Financial Flows, Capital Mobility, and Global Imbalances, Working Paper Series.

2 Dupeyras, A. & N. MacCallum, Indicators for Measuring Competitiveness in Tourism: A Guidance Document, OECD Tourism Papers, France, 2013

3 Guendouzi Brahim, Relations Économiques Internationales, Edition EI MAARIFA, Alger, 1998

4 Peter Robinson et al. in 'Tourism', 2013 and Claude Origet du Cluzeau et al. in 'Le tourisme des années 2020', 2009

5 'Unlocking the sharing economy. An independent review', Debbie Wosskow, 2014

6 Various future scenarios are described, for instance, in 'Future tourism: political, social and economic challenges', edited by James Leigh et al., 2013.

B) Revues et Articles

1 Africa Travel Association .(2013) . Africa Tourism Monitor, September 2013.

2 european union foreign direct investment (2001-2005) yearbook 2007 ، office for official publications of the european communities،luxembourg. 2007

3 Foo Li, L., & Zailani, S. (2012). Effects of Information, Material and Financial Flows on Supply Chain Performance: A Study of Manufacturing Companies in Malaysia. International Journal Of Management, 29

4 Kabus, Judyta, Joanna Nowakowska-Grunt (2016) Tourism management as an element of contemporary international relations, Faculty of Management, Czestochowa University of Technology

5 Tourism and the European Union. EPRS | European Parliamentary Research Service Author: Maria Juul Members' Research Service September 2015 — PE 568.343

6 Uri Dadush and Yana Myachenkova ,Assessing the European Union’s North Africa trade agreements, Policy Contribution Issue n˚22 | November 2018

7 Will Space Tourism Survive the Crash of SpaceShipTwo?', Popular Science, February 2015, vol. 286, issue 2

C) Rapportes:

1 Africa Institute of South Africa .(2009) . Africa at a glance, Facts and Figures, 2008-2009
2 Global Financial Integrity, Illicit Financial Flows to and from 148 Developing Countries: 2006-2015 , January 2019
3 IMF, International Financial Statistics (IFS), D.C, Jan, Washington, 2007
4 UNCTAD 2006
5 UNCTAD 2009
6 UNCTAD 2011
7 UNCTAD 2012
8 UNCTAD 2014
9 UNCTAD 2015
10 UNCTAD 2016
11 UNCTAD2017
12 UNCTAD2019
13 UNWTO. (2011).
14 UNWTO. (2013).
15 UNWTO. (2015).
16 WTTC travel & tourism economic impact / world 2019
17 world bank, tourism in africa (2013). harnessing tourism for growth and improved livelihoods, 2013

D)Sites Internet:

1 https://maghrebarabe.org/
2 https://mawdoo3.com/
3 https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html
4 https://ar.knoema.com/atlas
5 www.britannica.com
6 www.mapsofworld.com
7 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7
8 https://carnegieendowment.org/sada/68098.
9 https://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/policy/barcelona_declaration.PDF
10 https://www.iemed.org/actualitat-en/noticies/ 20e aniversari-del-proces-de-Barcelona
11 https://www.investopedia.com/terms/c/capital-flows.asp
12 https://www.hipowerventures.com
13 https://www.worldatlas.com/world-facts
14 http://www.algomhoriah.net/atach.php?id=18954
15 http://reports.weforum.org/travel-and-tourism-competitiveness-report-2017/europe-and-eurasia-results/
16 https://www.wttc.org/about/organisation/
17 https://www.schengenvisainfo.com/travel-guide/top-10-most-visited-european-countries/